

ابراطورية الفوضى

د. سمير امين

ترجمة

د. سناء أبو شقرا



أبراطورية الفوضى

امبراطورية الفوضى	الكتاب
د. سمير أمين	التأليف
د. سناء أبو شقرا	الترجمة
دار الفارابي - بيروت - لبنان ص. ب: ١١/٣١٨١ - ت: ٠١/٣٠٥٥٢٠	الناشر
شركة المطبوعات اللبنانيّة ش. م. ل	التنضيد
١٩٩١ الأولى	الطبعة
نجاح طاهر	تصميم الغلاف
جميع الحقوق محفوظة	

الفصل الأول

امبراطورية الفوضى

· العولمة الجديدة ·

يقولون إننا نعيش جميعاً على كوكب واحد نتقاسم مصيره بشكل مشترك.

ولا شك أن العولمة - وهي بالنسبة ليست جديلاً تماماً لأنها بدأت منذ خمسة قرون، مع غزو أمريكا، ومن ثم مع كونية عصر الأنوار - هذه العولمة اجتازت عتبة جديدة، خلال السنوات الأربعين الماضية، بكمية المبادرات والمواصلات المتعددة وبالقدرة الشاملة لوسائل التدمير. هل يجب أن نستنتج من هذه الملاحظة العادلة بأن التبعية المتبدلة تفرض أن تخضع مشاريع كل المجتمعات لنفس المقياس الذي يستوجبه التوسيع العالمي للرأسمالية؟ ورغم أن هذا الرأي هو السائد حالياً، إلا أنه رأي خاطئ بشدة وفوق ذلك هو رأي بالغ الخطورة.

١ - أذكُر، بإيجاز، بأن الرأسالية كانت ذاتاً، بمفهومي، نظاماً عالمياً. فعملية تراكم الرأسمال التي تفرض دينامية هذا النظام تتشكل عن طريق عالمية قانون القيمة الذي يعمل بدوره في سوق عالمية مبتورة، (أي سوق مقتصرة على السلع والرساميل ومستنى منها قوة العمل)، هذه العملية تتبع بالضرورة الاستقطاب العالمي (التناقض بين المركز والأطراف). فالاستقطاب، إذاً، ملازمٌ للرأسمالية ولا يمكن تفسيره بعوامل مختلفة وعابرة داخلية أو خارجية تميز التشكيلات الاجتماعية التي تكون هذا النظام العالمي. إن الاعتراف بهذا الجانب الجوهرى في «الرأسمالية-القائمة بالفعل» يؤدي طبعاً إلى استنتاجات حاسمة، إن على مستوى التحليل النظري للنظام أم على مستوى تحديد العمل السياسي التقديمي. لأن كل شيء خاضع لمنطق الاستقطاب العالمي: النضالات الاجتماعية التي تجري على الساحات المحلية (وهنا نجد المفتاح الذي يسمح بفهم عقلانية استراتيجية الاشتراكية - الديمقراطية في أحد

الأقطاب واستراتيجية التحرر الوطني في الآخر، والأزمات بين دول المركز، وأشكال التمايزات في الأطراف الخ . . .

هذه الميزة الثابتة للرأسمالية لا تستثنى التغيير الذي يطبع المراحل المتعاقبة لتوسيعها. مثلاً المرحلة «البريطانية» الطويلة (١٨١٥ - ١٩١٤) كانت تقوم على افتتاح سوق عالمية خاصة بين سنوات ١٨٤٨ و١٨٩٦، وهذه السوق تميزت بالتباعد بين المراكز المصنعة التي تكونت على قاعدة دول وطنية برجوازية وبين الأطراف غير المصنعة، المستعمرة وشبيه المستعمرة. والافتتاح الذي قادته الهيمنة البريطانية دخل أزمه مع نهاية تلك المرحلة بسبب اشتداد المنافسة من قبل ألمانيا والولايات المتحدة. فبدأ النظام ينغلق تدريجياً عبر انطواء القوى القديمة (بريطانيا العظمى وفرنسا) على نفسها وعبر تشكيك القادمين الجدد (ألمانيا)، في قسمة العالم القائمة، الأمر الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى.

إن انفجار النظام الذي دشنته الثورة الروسية (١٩١٧) وفاقمته الثورة الصينية (ابتداءً من ١٩٤٩)، أخذ منحى تشكل «نظمين»: الأول اعتبر نفسه اشتراكياً في حين أنه كان في الواقع عملية فلك ارتباط لقوى مهمة من الأطراف. هذه المرحلة الطويلة (١٩١٧ - ١٩٨٠) تنقسم بدورها إلى فترتين: من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٥ كانت الأزمة العنيفة في المراكز تحمل مقدمة المسرح؛ وابتداءً من سنة ١٩٤٥ أعيد بناء السوق العالمية تحت حماية وهيمنة الولايات المتحدة في مناخ من الاستقطاب الثنائي العسكري والإيديولوجي وفي مناخ الحرب الباردة. خلال كل هذه المرحلة كان يظهر التناقض شرق - غرب كأنه التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، في حين أنه لم يكن إلا شكلاً للتناقض بين الأطراف والمراكز - وإن كان الشكل الأكثر جذرية. هذه الحالة الخاصة للنظام العالمي حفزت النضالات التحريرية في جميع الأطراف رغم أن هذه الأخيرة بقيت، بشكل عام، برجوازية بقيادتها ورأسمالية بظموحاتها (مرحلة باندونغ^(١))، ورغم أن أزمات الشمال - الجنوب ظلت بشكل ما تدرج في منطق الاستقطاب الثنائي بين الشرق والغرب.

إن ضرورات العولمة كانت تعبّر عن نفسها في ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠) في أفق مزدوج ومتكملاً: ففي البلدان المتقدمة كان يعتقد أن التدخل الكينزي قادر على تأمين نمو

(١) أمين، سمير: باندونغ بعد ثلاثين عاماً، في:

(التبادل اللامتكافي، وقانون القيمة). L'échange inégal et la loi de la valeur, Economica, 1988.

غير محدود لصالح الجميع قادر على معو الأزمات الظرفية البنوية وتقليل البطالة إلى الحد الأدنى. وكان يبدو هذا الأداء أكثر أهمية بسبب ترافقه مع وقوفه بالفتح على الخارج أزال من الذاكرة ذكرى الأزمات المحتملة بين السياسات الوطنية ومسار العولمة. أما في بلدان العالم الثالث فكانت إيديولوجية «مرحلة باندونغ» (١٩٥٥ - ١٩٧٥) تؤكد بأن التنمية المفتوحة على أفضليات التبعية المتبادلة يمكن أن تتم السيطرة عليها وطنياً. هذان الإجماعان كانا يفرضان بأن تتحرك التباينات والخلافات في إطار الأرضية المشار إليها. خلافاً لذلك انطوت الدول الاشتراكية في غيتو ثالث معاد للتبعية المتبادلة.

ابتداءً من سنة ١٩٧٠ وضعت أزمة الرأسمالية حداً نهائياً للأوهام الكينزية وأوهام إيديولوجية التنمية، بينما لم تجد إيديولوجية «الاشتراكية» حتى الآن جواباً على مشكلاتها. وفي هذا الفراغ الذي خلقته الأزمة المزدوجة انطلق المجموع المحافظ للبرالية الجديدة التي اخترلت نفسها إلى مستوى الترويج لعلاج كوني هو «السوق». مع ذلك فإن الاستمرار العنيد في السياسات التي تستلهم هذه العقيلة لا يمكن أن يقود إلا إلى الخيبة وإلى عكس المد المرجو منه: لن يقود إلا إلى تفكك النظام العالمي وإلى صدامات جديدة وغير محدودة بين «القوميات» غير المسيطر عليها.

٢ - العولمة التي أعيد بناؤها منذ ١٩٤٥ وتدخل الأن مرحلة جديدة تتمتع بسمات خاصة تميزها بشدة عن المراحل السابقة.

إن «العولمة الجديدة» تميّز باختراق متبادل مثلث الأقطاب (بين الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة). وهو اختراق لا سابق له، يعبر عن نفسه ليس فقط بت Kushner التبادلات التجارية بين المراكز ولكن أيضاً، وبشكل خاص، باختراقات متبادلة لرؤوس الأموال. فالرأسمال، الذي بقي حتى الآن وطنياً، يميل إلى فقدان هذه الصفة، ويصعد مكانه، بسرعة فائقة، رأسماً مهيمن عالمي. إلا أن العلاقة القائمة بين التغيير الجاري على هذا المستوى والتغيير الذي يأخذ أشكال الثورة التكنولوجية، هذه العلاقة، حسب معلوماني، مدروسة بصورة ضئيلة (كي لا أقول غير مدروسة على الإطلاق). إن كل واحدة من المراحل المتعاقبة في تاريخ الرأسمالية تحديد بالأشكال الخاصة لسيطرة الرأسمال على العمل، وبالأشكال التي يعبر بها وجود البرجوازية عن نفسه. وهكذا تميز فترة المانيفاكارورة (المركتيلية من ١٦٠٠ حتى ١٨٠٠) ثم فترة الصناعة الكبرى (١٨٠٠ - ١٩٢٠)، وكلا الفترتان حلّلها ماركس، ثم فترة التايلورية - الفوردية (١٩٢٠ - ١٩٨٠) التي حلّلها

برافرمان^(٢). الفترة الجديدة - التي يصفونها بـ «المعلوماتية» - ما زالت تتضرر من يحملها^(٣). ولكن يمكن القول من الآن أنه خلال الفترات السابقة الثلاث كانت أشكال تنظيم الإنتاج المادي تشكل القاعدة لتوسيع الرساميل الوطنية التي ميز تفاصيلها النظام العالمي، فبدا هذا النظام وكأنه «اقتصاد أممي» (أي بين الأمم، مركبة طبعاً). وإذا استعدنا هنا أطروحة ميشال بو فنقول بأن الفترة الجديدة تشهد صعود «اقتصاد عالمي»^(٤). نتائج هذا التغير النوعي مهمة جداً: كان يُضبط التراكم في إطار الدول المركزية بواسطة الصراعات السياسية والاجتماعية المكونة للتحالفات الوطنية السائدة، في حين لا يوجد اليوم على المستوى العالمي - ولا حتى على مستوى مجموعة الأقطاب الثلاثة، الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة - آليات سياسية واجتماعية مماثلة وقدرة على تكوين تحالفات سلطوية مهيمنة على نفس مستوى فعل القرار الاقتصادي. إن خطاب خبراء السياسة الذين يلاحظون الموجة المتزامنة بين أثر القرارات الوطنية الذي يزداد تقدماً وبين مفاعيل الدينامية الاقتصادية المعلولة والمستقلة، هذا الخطاب يعبر عن بداية إدراك لهذا الواقع الجديد. إلا أنه لا يوجد حلًّ لهذه المشكلة لأن إقامة دولة فرق القوميات هي مسألة غير واردة في الأفق المنظور. ذلك هو سبب كبير أول للفرضي التي ستقود إليها العولمة الجديدة.

على أن هذا السبب ليس الوحيد. فالاختراق المتبادل المثلث الأقطاب لا «يلغى» الأطراف - كما يزعم الخطاب التسريع والسطحي لاقتصادي الموضة الجديدة. ورجال السياسة - وهم أكثر واقعية - يتکفّلون يومياً بتکذيب هذا الاستنتاج. وحرب الخليج تبيّن ذلك بصورة فاقعة. فالأطراف التي يعيش عليها أربعة أخماس سكان الكوكب والقسم الأكبر من احتياطي جيش العمل وثروات طبيعية ومنجمية لا غنى عنها يجب أن تظل في النظام وأن تخضع لنطاق توسيع الرأسمالية، حتى ولو كان توسيعاً استقطابياً. وهنا نجد مصدراً ثانياً - أساسياً برأيي - للفرضي التي ستشهدها العقود القادمة.

في تحليل لامع لتاريخ العولمة يقارن جيفاني أريغي^(٥) بين الآثار المتناقضة للتراكم

(٢) برافرمان، هاري : Labour and monopoly capital M.R. 1974

(٣) أسجل في هذا المجال العمل الطبيعي لبنيامين كوريا:

L'atelier et le Robot, Christian Bourgois Paris 1989.

(٤) بو، ميشال: 1989 L'économie mondiale dans les années 80, La Découverte, Paris

. Le grand tumulte, La Découverte 1991

(٥) أريغي، جيفاني في: 1991 مؤلف اشتراك في كتابه، أمين، أريغي ، فرانك، فالرشتاين.

الرأسمالي: في أحد الأقطاب تعزّز السلطة الاجتماعية بجيش العمل الفاعل وفي القطب الآخر يزداد البوس في صفوف جيش العمل الاحتياطي. الميل الأول يشرع استراتيجيات الاشتراكية الديقراطية والثاني يشرع القطع «الثوري» على الطريقة الليبية. لا أنسى أن أطور هنا النقاش مع هذه الأطروحة التي أوقفت على فكرتها الأساسية، أود فقط أنلاحظ بأن أريغي «متفائل» حقاً في استنتاجه بشأن العولمة الجديدة الجاري بناؤها. لأنه يرى بأن هذه الأخيرة ستضع جنباً إلى جنب الجيش الفاعل والجيش الاحتياطي في كل مناطق النظام، أي في المراكز الأكثر تطوراً كما في الأطراف وخاصة في شبه الأطراف. أنا لا أعتقد ذلك بل على العكس يبدو لي أن الاحتمال الأرجح هو استمرار الانقسام الجغرافي وهيمته، وأن الأساسي من جيش الاحتياط سيقى مركزاً في الأطراف بما في ذلك في شبه الأطراف.

ولذلك لن نختفي عن مسرح التاريخ ثانية: الاشتراكية - الديقراطية في المراكز والتطلع إلى قطع ثوري وإلى ذلك ارتباط في الأطراف. حتى ولو كان من الضرورة أن تتجدد أشكال ذلك الارتباط وألا تعيق إنتاج «النموذج الليبي». في هذه الشروط ستنظر الاشتراكية - الديقراطية محدودة القدرة على إحداث قفزة نوعية في ميدان السلطة الاجتماعية للعمال نسخ لهم باستبدال هيمنة الرأسمال بهيمنة العمل المأجور (سنعود فيها بعد إلى هذه المسألة الهامة).

إن الاستقطاب يظل برأيي سمة جوهرية ملزمة للرأسمالية كنظام عالمي، أي للرأسمالية القائمة بالفعل، وليس ظاهرة «دورية»، كما يقترح أريغي. وهو في الواقع يميز بين ثلاث مراحل متباينة ١٨٤٨ - ١٨٩٦ (عالمية)، ١٨٩٦ - ١٩٤٨ (انفجار النظام العالمي)، من ١٩٤٨ حتى أيامنا (إعادة بناء النظام العالمي). ليكن كذلك، ولكننيلاحظ بأن أولى هذه المراحل لا تميز بضمور التباين بين المراكز والأطراف بل بالعكس تميز ببداية التشكّل الحديث للأطراف التي أصبحت فيها بعد مستعمرة وشبه مستعمرة. وهذا التباين يقود بذاته إلى الانفجار الذي يليه.

امبراطورية الفوضى

١ - النظام العالمي في أزمة. وهي أزمة عامة لنموذج التراكم. يعني أن أكثرية التكتونيات الاجتماعية للشرق (الاشتراكي سابقاً) وللجنوب (العالم الثالث والرابع) هي عاجزة عن تأمين إعادة إنتاج موسعة وأحياناً عن إعادة إنتاج بسيطة كما هو الحال في العالم الرابع الأفريقي. على مستوى المظاهر الاقتصادية، هناك نقص في الرساميل. في المراكز المتطرفة تأخذ أزمة التراكم الشكل المعكوس والتتمم، أي بعبارات اقتصادية تقليدية هناك فائض في العرض

(التفير) على الطلب الذي يستثره التهذيف المنتج. هذا الفائز يوظف، عبر عملية هروب إلى الأمام، في المضاربات المالية التي تلقى وضعية لا سابق لها.

إن الأزمة توضح إذن، بأن الاستقطاب العالمي يشكل الحدّ التاريخي الحقيقي للرأسمالية. وإعادة الإنطلاق الجدي للتراكم توجب إعادة توزيع إمكانيات الرساميل. وهي إعادة توزيع لا يمكن الحصول عليها تلقائياً من آليات السوق، أي من قانون الربح المباشر والريع الذي يستوجب السوق. إن الحل البسيط الذي تقدمه السوق يبقى عاجزاً عن تجنب ظهور التباينات الاجتماعية والسياسية، الداخلية والعالمية، ومنعها من أن تصبح غير محتملة. وتشريع الخطاب الأيديولوجي للبرالية الجديدة لا يمتلك أي قيمة علمية لأنه يتظاهر بجهل حقيقة أن السوق بذاتها لا تستطيع إلا أن تُعيد إنتاج هذه التباينات وتعمّقها، وأن التحليل العلمي للأفضليات الفعلية للسوق لا معنى له إلا إذا أعدنا هذه الأفضليات إلى العوامل المحددة في النظام الاجتماعي: مثلاً، مستويات التطور، الموقع التاريخي في التقسيم العالمي للعمل، والتحالفات الاجتماعية التي بناها هذا الموقع وتعيد إنتاجه بدورها. الفكر النقي يهتم إذاً بمعرفة ما ستكون عليه التحالفات البديلة القادرة على إخراج المجتمعات من الحلقات المفرغة التي تفرضها السوق. من وجهة النظر هذه، الاختلافات الهامة بين مناطق العالم تستوجب حتىًّا سياسات خاصة لا يمكن استخلاصها من عقلانية السوق وحدها. ويضاف إلى هذه العوامل الموضوعية الاختلافات المشروعة أيضاً في مجالات الثقافة، والخيارات الأيديولوجية والسياسية في تاريخ الشعوب. إن المهمات الحقيقة لمرحلة تستلزم إعادة بناء النظام العالمي على قاعدة تعددية الأقطاب. ولكن يجب معارضته مفهوم هذا النظام، القائم على بعد السياسي والستراتيجي (الخمسة الكبار: الولايات المتحدة، أوروبا، الاتحاد السوفيتي، الصين واليابان)، الذي حلَّ محل الاستقطاب الثنائي العسكري للقوتين العظميين، يجب معارضته بتنظيم يعطي بلدان ومناطق العالم الثالث مكانها الفعلي. وهذه البلدان والمناطق الكبيرة القادرة على تنسيق تطلعاتها يجب عليها أن تخضع علاقاتها المتبدلة لمقتضيات تطورها الداخلي وليس العكس، أي الآ تكتفي بتكييف هذا التطور مع التوسيع العالمي للرأسمالية. هذا هو التحديد الذي أقدمه لفهم فك الارتباط. وهو مفهوم لا علاقة له، كما نرى، مع الخروج القاطع أو الانسحاب المتغلق على ذاته (الأوتاركية).

لا شك أن هذا الحدّ التاريخي الأساسي للرأسمالية يلتقي مع حدود أخرى أصبحت تجلّياتها ظاهرة للعيان: أول هذه الحدود هو ما يعكس رفض الشغيلة - والمواطنين - الخضراء كلياً لمطالبات الاستلاب الاقتصادي. هذا الرفض الذي أشعل تمرّدات ١٩٦٨،

خاصة في الغرب، يبقى كامناً ويعبر عن نفسه من خلال بعض الأشكال «الجديدة» للاحتجاج الاجتماعي التي تذهب أحياناً إلى حد وضع مشروعية النظام الأيديولوجي والسياسي للمجتمعات المتقدمة في موضع التساوٍ. وثاني هذه الحدود هو ما يظهر في هدر الثروات الطبيعية للأرض، وهو هدر ملائم عضوياً لقانون السوق وحتمي وبالتالي في إطار المنطق الرأسمالي. إن الجواب على الأزمة يستوجب إذا تحولات سياسية هائلة، إن على مستوى النظم الداخلية لكل منطقة من العالم (الغرب، الشرق والجنوب)، أو على مستوى تنظيم العلاقات فيما بينها (نظام ما بين الدول). إلا أن هذه التحولات ليست على جدول الأعمال. و MASAHARA عصرنا تقع بالتحديد هنا، في ضعف الوعي الاجتماعي القادر على طرح بدائل إيجابية وتقدمية، متناسقة ومتکاملة. هذا النقص يضع في المقدمة، من جهة، الدول (قومية أم لا)، بوصفها تعبيراً عن سلطات قائمة، ومن جهة أخرى، الحركات الاجتماعية التي ليست سوى تعبير عن رذالت فعل تلقائية على المشاكل. هذه التعبيرات هي غالباً، ولماذا السبب بالذات، محدودة الفاعلية ومهدّدة بالفشل، وهي تغذي بدورها عمليات هروب إلى الأيام ماضية الطابع (انقلاب ديني، عرقي، ...).

الأزمة تظهر إذن، وبشكل أساسي، في بعد مزدوج جيوسياسي وثقافي كأزمات بين الدول من جهة واصطدامات بين الحضارات من جهة أخرى، ولكن الحلول التي تشق طريقها خلال هذه الأزمات المفتوحة تؤثر بدورها على لوحة التراكم العالمي. وسنرى فيما بعد لائحة طويلة من الأمثلة.

٢ - الفرضى تنتج إذاً من غياب التطابق بين جغرافية السلطات من جهة وجغرافية آثار توسيع الرأسمال المعمول من جهة أخرى. والتحليلات التي اقترحتها هنا للعزلة حددت الحقلين الذي يعبر عدم التطابق بين السياسي والاقتصادي عن نفسه فيما: العلاقات بين المراكز والعلاقات بين المراكز والأطراف. إلا أن زخم الأزمات المتضاعدة في كل منها ليست من الطبيعة ذاتها.

فالآزمات في داخل المراكز، أكان ذلك بين الولايات المتحدة ومنافسيها الاقتصاديين المباشرين، اليابان وألمانيا، أم بينقوى الغربية (حلف شمال الأطلسي) ومنافسه العسكري الاتحاد السوفيatic (على الأقل لفترة معدّدة) أم بين البلدان الأوروبية ذاتها (السوق الأوروبية المشتركة وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيatic)، هذه الأزمات، التي تقوم إما بسبب دور مهم من محتمل أو من أجل توازن أوروبي جديد، تبقى قابلة للامتصاص. فلأن تخيل بصعوبة

أن تعود إلى نزاعات مسلحة كما حدث سنة ١٩١٤ أو ١٩٣٩. لكن هذه الأزمات لن تجد بالمقابل حلولاً مهدئة بسبب عدم التطابق بين المجال الاقتصادي للعولمة الثلاثية وبين القرار السياسي والاجتماعي. فلا مجموعة السبعة (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، إيطاليا وكندا)، ولا حق القيادة الفعلية الثلاثية (الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا)، ورغم وجود البنية التحتية القائمة لتعاونهم (حلف الأطلسي بالدرجة الأولى)، كلها لا تشكل أدوات قادرة على السيطرة على النتائج الاجتماعية والسياسية للعولمة الاقتصادية التي يقبلها كل الأطراف دون شروط (ربما باستثناء الاتحاد السوفيتي). مع ذلك وبسبب من أن مشاكل الغرب المتتطور ليست دراماتيكية برأسى، فإن هذه الأزمات ستنتهي بإعادة ترتيب محتملة هيكلية الواقع دون أن يوضع النظام الداخلي بجملته في موضع الشك (كما حدث فيما بين الحربين مع صعود الفاشية).

هذه الأزمات تهدّد بالانتقال جزئياً إلى مجال العلاقات بين الشمال والجنوب وهي مستمفصل عنديلاً على الأزمة المحورية التي تشكّل الخاصية الثابتة للرأسمالية القائمة بالفعل، الأزمة التي يقوم فيها التعارض التناحري بين شعوب الأطراف وبين منطق التوسيع الرأسمالي العالمي. من ينتصر في هذا الخيار؟ القوى التي تريد تعليق تضامن الشمال ضد الجنوب (كما رأينا بصورة قاطعة في حرب الخليج)؟ أم تلك التي تستطيع أن تدعم بناء عالم متعدد الأقطاب (بالمعنى الذي أعطيته لهذا المفهوم) مؤاًةً لنطور في صالح شعوب بلدان العالم الثالث، شرط إزالة التضامن الأطلسي؟ هذا هو برأسى مآل أزمات عصرنا ومضمونها. إن مستقبل البشرية متعلق على الإجابات الفعلية على هذه الأسئلة. فيما أن يقوم نظام أكثر توحشاً يبرز، كما لم تبرز من قبل، ببربرية الرأسمالية، وإنما نظام يفتح آفاقاً إنسانية للأجيال القادمة، آفاقاً لاشتراكية عالمية، عبر تخفيف التناقض الفظيع بين المراكز والأطراف.

لكن أقل ما يمكن قوله هو أننا لا نسير على الطريق الصحيح. فالعولمة «الليبرالية» تعيد إنتاج الاستقطاب وتعمقه وتدعو شعوب الأطراف، موضوعياً، إلى تحركات ترفض الكومبرادورية المفروضة عليها - وهي تحركات لا يمكن إلا أن تكون جاهيرية وعنفية. في حين أن الفكر السياسي الغربي لا يشغل إلا بمشكلة واحدة هي كيف يمكن إدارة ما لا يتحمل؟ في هذا الإطار، النظام الاقتصادي الذي تتوجه السوق العالمية يجب أن يكمل بنظام عسكري يضمن قمعاً فاعلاً لتمرد الجنوب. وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي الذي قدمت له حرب الخليج مناسبات واسعة للتعبير عن نفسه، يبقى خطاباً مزدوجاً وخبيثاً حيث يستمر التشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقييد الدفاع الواقع عن

لقد بُنيت الآن استراتيجية أطلسية مناسبة لهذه الرؤيا للنظام العالمي . وهي تقوم على فعل مزدوج ومنجي : فمن جهة ترك الأوضاع التي لا تهدى النظام الامبرالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتزاء ، ومن جهة أخرى تدمير بالحد الأقصى من العنف - كما رأينا في حرب الخليج - تلك القوى الصاعدة في العالم الثالث التي قد تهدى النظام لهذا السبب أو ذاك.

إن مسألة الأزمات في العالم الثالث يجب أن تدرس في هذا الإطار لأن هذه الأزمات لا تشكل كلاً متجانساً، فهناك أزمات هي بذاتها نتيجة للمازق الموضوعية لمجتمعات العالم الثالث بسبب العولمة من جهة وغياب الوعي الاجتماعي القادر على تقديم جواب إيجابي للتحدي من جهة ثانية . والضاحلة ، التي تميز الفعل السياسي للطبقات المحلية المسيطرة ، تغذي الأزمات العرقية أو الأزمات بين الدول ، وهي كلها أزمات من الصنف ذاته الذي أشرنا إليه . وهي لا تهدى النظام الرأسالي العالمي المتواش . ونظرية «الأزمات ذات التوتر المخفي» تهم ، بنسبة عالية من السخرية وعدم الالتراث ، بتأمين إدارة هذه الأوضاع تحت شعار: دعها تهرب وشجعها على الاهتمام إذا استطعت . إلا أن هناك أزمات أخرى تضع في موقع التناقض المباشر نظام المصالح الامبرالية من جهة والجنوب من جهة أخرى - إما كقوى شعبية أصلية ، أو ، لسبب أو لأخر ، كسلطات حاكمة أيضاً . هنا ، حتى قوى التدخل السريع لخلف شهابي الأطلسي يمكن أن تبدو غير كافية - كما في حرب الخليج - والختار الذي يلجأ إليه بوضوح استراتيجي البتاباغون هو خيار العنف الأقصى الذي يمكن أن يؤدي إلى مجازر حقيقة .

إن فعالية تدخل الشمال من أجل تحقيق منهجه لاستراتيجياته يفترض المحافظة على التضامن الأطلسي ، لا بل تقويته . وليس أكثر من ذلك . الاعتراف بالهيمنة الامبريكية يمكن أن تكون علودة باسمها الحقيقي العسكري وأن ترك المجال للتنافس الاقتصادي المفتوح . والموافقة الضمنية ، التي تبديها اليابان وألمانيا ومن ورائها القوى الأوروبية الأخرى التي تشعر بالارتياح بسبب الجمود في الاتحاد السوفيتي والصين ، تبدو كافية . وهكذا نرى ، أن الأزمة بين الشمال والجنوب ، التي هي التعبير عن التناقض الأساسي في الرأسمالية القائمة فعلياً ، تبرز على مقدمة المسرح لأن الانفراج والتحاق الاتحاد السوفيتي بأطروحتات الغرب لا يعطي فرصة حقيقة لحل التزاعات الإقليمية كما يروج لذلك دعائيو حلف شمال الأطلسي . فتناقض الشمال والجنوب ، أزمة هذا التناقض لم تكن ، ولا مرة ، ناتجاً اصطناعياً لأزمة شرق - غرب ، ولا كانت انعكاساً له خارج أوروبا ، رغم أن دعم الاتحاد السوفيتي لبعض القوى القومية في العالم الثالث كان يوحي أحياناً ، أو يومئ بذلك ، أو حتى يقدم إطاراً عريضاً للحركة .

فتناقض شمال - جنوب هو سابق على ذلك وهو الجوهر؛ فهو الذي حدد منذ خمسة قرون الرأسمالية بوصفها نظاماً مرفوضاً من أغلبية شعوب الأرض.

لهذا السبب سأعبر عن استنتاجي حول هذا الموضوع بطريقة بدائية وبسيطة إلى أبعد الحدود: تدخل الشمال في شؤون الجنوب هو في كل جوانبه وفي كل الأوقات وأيًّا كانت الأشكال التي يتخذها، عسكرية عنيفة أم سياسية، هو تدخل سلبي. الجيوش الغربية لن تحمل، إلى شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، لا السلام ولا الازدهار ولا الديمقراطية على الإطلاق. إنها لا تستطيع أن تحمل لهم في المستقبل، كما كان الأمر منذ خمسة قرون، إلا العبودية واستهانة عملهم وثرواتهم ونفي حقوقهم. ويعود الآن للقوى التقدمية في الغرب أن تفهم هذه الحقيقة.

بعض المشاكل الخاصة بمختلف مناطق العالم.

في الفوضى المعممة، باستطاعتنا أن نميز بعض المشاكل ذات الطبيعة الكونية وبعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة والمميزة لبعض المناطق التي تشكل العالم المعاصر. والخطاب السائد حالياً يركز على المشاكل من الطبيعة الأولى: مثل مشكلة البيئة. وغورباتشوف نفسه، عندما أغار هذه المسألة اهتمامه اللازم، فهم تماماً مدى الربح الذي سيتحقق من ذلك؛ وهو ربع تحقق له ما أن أعلن خطاباً يقدر هذه المشاكل. وهي مشاكل حقيقة بلا شك، إلا أن الجواب الذي يقدمه للتحديات لا يمكن إلا أن يترافق مع مجموعة أجوبة صحيحة وسيطة يجب أن تقدم للمشاكل الخاصة والمساعدة في مناطق مختلفة من العالم، وعلى الخصوص في الجنوب وفي الشرق. وبدون ذلك سيفقد هذا الخطاب حول هذه المشاكل العامة خطاباً مزدوجاً وملهياً. لهذا السبب ساركز، فيما سيل، الانتباه على هذه المشاكل الخاصة.

١ - تخرط بلدان الشرق (الاتحاد السوفيافي والصين) في إصلاحات ستؤمن في المستقبل، حتى، للسوق وللارتفاع على الخارج مكاناً أكثر أهمية عما كان عليه الحال في السابق.بيد أن مشكلة هذه البلدان وجهين متراطبين: عملية نشر الديمقراطية الضرورية للمجتمع من جهة، والسيطرة عملية الانفتاح من جهة أخرى. وهناك أسباب جدية للاعتقاد بأن حل هذه المشكلة المزدوجة لا يمكن أن يقتصر على الوصفة الليبرالية الجديدة. ومن الصعب الآن أن تمثل ذلك الحل الذي سيشق طريقه، حتى، في الفوضى المهيمنة حالياً على المسرح. وهناك، أيضاً، عدم يقين مزدوج، على مستوى المحتوى الاجتماعي للنظام عندما سيعيد توازنه (عودة إلى الرأسمالية أو تقدم في طريق الوطنية

الشعبية) وكذلك على مستوى موقع هذه البلدان في هرمية القوى العظمى العالمية. هناك، حتى، رابط وثيق بين مستوى هذه المشاكل ولكن من الصعب أن نحدد هذه الروابط. طالما أن لا جواب على سؤال أولوي منْ سيتصدر، هل سيستمر نقد الستالينية من قبل اليمني الذي يدعوا للعودة للرأسمالية (قد يكتنأ استخلاصه من الموقف الموضوعي لكل من غورباتشوف ودنون) أو أن نقداً يسارياً سيحل محله كما حاول ماوتسى تونغ في زمانه؟

هل ستؤدي العودة إلى الرأسمالية، بصورة حتمية، إلى مزيد من التطرف ومن التراجع في الموقع الدولي لهذه البلدان؟ وعندئذٍ ماذا ستكون ردّة فعل شعوب الاتحاد السوفيتي والصين؟ وفي حال حصول اختراف تقليدي وطني شعبي، فالسؤال حول كيفية إدارة «الأزمات في صفوف الشعب» وكيفية تعبير هذه الإدارة عن نفسها عبر اعترافها بالقوانين الاقتصادية الموضوعية خارج الرأسمالية - «أو بعدها» - القائمة فعلياً يبقى سؤالاً دون جواب.

سأكتفي هنا ببعض هذه المشكلات على أن أعود وأحللها في طروحاني اللاحقة.

ومن المفيد أن أفت الانتباه إلى نقطة واحدة الآن: في تحليلات السابقة للـ «النموذج السوفيتي» كنت أضع النقاط على المكونات الثلاث لهذا النظام: رأسالية، اشتراكية ودولية. وأعتقد الآن بأن انحراف النظام لم يُبيّن مجالاً إلا لوجهتين في الاحتمال المفترض: إما الرأسمالية الصافية والبساطة أو تقدم وطني شعبي يفترض توازناً أفضل بين القوى والميول الرأسمالية والقوى والميول الاشتراكية. أما العامل الثالث، الدولي، فقد أثبتت بطبيعته ذاتها عدم ثباته التاريخي . وهو ما كان بالنسبة يعتقد ماو.

٢ - المجتمعات الغربية المتقدمة تعرف هي أيضاً أزمات جدية مشتركة (حق مع قناعتنا بأن هذه المشاكل ليست من ذات الطبيعة المأساوية لمشاكل الشرق والجنوب). وسأحلل هذه المشاكل فيما أسميه أزمة الديمقراطية الغربية، بمعنى آخر، كيف يمكن تأمين وصول القوى الشعبية إلى السلطة في الإطار الديمقراطي؟

حق الآن هذا السؤال الجوهرى لم يجد جواباً. لا شك أن الاشتراكية - الديمقراطية كما مارست دورها حتى الآن، سمحت للعمال بتأمين حقوق اجتماعية مهمة رغم أن هذه الحقوق تشكل اليوم هدفاً لمجتمع الرأسمال من أجل القضاء عليها. الاشتراكية - الديمقراطية لم تضع موضع التساؤل هيمنة الرأسمال. كل ما فعلته هو أنها لطفتها بسلطة اجتماعية ما للعمال. وذلك لأنها قبلت ما أسميه الإجماع المزدوج الذي ترتكز عليه المجتمعات الغربية، وهو إدارة الحياة السياسية عن طريق الانتخابات، من جهة، وإدارة النظام الاقتصادي عن طريق

الملكية الرأسمالية وعن طريق السوق من جهة أخرى. فعل هذا المستوى أنا لا أقسام تفاؤل تحليل أريفي الذي يبالغ في تقدير اتساع وأهمية السلطة الاجتماعية للعمال.

هذه الديمocrاطية الغربية هي منذ الآن مريضة ومريرة جدياً. لذلك فإن الطبقات الشعبية تحكم عن حق وبقوه متزايدة على أولئك السياسيين الذين يسمون «الطبقة السياسية»، التي يحاول جناحها الأٌن، والأيسر حماية هذه الإزدواجية التي تقوم عليها وحدة المجتمع الغربي، والتي تفرغ التـ: بـة المعلنة من أيّ مضمون حتىقيـ. سيطرة وسائل الإعلام وتلاعـها المنهجيـ المادـفـ. إطـالة عمرـ هذا الإجماعـ تشيـ بأنـ المجتمعـ الغـربـيـ يـنـحدـرـ إلىـ نوعـ منـ الفـاشـيـةـ (ـالمـادـثـةـ)،ـ التيـ تـشـئـ وـتـعـطلـ الـأـمـالـ باـحـتـهـالـ تـطـورـ تـقـدـمـيـ.

إن مثل هذا التطور التقديمي الضـريـ مـوضـوعـاـ يـسـتـدـعـيـ أنـ تـحـلـ هـيـمـةـ حـقـيقـةـ لـعـالـمـ العـلـمـيـ المـاجـورـ مـكـانـ التـسـوـيـةـ التـارـيـخـيـ الـراـاهـنـةـ^(١).ـ هـذـاـ يـفـتـرـضـ بـالـضـرـورةـ التـشـكـبـكـ بـصـورـةـ جـذـرـيـةـ بـأـنـظـمـةـ مـلـكـيـةـ وـسـائـلـ الـإـنـتـاجـ الـكـبـرـيـ وـيـأـنـظـمـةـ وـآـلـيـاتـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ الـاـقـصـادـيـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ.ـ وـيـفـتـرـضـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـإـيـديـولـوـجيـ وـالـثـقـافـيـ إـعـادـةـ النـظـرـ فـيـ الرـؤـيـاـ التـكـنـوـقـراـطـيـةـ لـلـإـدـارـةـ الـاجـتـمـاعـيـ،ـ وـهـوـ مـاـ كـانـ تـدـعـوـ إـلـيـهـ مـدـرـسـةـ فـرـانـكـفـورـتـ مـنـ نـصـفـ قـرنـ وـمـاـ زـالـ.ـ إـلـاـ أـنـ الـأـمـورـ بـعـيـدةـ جـدـاـ عـنـ هـذـاـ.

٣ - في داخل العالم الغربي أوروبا نفسها تواجه تحديات خاصة بها. عملية بناء أوروبا، وفق مفهوم السوق الأوروبية المشتركة، ما زالت مقتصرة حتى الأن على عملية افتتاح تدريجي في السوق. ولكن إذا كان من الممكن في مرحلة الانطلاقـ،ـ في الخمسينات والستيناتـ،ـ أنـ تـغـيرـيـ عـلـمـيـةـ التـكـيـفـ الـاجـتـمـاعـيـ معـ هـذـاـ الـانـفـتـاحـ بـسـهـولةـ نـسـبـيـةـ فـمـنـ الـواـضـعـ الـيـوـمـ أنـ هـنـاكـ منـاطـقـ وـقـطـاعـاتـ بـكـامـلـهـاـ سـتـجـدـ نـفـسـهـاـ عـاجـزـةـ عـنـ مـوـاجـهـةـ التـحـديـاتـ الـتـوـ يـفـرـضـهـاـ التـنـافـسـ الـحـادـ.ـ وـهـذـهـ التـنـاقـضـاتـ،ـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ صـعـبـةـ الـاحـتـالـ اـجـتـمـاعـيـاـ وـسـاسـيـاـ،ـ تـهـنـدـ بـتـفـجـيرـ مـشـروـعـ السـوقـ الـأـورـوبـيـ نـفـسـهـاـ.ـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ سـيـجـرـيـ القـبـولـ بـأـنـ يـتـرـافقـ السـوقـ مـعـ سـيـاسـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ مـشـترـكـةـ تـنـظـمـ انـعـكـاسـاتـ.ـ فـمـثـلـ هـذـهـ الـمـبـادـرـةـ،ـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـاخـذـهـاـ يـسـارـ أـورـوبـيـ يـنـفـصـلـ بـشـجـاعـةـ وـحـكـمـةـ عـنـ الـلـيـبرـالـيـةـ الـدـوـغـمـاـتـيـةـ الـجـدـيـدةـ،ـ بـوـسـعـهـاـ أـنـ تـكـسبـ دـعـمـاـ وـاسـعـاـ وـأـنـ تـؤـكـدـ نـفـسـهـاـ بـوـصـفـهـاـ الـقـوـةـ الـمـسـيـطـرـةـ فـيـ الـقـارـةـ،ـ وـبـاستـطـاعـتـهـاـ أـنـ تـهـمـشـ قـوـىـ يـمـيـنـةـ لـاـ تـهـمـ إـلـاـ باـسـتـدـارـ الـرـبـعـ الـمـبـاـشـرـ مـنـ سـوقـ مـوـسـعـةـ.ـ وـمـثـلـ هـذـهـ الـمـبـادـرـةـ تـعـيـدـ إـلـىـ أـورـوبـاـ رـسـالـةـ ثـقـافـيـةـ

(١) اقترح الان ليبيـزـ مـفـهـومـ هـيـمـةـ عـالـمـ الـعـلـمـيـ المـاجـورـ فـيـ كـتـابـاتـ عـدـةـ مـنـهـا:

L'audace ou l'enlisement. Paris 1985.

كونية هي في طور الضياع. ولكن الأمور، هنا أيضاً، بعيدة عن ذلك.

فقبل أن تنجيب أوروبا على هذا التحدي، جاءت التحولات في الشرق لتجاهها بتحديات إضافية أكثر خطورة، فالمشروع الأوروبي القديم (السوق الأوروبية المشتركة) كان يفترض بأن الوزن السياسي لبريطانيا وفرنسا سيوازن التقل الاقتصادي للمانيا الغربية. وقد كان كافياً للمانيا أن تتوحد ليصبح هذا المشروع في عداد الأموات. فالخيار الألماني القائم على تعمير الجهود في التوسيع الاقتصادي نحو الشرق، والمحافظة على خيار سياسي ذي سقف منخفض وتحت مظلة الولايات المتحدة، هذا الخيار يفرغ عملية البناء الأوروبي من كل محتوى.

في البداية فهم المشروع الأوروبي على أنه مبادرة هادفة لتجنب خطر الشيوعية، هذا الخطر الذي زال الآن تماماً - هذا إذا افترضنا أنه قد وجد يوماً ما. بهذا المعنى فهمت هذه العملية على أنها جزءٌ عضويٌّ من الستراتيجية الاقتصادية السياسية والعسكرية والإيديولوجية لميمنة الولايات المتحدة. لقد اعتبر الاندماج الاقتصادي لأوروبا أنه حلقة ستقود إلى تكون مجموعة أصغر من ضمن المجموعة المغولة وفي داخلها، بدل أن يكون هذا الاندماج هادفاً إلى خلق قطب جديد مستقل ومنافس للولايات المتحدة. كانت أوروبا منفتحة على السياسة العسكرية الأطلسية، وعلى اختراق الشركات الأمريكية واليابانية المتعددة القوميات، وما زالت كذلك.

أولاً: لأنها ما زالت تعتبر نفسها تحت حماية المظلة العسكرية الأمريكية ولم تخرب على القطع مع السياسة الأطلسية. من وجهاً النظر هذه لم تتجاوز النوايا الاستقلالية، التي تحمس لها رجل مثل ديفغول، حقبة أو مستوى الأعمال الاعترافية. ثانياً: لحقت أوروبا بالولايات المتحدة في هجوم غربي موحد يهدف إلى إعادة الكومبرادورية إلى العالم الثالث، وأصبح حلف شمال الأطلسي أداة المجموع الرئيسية التي ستبث حياة جديدة في السياسة الأطلسية برمتها.

فهم ديفغول هذين المعطيين الأساسيين للمشكلة ببعد نظر استثنائي. فقد فهم أولاً: أن بريطانيا العظمى حددت منذ سنة ١٩٤٥ خيارها التاريخي الذي لا رجوع عنه على الأرجح، خيار الانضواء غير الشروط، والاستناد غير المشروع للولايات المتحدة، وقد أدرك أيضاً، بأن أوروبا يجب أن تفهم على أنها تمتَّد من الأطلسي حتى الأوروالي، أي أن يندمج الاتحاد السوفيتي فيها بطريقة تقييم توازنًا بين فرنسا والمانيا. الأفاق الجديدة المفتوحة في أوروبا الشرقية تقدم دعماً مفيداً لهذه الضرورة. إلا أن «الاندماج الأوروبي» لا يمكن أن يحيطها إلى نوع من التوسيع نحو الشرق في النموذج الذي تقدم السوق الأوروبية المشتركة. فالمشاكل الخاصة للشرق هي ضخمة لدرجة لا يمكن أن تقدم لها هذه الرؤيا الضيقة حلولاً مقبولة.

اقتراح غورباتشوف المسمى «البيت الأوروبي المشترك» يجذب على هذه الاهتمامات. رغم أن الصيغة ما زالت غامضة حقاً، إلا أنها تستوجب إقامة مؤسسات وإجراءات اقتصادية وسياسية توقف بين ضرورات الاندماج الأوروبي وبين هاجس إعطاء دول المنطقة المأمور الضوري من الاستقلالية كي تصنع سياسات خاصة بها تجذب على أوضاعها الخاصة.

اعتقد أن الأهداف الوحيدة للاحتفال الحقيقي هي الآتية: إما الذهاب نحو بناء هذا البيت المشترك، أو أن أوروبا ستزداد تفككاً، وستتابع المانيا طريقها، مع السوق الأوروبية المشتركة أو من دونها. وفي هذه الحالة ستفقد هذه السوق أي معنى لها. ولدي انطباع بأن الأمور تأخذ فعلياً المنحى الثاني.

٤ - مشاكل العالم الثالث هي الأكثر خطورة. ولا شك أن العولمة الجديدة ستزيد من التفاوت والتمايز داخل الطرف العالمي، كما كان الأمر دائرياً في التاريخ.

هل يمكن للنموذج الذي يتخلله توسيع بعض أنصاف الأطراف أن يستمر؟ التطور الذي يجري الآن في هذه الأطراف نصف المصنعة يصطدم اليوم بخيار حاسم. وهذا التطور، بسبب كونه قائماً على توزيع داخلي للدخل يزداد تفاوتاً، يصطدم الطموحات الديمقراطية الصاعدة. فلما أن تسلك هذه البلدان نهجاً يقدّم أجوبة تقدمية لمشكلاتها الاجتماعية، وعندئذٍ ستصطدم حتى بالمنطق البسيط للعولمة القائمة على السوق، وإنما أن تنتهي عن ذلك فتضيع شروط وضرورات «التكيف» في موقع الأولوية وسيُقضى على الديمقراطية «مستقرة» مترافقه مع التوسع الرأسمالي، على الطريقة الغربية، هي مسألة وهمية. وعندئذٍ يطرح السؤال، هل هذا هو هدف فعلي لاستراتيجية القوى الغربية، أم أنه خطاب تكتيكي يُلقى في المناسبات وسيطويه النسبان عاجلاً؟ الاستمرار في انطلاقه نموذج التصنيع في أنصاف الأطراف يستوجب، إذن، إمكانية مزدوجة: أولاً، التأقلم مع مستويات أعلى من التكنولوجيا. ثانياً، ضبط صراعطبقات بالديمقراطية. لا أعتقد أن أي شيء من هذا هو أمر سهل أو حتى محتمل في كل الأوضاع الملمسة التي يمكن معايتها تقريباً.

يبقى خيار فك الارتباط إذاً من دون بدليل حقيقي. والقول بأن فك الارتباط مستحيل يعادل تماماً القول بأنه لا مخرج من هذه الفوضى. فمن الأنسب حتى، البحث عن صيغ جديدة لفك ارتباط ملائم للشروط الجديدة.

٥ - عندما نتفحص أوضاع الجنوب الأفريقي والعربي، نجد أن الأفاق أكثر ظلاماً. في

القرن التاسع عشر اقسمت بريطانيا وفرنسا العالم العربي والأفريقي بكلّيته تقريباً، ولم تكن تشكَّل آنذاك أنه سيأتي يوم ترغم فيه على قبول استقلال هذا العالم. في هذا المجال، لم يفهم قادة البناء الأوروبي الموحد من المسألة إلا أن توسيع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة، في أفريقيا السوداء، تحت تصرف رأسها مجموعة الستة، أي استبدال الاستعمار الإمبراطوري السابق باستعمار جماعي جديد، وذلك بعد أن تضمن فرنسا احتفاظها بامتيازات خاصة عن طريق الفرنانكوفونية والاتفاقيات الدافعية.

ولم تذهب أبعد من ذلك النظرة الأوروبية للعالم العربي، خاصة في أفريقيا الشماليّة، ما عدا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هنا الوجود الأبرز للطبقات القائمة المحليّة وثباتها. الرؤيا الاستراتيجية المضمرة كانت تدفع، هنا، الشركاء العرب في مأزق الرأسمالية الطرفية الملحقة والتابعة لتوسيع المركز الأوروبي. فإذا كان متوجو النفط (الجزائر - ليبيا - العراق - الخليج) قد ظنوا أن باستطاعتهم تجنيد إمكاناتهم المالية من أجل تسيير عملية التصنيع، فالطبقات القائمة في هذه البلدان لم تكن تتصرّف إلا نموذجاً واحداً من التصنيع، هو ذلك الذي يفتح باباً جديداً لصادرات الرأسمالية المتطرفة، الأوروبية، وكذلك الأميركيّة، اليابانية. ولم يكن هذا إلا ليقوّي الميل إلى العولمة بدل أن يشكّل تقدماً حاسماً في اتجاه تطور وطني أو إقليمي متمحّر على الذات. فعندما حانت الأزمة انكشف حجم الكارثة الناجمة عن هذا الاندماج العميق. تشهد على ذلك الدين الخارجية التي تفاقمت بشكل وحشي في شروط الركود، ومع المجموع الأميركي المعاكِس. العربية السعودية، مثلاً، اختارت في هذه الظروف، وبوصفها زبونة تقليدياً لواشنطن، طريق الدعم اللامشروط للنظام المالي الذي يشكّل أداة العولمة، أداة المجموع المعاكِس المادف إلى إعادة الهيمنة الأميركيّة. وإذا كان هناك من محاولة للتتمرّك المتّحمر على الذات، فهذه المحاوّلات لم تكن إلا جزئية، عابرة، ومحدودة بحكم طبيعة الطبقات القائمة ذاتها في البلدان التقديمية التي اختارت هذه المحاوّلات، وكانت بلداناً نفطية مثل الجزائر والعراق، أم غير نفطية مثل مصر وسوريا. ولا بدّ أن نلاحظ هنا بأنّ هذه المحاوّلات التي دعمها الاتحاد السوفيّيتي آنذاك، كان يحاربها الغرب بمجموعه، بما في ذلك أوروبا نفسها.

إلى ماذا يمكن أن نعزّز هذا الرفض الأوروبي لإقامة علاقات مع العرب والأفارقة غير تلك العلاقات الإمبريالية الجديدة، وكانت مفتوحة على المنافسة الأميركيّة واليابانية (خاصة عندما يفرض الطرف المحلي ذلك)، أم كانت علاقات مقتصرة على الأوروبيين؟

إن معاينة الحالة البنوية والظرفية لأوروبا، في المنافسة الدولية، توضح هذه المسألة. أوروبا تغطي العجز في علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان بالفائض الذي تجنيه من مبادلاتها مع العالم الثالث وبلدان الشرق. وهي بحاجة للاحتفاظ بعلاقات غير متكافئة في ميدان تبعيتها الخاصة من أجل أن تلعب لعبة العولمة. وقد وجدت أوروبا المخرج الأساسي لتوسعها في تحديد أطرافها الخاصة بها (وتحديداً أوروبا الجنوبية) وفي تحديتها الداخلي ذاته. وفي حين أن الولايات المتحدة واليابان تصدر رسائلها بصورة أوسع (وتحديداً في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا)، من أجل السيطرة على عملية الخروج من الأطر المحلية التي تسترجبها الصادرات الصناعية في العالم الثالث، فإن أوروبا افتتحت على الاستيراد الكثيف لليد العاملة من العالم الثالث، الأمر الذي يشكل ضرورة لمتابعة وتيرة توسيعها الداخلي. وليس صدفة أن تأتي هذه المجرة من مناطق التبعية لأوروبا (بشكل أساسي من البلدان العربية والأفريقية ودول الكاريبي)، وهي المناطق الأكثر معاناة من التطور الرأسمالي الامتناعي الذي تفرضه هذه الاستراتيجية الأوروبية. ونحن نعلم اليوم أي مستوى أوصلت إليه هذه المجرة في خلق مناخ سياسي مضاد لتحسين العلاقات مع العالم الثالث. وأخيراً، وبسبب ضعف ثرواتها الطبيعية بالمقارنة مع الولايات المتحدة، تعلق أوروبا أهمية مضاعفة على ضمان إمداداتها الحيوية. وبما أنها تخلت عن استقلالية وسائلها العسكرية فهي ترغم نفسها على تبعيتها للرغبة الأميركيَّة في هذا المجال. وهي تكتفي بقوات التدخل السريع (الموجه ضد العالم الثالث طبعاً) التي تشكّل في الواقع جوهر الرؤيا العسكرية الأوروبية.

كل هذا لا يدعو على الإطلاق إلى إضفاء أي مصداقية على الخطاب الأوروبي الموجه للعالم الثالث. ويلقي على عاتق السوق الأوروبية المشتركة مسؤولية ثقيلة في تحويل أفريقيا إلى عالم رابع في إطار عملية العولمة الجارية. لأن العلاقات الامتناعية، التي تتجدد في إطار العلاقة بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المرتبطة بها، لا تشكّل أي تقدّم في اتجاه تحرير أفريقيا وتطور شعورها. بل على العكس، إنها تخنقهم في زاوية الشخصي المنجمي والزراعي المتخلّف. وبهذا المعنى تتحمل أوروبا مسؤولية كبيرة في تبلور سلطة الطبقات المسيطرة المحلية الجديدة، وبالتالي في الفشل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعشه أفريقيا. إن التحاق أوروبا بسياسات «التكيف»، التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يكشف ضحالة المفاهيم الأوروبية في هذا الميدان، ويُظهر بوضوح حقيقة أن أزمة المصالح بين أوروبا والولايات

المتحدة لا تُعدّى الحدود الضيقية للمنافسة الميركتيلية. أفلأ تُقْنَع العودة الاستعمارية، المخففة بعبارات الشفقة، فشل السياسات المتبعة من قبل الغرب بمجموعه؟

وليست المسؤولية الأوروبيية في «المأزق العربي» بأقل أهمية. فهنا، أيضاً، لم تتمايز أوروبا عن استراتيجية الولايات المتحدة وأداتها المخلصة التي تمثلها إسرائيل. وحرب الخليج أظهرت بشكل مأساوي هذا الخيار الأوروبي. والمدف هنا هو إبقاء العالم العربي في حالة من المشاشة والتعرّض القصوى. يؤدي إلى ذلك رفض فكرة بناء الوحدة العربية التي لا يستوعبها الغرب إلا بوصفها كابوساً مزعجاً ويؤدي إلى ذلك أيضاً، الإبقاء على أنظمة الخليج المتخلّفة، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق، ورفض حق الفلسطينيين في الوجود إلخ... وما يدعو إلى التأمل فعلًا، وإلى التفكير في القدرة المحدودة لأوروبا للخروج من ضحالة فهمها للعالم العربي، هو هذا الالتحاق غير المشروط الذي تبديه إزاء الأطروحات الأطلسية والصهيونية التي تناسب الولايات المتحدة تماماً وتسمح لها بتوجيهه ضربة مباشرة للمصالح الأوروبية، خاصة عندما يوضع النفط تحت الإشراف الأميركي المفرد، لقد داعت السوق الأوروبية المشتركة لفترة من الزمن، وبمبادرة من فرنسا وشركائهما المغاربيين، فكرة «كسر» العالم العربي عن طريق جرّ المغرب إلى آفيائها. إلا أن ردود الفعل العفوية، التي واجهت بها شعوب المغرب حرب الخليج، قد وضعت حداً لهذا المشروع اللاإلهائي.

يبقى أن ضعف الوعي السياسي والاجتماعي الذي يتشاركه العرب، في الوقت الراهن مع الشعوب الأخرى يقود بدوره إلى أجوبة قاصرة عن الرد على التحدي الغربي: فعلميات المروب في الوهم الديني الماضوي وإضعاف القوى الديمقراطية، وثبات الأوتوقراطيات العسكرية، هي نتائج للفشل المزدوج الذي يصيب المشروع التقديمي البديل، في أوروبا كما في العالم العربي. لأنه في مثل هذا البديل، الضروري موضوعياً، ستتجدد عملية بناء البيت الأوروبي المشترك امتداداتها الطبيعية في بناء وحدة عربية ووحدة إفريقية موازية. وهي عناصر أساسية ولا غنى عنها في بناء عالم متعدد الأقطاب. ما زلنا بعيدين عن هذا في الوقت الراهن والقريب وبالتالي ستظل الفوضى قائمة.

الخروج من المأزق

حاوّلت في العرض السابق أن أبين أن المشاكل في كل مناطق العالم هي مشاكل جديدة وأحياناً خطيرة ومأساوية، وأن أبين أيضاً، وبعد من ذلك، أن النواقص التي يتميّز بها الوعي

السياسي والاجتماعي في كل هذه المناطق تجعل الأجوبة المقترنة عاجزة عن مواجهة التحديات، ولا تستطيع وبالتالي إلا أن تفاصم الفوضى والبربرية. هذه النواقص تشكل الخلفية التي تقوم عليها أزمة اليسار على المستوى العالمي.

الأقном الثنائي، اليمين - اليسار، في بلدان الرأسمالية المتقدمة يُعيّدنا إلى إرث تاريخي مزدوج: عصر الأنوار (وتناقض الإيديولوجية المحافظة مع أطروحات التقدم وحركته من جهة، والإدارة السلطوية التي تقابلها الديمocratie من جهة أخرى)، وكذلك الحركة العمالية (التناقض بين الإدارة الخاصة إلى عقلانية الرأس المال وحدها والاشراكية التي تعارضها من جهة أخرى). إن أيّاً من عناصر هذا الإرث لا تجد لنفسها مكاناً حاسماً في مجتمعات الأطراف الرأسمالية. فهنا القطيعة بين اليمين واليسار هي قطيعة يستوجبها الاختلاف بين قبول أو رفض «الرأسمالية القائمة بالفعل»، أي قبول أو رفض العولمة الاستقطابية التي جعلت مجتمعات العالم الثالث مجتمعات طرفية. لذلك فإن حركة التحرر الوطني بكل مكوناتها التاريخية - البرجوازية، الشعبية، الاشتراكية - تشكّل قوة يسارية على المستوى العالمي، وتشكّل القوة الاجتماعية الأكثر فعالية في مجتمعات العالم الثالث. والشخص الذي تواجهه الحركة هنا يسمى الطبقات الكومبرادورية والتابعة المسيطرة، حيث يطلق عليهما نعوت «العالة، الخيانة، خدم الاستعمار والاستعمار الجديد». لا يوجد هنا إجماع يشبه الإجماع الذي يحدّد المجتمعات الغربية. والسلطة المحلية هي، تبعاً للظروف واللحظات التاريخية المعاصرة، إما في أيدي القوى الرجعية أو في أيدي قوى ترفع راية الحركة القومية وتحقق انقلاباً حقيقياً في هذه السلطة. وعندئذ يأخذ الغرب على نفسه وبصورة دائمة خاربة مثل هذه السلطة. وقد يكون من الواجب أن نعارض بطريقة ما التماسك والفردانية الحقيقة داخل المجتمعات الغربية، التي تختفي وراء شعار التعددية، بالتعديدية الحقيقة في مجتمعات الأطراف (الجنوب والشرق) حيث أن المعارضة هي معارضة متفرجة لا يمكن أن تتم السيطرة عليها عن طريق يشبه الديمocratie الغربية.

وعلى عكس كل المزاعم، فإن إيديولوجيات حركة التحرر الوطني لا تلقي تبعات هذا الوضع على عاتق عوامل خارجية، على حساب العوامل الداخلية. فالتركيز هنا يضع المعركة غالباً ضد قوى وأفكار محلية تشكّل عقبات أمام التقدم. ولكنه من الطبيعي - على الأقل هكذا يعتقد معظم المعتبرين عن فكر التحرر الوطني رغم كل التنوع المرتبط بالزمان والمكان - أن تكون القناعة بأن أي عمل تقدمي سيدخل في اشتباك مع التكتبات التي

يفرضها الخارج. فالنظام الرأسمالي العالمي لا يُعتبر، إذن، عاملاً حيادياً ولا ملتبيساً، وحتى ليس إيجابياً. إنه عائق، وهو عائق يعبر اسمه (الإمبريالية) - غالباً ما يرفض هذا المصطلح في الغرب بوصفه مصطلحاً غير علمي - بصورة عادبة وعامة عنـا هو حقيقة واقعة. والخلافات المحتدمة داخل حركة التحرر الوطني تقوم حول الطبيعة الملموسة لهذه الإمبريالية في كل مرحلة من مراحل التوسع الرأسمالي العالمي منذ بدايته، وأشكال التعبير عن قوانين حركته، ووسائل تدخله، والتحالفات الاجتماعية التي يشكلها ويعيد إنتاجها الاستقطاب العالمي. إلا أن هذه الخلافات لا تضع وجود الإمبريالية موضع التساؤل على الإطلاق.

ومعروف كم هو صعب وكم كان صعباً بناء حوار إيجابي بين القوى اليسارية في الغرب والقوى اليسارية في العالم الثالث. وبالرغم من ذلك فإن الفصائل اليسارية الأكثر إدراكاً للطبيعة الشاملة للتحديات التي تواجهها الإنسانية، والأكثر تعلقاً بديل قائم على قيم كونية، هذه التيارات كانت تمارس دائياً مثل هذا الحوار الذي يتتجاوز بأبعاده الإيجابية التائج المباشرة التي تنتجه عنه.

إن الإيجابة الإنسانية والتقدمية على مشاكل العالم المعاصر تستوجب إقامة أئمة جديدة، بين شعوب قادرة على إنتاج نظام من القيم الإنسانية حقاً، كتمكيل للتراث الذي لم يكتمل من عصر الأنوار ومن الحركة الاشتراكية. ذلك هو السبيل الوحيد لبناء جبهة فعالة ضد أئمة الرأسمال والكونية الزائفة والمشوهة لنظام القيم الذي يتتج عنـا. وعلى الطرف النافذ من ذلك تشكل الليبرالية الجديدة الأوتوبوا الفعلية للرجعية المعاصرة، الأوتوبوا التي تلهم سياسات لا تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى والبربرية.

أما على المستوى الداخلي، فإن التحالفات الاجتماعية التي تحمل دعوى الستراتيجيات التقدمية البديلة في المناطق المعنية هي تحالفات مختلفة بالضرورة. في الغرب بعد البرجوازي هذه التحالفات، القائم على تاريخ طويل أنتج هذا التطور، هو بعد واضح ويدعي. ولكنه لا يستثنى احتلال التحول باتجاه إضفاء طابع تقدمي أكثر اجتماعية على النظام، ومع الوقت، احتلال تبلور هيمنة عالم العمل المأجور. في بلدان الشرق، هذه التحالفات تدعوا إلى تحرير المجتمع من نير الدولة في صالح جدلية تعرف بالأزمة بين القوى الاجتماعية، الاشتراكية والرأسمالية. ولكن في العالم الثالث هي تستوجب بصورة دائمة تقريراً، قلب التوجهات بصورة أكثر جذرية مما يستوجبه الميل إلى التقدم البسيط، والتخالص من التبعية البرجوازية التي تعيد إنتاج نظام غير مقبول. الشعور الحاد بالأزمة التي يمثلها هذا الخيار هو أكثر مأساوية

في الجنوب وفي الشرق مما هو في الغرب . والسبب هو أن هذا الخيار هو إدراك لضرورة استبدال البرجوازية الضيقة والمتصرة على السوق بضمون شعبي على المستوى الوطني والإقليمي . وعلم الاعتراف بهذا المعنى الأساسي للمشكلة يعني أن تُسجن مواجهة شعوب الجنوب في يامن الفكر القومي المتخلف ، والأصولية الدينية وغير الدينية .

يجب أن تشكل الأزمة مناسبة لتقديم الفكر النقدي . بمعنى التشكيل في كل الدوغمائيات بصورة جذرية . لكن الأزمة لم تشكل هذه المناسبة ، ربما بسبب عدم قابلية الاقتصادية الأكاديمية والموقف الإداري على مثل هذا النقد . ولا شك أن مسؤولي الحركة الاجتماعية ورجال السياسة التقديميون هم أكثر حساسية إزاء هذه المسألة . والتعددية القطبية على المستوى العالمي - التي اقتربنا أساسها هنا - هي القاعدة الواقعية الوحيدة التي يمكن أن تُبني عليها أهمية الشعوب الجديدة . وحده التقدم العميق من العلاقات الاجتماعية المندرجة في هذه التقديمية القطبية يسمح ، عبر الاعتراف بالتنوع الموضوعي للشروط والشعوب ، بوضع الأسس لبناء عالم وحدة مصير الشعوب ومشروعيه وحلاة المصير هذه .

الفصل الثاني

العولمة الرأسمالية الجديدة

ليس في نفي أن أقدم في هذا الفصل لوجة شاملة عن التطور الاقتصادي في العالم خلال العقود المنصرمة؛ فحول هذا الموضوع تتوفر كمية كبيرة من الأدبيات. أريد أن ألفت الانتباه فقط، إلى المعطيات الأساسية الراهنة التي تسمح فعلياً بالحديث عن تعمق العولمة، وأن نضع، في إطار هذه العملية الشاملة، الاستقطاب الثلاثي (وهو تعبير بدائي عن التداخل الجديد في اقتصادات الأقطاب الثلاثة، أي الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة)؛ وكذلك التهابات في داخل الأطراف، أي ظهور بلدان نصف مصنعة، من جهة، ونكون عالم رابع، من جهة أخرى. وأقترح، لاحقاً، مناقشة ما أعتبره التحدى الحقيقي الذي تمثله العولمة الرأسمالية الجديدة.

حق الحرب العالمية الثانية، تطورت الرأسمالية في مراكزها على قاعدة الدولة البرجوازية الوطنية التي أمنت الرأسمالية، نفسها، ظهورها وتشكلها التطوري. وكان تعزز اقتصادات الرأسمالية الوطنية المتمحورة على ذاتها هو النتاج التاريخي الأساسي لهذا التطور. على العكس من ذلك لم يسمح التطور العالمي للرأسمالية للأطراف بأن تتكون وتشكل بنفس الطريقة، أي بصفتها اقتصادات وطنية متمحورة على ذاتها. إلا أن الثورات المسماة اشتراكية، وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، كانت تضع نصب عينيها، بشكل أو باخر، تحقيق هذه المهمة التي بدت وكأنها الشرط الحيوي الضروري لأي تقدم فعلي. لقد كنا إذاً إزاء اقتصاد «دولي» قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبياً، ولو أن هذه العلاقات كانت علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة وعلاقات تنافس حاد.

إن العولمة الجديدة تنطلق عبر تفكيك هذه البنية المتمحورة على ذاتها في قلب النظام لاستبدالها باقتصاد عالمي فعلاً - إذا استعدنا التعبير القوي في التحليل الذي يقترحه ميشال

بو. هل يجب قبول هذا التطور بوصفه عملية لا بديل لها؟ هل يجب قبول ذوبان الوحدة القومية (حيث هي موجودة كبنية تاريخية موروثة)، والامتناع عن بنائها إذا لم تكن موروثة؟ هل يجب وبالتالي استبدال مفاهيم التطور القديمة (الوطنية أولاً) برؤيا جديدة تقع بجملتها في إطار التطور العالمي؟ أم يجب مصالحة بعض مقتضيات العولمة (وتحديد أيها) مع هدف إقامة بنية «وطنية» وتحديد هذه البنية؟ يوجد جوابان على هذه الأسئلة يعبران عن مصالح اجتماعية مختلفة وحتى إشكالية.

وإيّا كان الأمر فإن أحد الأجرؤة على هذا التحدّي يقوم على استبدال الدول الوطنية المتمحورة على ذاتها بتجمعات إقليمية مندمجة إلى هذا الحدّ أو ذاك. ويشكل المشروع الأوروبي التعبير الأكثر بداهة عن هذا الطموح. ولكن هناك مشاريع أخرى أودّ مناقشة مضمونها.

العولمة الجديدة واداء المناطق المختلفة من العالم

١ - انطلاقاً من مقاربة أولية وشبه حدسية، من الممكن أن «نقيس» درجة تقدم عولمة الأنظمة الاقتصادية، المكونة للاقتصاد العالمي، بواسطة الوزن النسبي الذي تحمله التجارة الخارجية في الناتج المحلي الخام للبلدان المختلفة. من هذه الزاوية يمكن القول بأن المرحلة الطويلة التي افتتحت مع الحرب العالمية الثانية تميّز بتقدّم سريع لعملية العولمة. وفوق ذلك لم يترافق ببطء النمو، الذي شهدته بداية السبعينيات، مع ضعف في التجارة العالمية، كما كان الحال في الثلثينيات حيث تزامن هبوط الإنتاج مع تدني مستوى التبادلات الخارجية. على العكس من ذلك، ظلت مستويات ارتفاع التبادل الخارجي، في السبعينيات والثمانينيات، أعلى من معدلات النمو العام. مما يعني أن العولمة تتكتّف.

حصة الصادرات من الإنتاج المحلي الخام في بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم، مثلاً، ارتفعت بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٨ من ١٢٪ إلى ٢٠٪. وعندما نعرف الوزن المتضاد للخدمات غير القابلة للتصدير في الناتج المحلي الخام، وهي تقارب ٦٠٪ يصبح بالإمكان تقدير أهمية التجارة الخارجية التي تغدو عاملًا حاسماً في أداء قطاعات عديدة من الإنتاج الزراعي والصناعي. ورغم أن التنافس العالمي ليس بذاته شيئاً جديداً فإن عامل التبادل الذي يرتدي أهمية جديدة نوعياً يصبح في أساس خطاب السلطة الذي يركز على صائقات التنافس العالمي، متخلّياً تماماً عن مفهوم «الاستقلال الوطني» الذي ساد في الثلثينيات.

ونلاحظ مع ذلك بأن هذا التعمّق للعولمة يميز بالدرجة الأولى عملية الاختراق التبادل في

الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، وبدرجة ثانية فقط، توسيع المبادلات شمال - جنو... . ويشكل تكتف المبادلات بين دول أوروبا، الذي تحفذه السوق الأوروبية المشتركة، عام ١٩٥٧ رئيسياً في تنامي التجارة العالمية. ومن الممكن اليوم الحديث عن «منطقة اقتصادية أوروبية»، رغم أنني أتردد في اعتبارها منطقة مندمجة تماماً كما كان عليه حال الاقتصادات الوطنية الكبيرة في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا). وفي المرتبة الثانية يأتي موقع تكتف المبادلات بين الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي : الولايات المتحدة، اليابان، السوق الأوروبية المشتركة. وهذه الأخيرة مسؤولة بنسبة كبيرة عن ارتفاع حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة (الذي قفز من ١١٪ إلى ١٦٪ بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٨)، وحتى لليابان، رغم أنها أكثر تواضعاً إذ ازدادت من ١١٪ إلى ١٣٪ خلال السنوات نفسها. فإذا اعتبرنا السوق الأوروبية المشتركة، بهذا المعنى، بلدًا واحدًا، وألغينا من الحساب المبادلات الداخلية بين بلدانها - لرأينا أن المبادلات الخارجية لكل من هذه الأقطاب الثلاثة العملاقة تبلغ حوالي ١٢٪ من ناتجها المحلي الخام، وأن أكثر من ٦٠٪ من هذه المبادلات يتناول مبادلاتها فيما بينها (حصة المنتجات المصنعة في بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم ارتفعت من ٦٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٧٠٪ عام ١٩٨٥). ولكن إذا استثنينا قيمة المبادلات فيما بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة فإن هذه النسبة ستختفي إلى حوالي ٦٠٪. أخيراً، إن نسبة ١٢٪ من الناتج المحلي قد تبدو لنا، هنا، نسبة متواضعة، إلا أنها في الواقع تمثل ٣١٪ من الإنتاج الزراعي والصناعي (علماً بأن الخدمات تقدم ٦١٪ من الناتج المحلي العام).

كما أن حصة التبادل بين الأقطاب المتطورة والأطراف ليست كمية مهملة، على الرغم من الخطاب السادس، الذي يقدمها، متسرعاً، بهذه الصورة. فالعالم الثالث يشكل سوقاً مهماً يزداد اتساعاً، ولا شك أن توسيع هذا السوق هو توسيع غير متناسق للحد الأقصى. فسنة ١٩٨٨ بلغت التجارة الخارجية (باستثناء الاتحاد السوفيتي، كوريا الشمالية، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا وكوبا) ٢٦٢٧ ملياراً من الدولارات، منها ٧٧٪ صادرات بلدان الغرب الرأساني المتقدم (٢٠٢٤ ملياراً) مقابل ٢٣٪ حصة بلدان العالم الثالث (٦٠٣ مليارات، منها ٤٨ ملياراً للصين، ١٥ ملياراً للهند، ٤٥ ملياراً للبلدان الضعيفة الدخل، و ٣٤١ ملياراً للبلدان المتوسطة الدخل. وهذه الأخيرة موزعة: ١٥٤ ملياراً للبلدان النفعية القليلة السكان، ١٧٤ لآسيا الشرقية، ١٠١ لأميركا اللاتينية، ٨٥ للبلدان العربية والشرق الأوسط ولآسيا الجنوبيّة والجنوبية - الشرقية، وأخيراً ٢٩ ملياراً لافريقيا). وتتوزع نسبة صادرات

كل من الأقطاب الثلاثة، إلى العالم الثالث بين ٢٠ إلى ٣٠٪، الولايات المتحدة واليابان أقرب إلى نسبة ٣٠٪ في حين تقترب نصبة السوق الأوروبية من ٢٠٪ بواسطة التجارة الداخلية للمجموعة. ومن المهم أن نشير إلى أن حجم التجارة الخارجية للعالم الثالث قد ازداد بسرعة تفوق زيادة الناتج المحلي اثنام لبلدانه. ف الصادرات الصينية، مثلاً، ارتفعت من ١٣٪ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي بين سنوات ١٩٦٥ و١٩٨٨، وارتفعت صادرات الهند في نفس الفترة من ٤٪ إلى ٧٪ وصادرات البلدان المتوسطة الدخل من ١٨٪ إلى ٢٦٪. وحدتها صادرات البلدان الضعيفة الدخل انخفضت من ٢٥٪ إلى ١٩٪ في الفترة المذكورة. وسوف نعود لبحث مغزى الركود النسبي في التجارة الخارجية (والإنتاج) لبعض بلدان العالم الثالث، أي تلك التي تشكل «العالم الرابع» (ومعظم بلدانه تقع جنوب الصحراوة الكبرى). فالأرقام لا تحمل هنا الدلالات ذاتها كما هي بالنسبة للبلدان الأخرى، لأن تقديرات الناتج المحلي هي على الأغلب مدعاة للشكوك (أو على الأقل لا تملك قيمة كبيرة). لذلك يجب تفسير تقلبات المعادلة (تصدير - ناتج محلي خام) بتحفظ وحذر كبيرين.

وإذا كان ما نسميه بالعالم الرابع لا يشكل فعلياً إلا سوقاً ثانوياً بالنسبة للمرآكز، فالامر مختلف تماماً مع البلدان ذات المدخول المتوسط التي تشكل سوقاً مهماً وآنذاً في التوسيع، وحيث يتطور التبادل بشدة أكبر من تلك المتعلقة بالتبادل بين الأقطاب المتطرفة. «فالعولمة» تكشف إذاً بالنسبة لبلدان الأطراف حتى ولو أنها تركزت، طبعاً، حول عدد محدود من البلدان.

إن دور الأطراف في العولمة ليس سلباً وحسب (يعنى افتتاح الأسواق لتوسيع الشمال)، لأن تصنيع الجنوب يعطيه وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثل نسبة مهمة من المنتجات المصنعة في السوق العالمي.

لا شك أن الشمال يحافظ على هيمنته على السوق العالمي، لأنه يتمتع بفائض في المنتجات الزراعية (مقابل الشح الغذائي في الجنوب)، ولأنه يمتلك المبادرة في الإنتاج الصناعي المتعدد. إن الصادرات الصناعية للأقطاب الثلاثة باتجاه العالم الثالث - حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ - تشكل أقل من ٢٠٪ من التبادلات العالمية لهذه الصناعات، التي تتجاوز حجمها ألف ومائة مليار في ذلك التاريخ. هذه النسبة تبقى متواضعة ولكنها ليست بالكمية المهمة (فعندهما تستثنى المبادلات الداخلية في السوق الأوروبية المشتركة ترتفع هذه النسبة إلى ٢٢٪). صادرات الولايات المتحدة إلى العالم الثالث شكلت ٣٥٪ من مجموع صادراته

المصناعة (١٦٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥) صادرات اليابان شكلت ٣٦٪ من مجموع ١٧٠ مليار دولار لنفس السنة، أما صادرات السوق الأوروبية المشتركة التي بلغت ١٠٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ فإنها تشكل ٢٥٪ من مجموع صادرات السوق إذا استثنينا المبادلات الداخلية فيها.

وعلينا، بموازاة ذلك، أن نسجل ظهور متغيرات مصنعة تصيرها مجموعة من بلدان العالم الثالث ذات الدخل المتوسط.

«العولمة» النشيطة تكشفت إذاً في بلدان الأطراف، رغم أنها تمحور أكثر فأكثر حول عدد محدود من البلدان: بالدرجة الأولى الثنائيين^(٤) الأربع في آسيا الشرقية (أكثر من ٧٠ ملياراً صادرات مصنعة سنة ١٩٨٥، منها ٢٨ ملياراً حصة كوريا الجنوبية وحدها)، يليها البلدان الكبرى في أميركا اللاتينية (البرازيل والمكسيك حوالي ١٦ ملياراً)، آسيا الجنوبية الشرقية (تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، ١٢ ملياراً)، أما أوروبا الشرقية وتحديداً يوغوسلافيا، بولونيا وال مجر فتمثل طاقة آخنة في الاتساع: ٢٢ ملياراً للبلدان الثلاثة. ويجب، أيضاً، أن نضيف إلى هذه اللائحة الصين (٤٣,٤ ملياراً) والمكسيك (٥,٩ مليارات). على العكس من ذلك فإن حصص العالم العربي (٣,٦ مليارات) والعالم الرابع (أقل من ملياريين) تبقى عديمة الأهمية وفي حالة ركود.

لا تشکل التجارة الخارجية إلا مؤشراً، بين جملة مؤشرات لا تقل أهمية عنه، على تکثيف العولمة مثل المبادلات التكنولوجية (والتبعة التكنولوجية)، التدفقات المالية (والدين الخارجي)، تاهيتك عن العوامل الخارجية عن الاقتصاد (الثقافة والمواصلات، الجغرافيا السياسية والتسليح، البيئة).

كل هذه العوامل تشهد على تکثيف العولمة، إن على مستوى تداخل الاقتصادات والمجتمعات المركزية أو على مستوى اندماج الأطراف في النظام العام.

٢ - إن تکثيف المبادلات والاختراقات فيما بين الاقتصادات الوطنية، الذي وصفناه هنا، كان قد انطلق منذ سنة ١٩٤٥ في نطاق العالم «غير الاشتراكي»، وبحماية المبنية الأميركيّة. واندرجت كذلك، في هذا الخيار، فكرة البناء الأوروبي، التي طرحتها مجموعة «الستة» سنة ١٩٥٨ في اتفاقية روما، كاستكمال لمشروع مارشال. وترافق ذلك مع خطة التصنيع المكثف

(٤) الثنائي: جمع تَنْيُن / مفردها تَنْيَن (النحر).

التي رسمت في بعض بلدان ومناطق العالم الثالث. في حين استمر الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين، في شبه عزلة أو تاركية، في تسريع تنميته المكتفية بـ «تأثير ثُمَّ أعلى من العالم الرأسمالي».

هذه الظروف تغيرت بشكل مفاجئ، ابتداءً من السبعينيات، ودخل الاقتصاد الرأسمالي في الأزمة. فمرحلة النمو الطويلة التي استمرت، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد انتهت. ومنذ السبعينيات انخفضت معدلات نمو الإنتاج الوطني الخام إلى مستوى $\frac{2}{3}$ مما كانت عليه في السابق، في حين سُدِّد الإنتاج الصناعي والزراعي إلى مستوى النصف. الاقتصاد التقليدي يتثبت في تحليلاً، التطورات الاقتصادية في إطار الوضعيات المستتبة من سنة إلى سنة (ركود، انتعاش إلخ...). في حين أن المسألة تتعلق بمرحلة طويلة من التحولات البنوية على خلفية أزمة يشكل تعمق العولمة أحد عناصرها الأساسية. من ناحية ثانية سمح تركيز الانتباه على انهيار النظم المسماة اشتراكية، وعلى الطابع المالي «للأزمة العالمية» (الدين، التضخم،...)، بتنامي الخلفية الحقيقة لأزمة بنوية تجري التحولات الوضعية العابرة على سطحها.

ويشكل انهيار النظم الاقتصادية (والسياسية) في أوروبا الشرقية والمستقبل الغامض للاتحاد السوفيتي والصين بعد الرئيسي الثاني للتحولات البنوية الجارية. فمع أواسط السبعينيات بدأت معدلات النمو في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية تنخفض ثم انهارت في النصف الثاني من الثمانينيات مؤدية إلى الأزمة الراهنة، على العكس من ذلك حافظت هذه المعدلات في الصين على وترة ثابتة تقريباً منذ الخمسينيات بغض النظر عن التقلبات المرتبطة بالظروف السياسية، ولعلها شهدت تسارعاً ما خلال الثمانينيات. فازمة النظام هي إذاً من طبيعة مختلفة عنها هي عليه في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية رغم التشوش الذي تتوجه في هذا المجال الأراء المسماة الأيديولوجية المسيطرة.

العامل الثالث في الوضع الجديد يقدمه التحول المتباين الذي تعشه المناطق المختلفة من العالم الرأسمالي. وأود أن أفت الانتباه إلى عوامل التحول هذه في أطراف النظام العالمي إجابة على سؤال: ما هي طبيعة هذا التطور؟ ما هي تناقضاته وحدوده؟ هل يمكن الاستمرار في هذا التطور الخاضع لمعيقات العولمة؟ هل يمكن أن يطرح خيار بديل مختلف؟

٣ - سأعين أولاً الأداء الاقتصادي للعالم الثالث وفق تعابير النمو والتوازن الخارجي التقليدية، وبالتحديد خلال العقد الأخير أي الثمانينيات.

من وجهة النظر هذه يبقى أداء العالم بالإجمال ضعيفاً وفاشلاً. فمعدلات النمو تمثل إلى الانخفاض في كل مكان، ما عدا الهند وأسيا الشرقية. وانهيار هذه المعدلات يبدو فظيعاً في بلدان العالم الرابع: فأفريقيا جنوب الصحراء تسجل انخفاضاً هائلاً في نمو دخل الفرد على مدى سنوات عديدة (٢٪ -) وكذلك يسجل انخفاض النمو لدى جموع دول العالم الثالث، بما في ذلك الدول المتوسطة المداخليل. (سجلت الثمانينيات انخفاضاً في دخل الفرد في بلدان أمريكا اللاتينية)، وبصورة خاصة في البلدان المستدينة، حيث تدنت القدرات الإنتاجية (وأحياناً دمرت) بسبب التكيف المفروض عليها. حتى البلدان ذات الصادرات الصناعية شهدت تباطؤاً في معدلات النمو، رغم أنها بقيت إيجابية بالنسبة لمداخليل الأفراد. هنا لا نلحظ إلا استثنائين: الهند وأسيا الشرقية (كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة).

المعايير التقليدية الأخرى لا تقول شيئاً أكثر من تكميلة للصورة ذاتها. فجهود التوظيف تصطدم أولاً بتقليص المداخليل. ورغم الشكوك التي تدور حول صحة البيانات، إلا أنها تشير إلى حالة ركود ممكناً على مستوى منخفض معتم، خاصة في البلدان الفقيرة والمدينة التي تصيبها سياسة التكيف بشكل مؤذ. ولكن يسجل، في اتجاه معساكس، ارتفاع في معدلات التوظيف في البلدان الصناعية المصدرة، على الخصوص في آسيا الشرقية. ونظراً للكلفة العالية التي تفرضها الصناعة الحديثة في ميادين التوظيف يصبح الحديث عن الركود تعبيراً عن سحب توظيف فعلي، طالما أن التوظيف الصافي هو ساري. أما التحسن الطفيف في المعدلات فلا يشير إلا إلى نتائج ضعيفة: أي إنتاج صناعي وصادرات في حالة نمو متواضع ولكنه غير مكلف جداً للصناعة ومتافق مع جهود مضنية في ميدان التصدير. إن خطاب البنك الدولي يبر على هذه التقديرات المناقضة لعقيدته دون أن ينبع بكلمة.

يجب الحكم على نتائج نمو الصادرات إذاً قياساً إلى كلفة التوظيف، (بالنسبة إلى دخل عام راكم في أغلب الأحيان). لأن الصادرات تزداد في كل مكان تقريباً بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام، رغم أنها راكدة في البلدان الأشد فقرًا. وهي تزداد بنسبٍ أعلى في الهند وفي مجموعة الدول المتوسطة المداخليل خاصة في البلدان ذات الصادرات الصناعية (بالدرجة الأولى آسيا الشرقية). ولكن ما هو الثمن الذي يدفعه المجتمع؟ إنه، أولاً، مزيد من المديونية الخارجية التي تجد هنا أحد مسبباتها (بالإضافة إلى أسباب أخرى خارجة عن إرادة دول العالم الثالث وسياساتها، مثل ارتفاع معدلات الفائدة التي أقرتها الإدارة الأمريكية). على كل حال الأدبيات حول الديون متوفرة للدرجة لا يسعنا أن نضيف إليها شيئاً (أنظر جدول رقم ٤).

هناك انعكاسات سلبية أخرى للأزمة العامة وللأعباء التي يتحملها العالم الثالث في هذه الأزمة. والاحصاءات، بشأن الإنفاق الإداري في الناتج المحلي الخام، لا تقدم إلا معلومات فقيرة حول الدور الحقيقي للدولة والخدمات الاجتماعية التي تموها. ولكن من الملاحظ هنا، رغم كل ما يقال عن دور الدولة الكبير في العالم الثالث، أن هذا الدور هو أضعف بكثير مما هو في مجموعة بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم. إلا أن احتفال هذا الدور هو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة بسبب الأهمية الأكبر التي ترتديها هنا المنتجات غير المعدة للسوق. المسألة الحقيقة تبقى خارج هذا الإطار الكمي والمالي وتتدرج في ميدان تحضير نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة، فاعليتها ووظيفتها الاجتماعية. فالتقسيم السلبي، الذي يقدمه «الخبراء الأجانب» لهذا التدخل، لا يعني على الإطلاق أنه في حقيقته ليس عقلانياً وفعلاً بجهة دوره الاجتماعي والسياسي، بل على العكس من ذلك.

إذن، على أساس المعايير التقليدية للاقتصاد الليبرالي، أداء العالم الثالث بمجمله هو أداء ضعيف وأحياناً يصل حدود الكارثة. وتعمق العولمة هنا ليس خرج نجاة من تحديات الأزمة بل هو أحد عناصرها. ومن وجهة النظر التقليدية ذاتها لا يوجد إلا استثناءان من الفشل العام في التطور: الهند وآسيا الشرقية. وسنقدم لاحقاً تفسيراً لهذه الاستثناءات الظاهرة.

٤ - إن الاستنتاج الأساسي، الذي يقدمه الخطاب السائد حالياً، هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي. إذ لا يمكن إلا التكيف معها. والثاني، هو أن التكيف النشيط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة «نامية». يشهد على ذلك، مثلاً، نجاحات كوريا الجنوبية وبعض البلدان الأخرى. فكل شيء، إذا يتوقف على العوامل الداخلية الخاصة ببلدان العالم الثالث المختلفة.

ولعل تقارير البنك الدولي هي، في هذا الباب أمثلة غaudجية، فقراءة هذه التقارير المملة كقراءة جريدة البرافدا منذ خمس عشرة سنة، تقدم فضيلة واحدة هي المعرفة المسبقة بما سيقوله هذا البنك حول أي موضوع، جديداً كان أم قدرياً. فهي لا تذهب مطلقاً أبعد من الاستنتاجين المذكورين. إنه الموقف الإيديولوجي الذي يفرض إقصاء المسائل الحقيقة واستبدالها بكم من «المعطيات» خالٍ من أي مدلول محدد. وهي معطيات يجري استنطاقها لتعرف بما يراد لها أن تعرف به، من أجل إعطاء التأكيدات الإيديولوجية البحثة طابع «العلم».

يجب إذا تجاوز المعايير التقليدية وتحليل الآفاق والاحتلالات في مدى أبعد من ذلك التطور

الذي تفتحه أو تغلقه «الرأسمالية القائمة بالفعل (كما أسمتها «كتبيض للنموذج الإيديولوجي للاقتصاد الليبرالي») في أطراف النظام الرأسمالي العالمي». ومن أجل القيام بذلك يجب التركيز على ما يلغيه التحليل التقليدي. أي على توزيع الدخل، العمل، التأهيل، الخدمات الاجتماعية، دور الدولة، تناقضات التطور (تحديداً الريف - المدينة)، وسوى ذلك..

فالتوزيع للدخل، الذي تعتبره الأمة مشروعًا هو ضرورة مطلقة؛ لأن انعدامه يعني عدم الاندماج الفعلي وبالتالي فقدان مقومات وجود الأمة نفسها. ومن دون استقلالية ما إزاء الخارج، (على الصعيد التكنولوجي والمالي والغذائي والصناعي والعسكري والثقافي) لا يمكن أيضًا للأمة أن توجد لأنها لن تكون عنصراً فاعلاً في تحديد ملامح المجتمع الدولي. والمرمان الناتج عن خضوع سلبي للتطورات يولد ردات فعل سلبية أكثر مما هي ايجابية. ومن هذا المنطلق يجب تقييم أداء الاقتصاد العالمي لكي يطرح السؤال: هل إن النمو المقصود زاد من هذه التناقضات واللامساواة والتبعية أم، على العكس خفف منها؟.

المعطيات التي يقدمها الاقتصاد التقليدي لا تجيب على «الأ»، بلة إنها تزيحها بالجملة، كما أن استخدام المعطيات المجموعة، في ختام هذا الفصل والتي تلخص الملحق الإحصائية لأخر تقارير البنك الدولي، هو استخدام محدود. الجداول تقرأ بساطة إلا أن التعليق الذي يخطه البنك الدولي عليها يبقى فارغاً وخارج الوجهة الازمة، لأنه يسعى إلى مشروعية مسبقة لأطروحته الخاصة. وتحت وطأة الموجبات «الأخلاقية» يسجل البنك من وقت لآخر تعليقات بشأن الفقر، مثلًا. على أن اختيار التعبير نفسه شديد الدلالة لأنه تعبير من خارج العلم الاجتماعي، ونابع من خطابات بعض كبار المسؤولين ومسؤولي الدول في الاحتفالات الخيرية. لا يجري هنا على الإطلاق أي ربط «للنقد» بآليات التطور الاقتصادي الفعلي.

على جميع هذه المستويات (توزيع الدخل، والسيطرة على العلاقات الخارجية، والمتناقض التكنولوجي) تبدو صورة العالم الثالث سلبية إجمالاً. فاللامساواة في توزيع الدخل تتفاقم في كل مكان، لدى الأغنياء كما لدى الفقراء، حتى في الهند. ويزداد التفاوت في البلدان التي سجلت تطوراً أكثر وضوحاً. الاستثناء الوحيد هو الثنائي كوريا تايوان. ومن الطبيعي أن تكون درجات هذا التفاوت متحركة. وتحتفظ أميركا اللاتينية بنموذج اجتماعي هو الأكثر رداءة. ويحاول الليبراليون أن يفسروا خسائرهم بتذكر الماضي المشابه للرأسمالية الأوروبية. ولكنهم ينسون أن التحسن اللاحق في نمط التوزيع إنما حصل بفضل النضالات العمالية (التي يدينونها في العالم الثالث). رغم أن تطور هذه النضالات جرى في

إطار سمع بإيجاد نهاية سعيدة في التوسيع الامبرالي. إن قانون التراكم الذي لا يحيط به يعمل إذن، كما صاغه ماركس، على مستوى النظام العالمي «للرأسمالية القائمة بالفعل» وليس فقط على مستوى مراكزه مأذونة على حلة^(١). ولذلك لا يفهم هؤلاء بأن اللامساواة المتفاقمة، التي تلحظ في أطراف النظام، ليست من خلفيات ما قبل الرأسمالية (كما تزعم المقوله الفيبرية الجديدة)، وإنما هي النتاج الضروري للتوسيع الفعلي للرأسمال. ولا يفهمون، أيضاً، بأن التراكم على الصعيد العالمي يشكل في الأطراف بُنىً اجتماعية غير مؤاتية لتطور النضالات الاجتماعية، على عكس ما حصل في الغرب.

وهناك مؤشرات أخرى تعزز المغزى السلبي لقانون التفاوت المتزايد للتوسيع الرأسمالي الطرفي منها، بالدرجة الأولى، البطالة التي لا تقدم الإحصاءات الرسمية آية فكرة عن مداها الفعلي. وهي تبلغ في المدن الكبرى في العالم الثالث أحجاماً خيالية (بين ٣٠٪ و٥٠٪ من السكان القادرين على العمل فعلياً). ومنها، أيضاً، التوسيع المائل للمدن، حيث يزيد عدد سكانها على نصف العدد الإجمالي للسكان في أميركا اللاتينية والعالم العربي، ويقترب من هذا الرقم في عدد متزايد من البلدان الأخرى. وهذه الظاهرة هي تعبير عن عدم القدرة على السيطرة على التناقضات الاجتماعية التي يولدها التوسيع الرأسمالي، والتي تتفاقم بسبب تدميره للبيئة الريفية، كما في أفريقيا تحديداً.

في هذه الشروط يصبح تقدم بلدان العالم الثالث مشروطاً بالذهب عكس قانون التراكم الطبيعي، لا بالتكيف معه. وهذه الخلاصة تظل صالحة حتى عندما يكون التطور متدرجاً في إطار علاقات إنتاج رأسمالية واضحة، وليس فقط عندما يفهم على قاعدة متغولة ومتسلقة تناسب مع سلطات تعبّر عن تحالفات اجتماعية شعبية. هكذا بوسعنا أن نفهم أسباب نجاحات كوريا وتايوان اللتين عاكستا الميل السائد والنصائح الليبرالية.

إن «التبني»، التي يجري إخراجها من اللغة الدارجة، تظل واقعاً فاضحاً تؤكده الدراسات حول «التفاوت التكنولوجي» وحوله الناذاج التي يرجح لها الإعلام الجاهيري، والدين الخارجي، وغير ذلك. لكن التبني ليست سبباً ولا نتيجة للتوزيع اللامتساوي. إنها عنصر نابع من التوسيع العالمي الاستقطابي للرأسمالية. مثلها في ذلك مثل التوزيع

(١) أمين، سمير:

La répartition du revenu dans le système capitaliste mondial, in la Deconnection, La Découverte 1985, P. 149 - 170.

اللامتساوي نفسه. إنها وجه لميدالية، تتمثل وجهها الآخر كومبرادورية الطبقات المستفيدة من هذا التوسيع التي هي «عربات» التبعية لا «ضحاياها».

إن حل هذه المشاكل يفرض في نفس الوقت السيطرة على العلاقات الخارجية، وتدخل الدولة النشط في هيكلة التوجهات الإنتاجية، وتنظيم التوزيع الاجتماعي والتأهيل وأماكن العمل وغيرها. أما الإيماء بأنه من الممكن «حل مشكلة الفقر» - كما يزعم البنك الدولي والمؤسسات الغربية - دون نقض العقائد الليبرالية، بل برفعها بنشاطات جزئية، فمعناه الوصول إلى فشل عتُم (وهو الأمر الذي يستتجه البنك الدولي بعد كل محاولة)، من دون أن يقدم أي نقد ذاتي رغم أنه الدافع إلى القيام بهذه المحاولات. ومع ذلك يتتابع بلا كلل خطابه الخيري الإنساني). على مستويات أخرى، سياسية بصورة مباشرة، مثل مسألة الديمocratic، يبلو التناقض سافرًا، أيضًا، بين المقتضيات الموضوعية للتراكم الاستقطابي العالمي وبين مقتضيات تقدم ديمocraticي. العالم الثالث هو إذن، طرف النظام الرأسالي على الرغم من تنوع الحالات واختلاف الخصوصيات. والخطاب الذي يركز على هذا التنويع والاختلاف لا يكتشف أي جديد على الإطلاق: العالم الثالث، بوصفه طرفاً مندجاً، والعالم الرابع، بوصفه طرفاً مدمراً، قد تعايشا دائمًا في إطار التوسيع العالمي للرأسمالية.

الاستثناء الوحيد القوي خارج الخيار الكومبرادوري هو الصين، على ما يبدو، حتى الآن. وانطلاقاً من ذلك قد يكون بإمكانها في المستقبل أن تلعب بذكاء لعبة الانخراط المتزايد في الاقتصاد العالمي دون التخلّي عن تقوية هيكلها الوطنية المركزية على ذاتها. كل شيء يتوقف على تصور سياستها الداخلية. فهنا يصبح العامل الداخلي حاسماً لأنها حققت فك الارتباط، بالمعنى الذي أقدمه لهذا المفهوم.

ولكن هناك، أيضًا، أمثلة أخرى لخيارات بدائلة عن الكومبرادورية رغم ما بينها من تفاوت وتلونات. كوبا وفيتنام تقريباً، ولكن في شروط العزلة المفروضة من الامبرالية التي لم تتراجع عن اتجاه تدمير الإرادات الوطنية «للبلدان الصغيرة».

في العالم «الرأسالي» تختل الهند موقعاً خاصاً ربما يعود إلى حجمها. ولكن الاهتمام المتزايد الذي تعاني منه الإيديولوجية الوطنية، التي أسسها نهرو واستمرت مع آنديرا غاندي، لصالح صعود الميوز الكومبرادوري لدى البرجوازية الهندية من جهة والتهديدات التي تمارسها «الوطنيات المحلية» ضد البنية الهندية ترك المصير غير واضح العالم تماماً. كوريا الجنوبية وتايوان تشكل استثناءات مدهشة لأن الأمر يتعلق هنا ببلدان «ضد - اشتراكية» من حيث

المبدأ. ونجاح هذه البلدان لا ينبع من كونها حفقت نمواً سريعاً من دون احتلالات خطيرة في ميزان المدفوعات بل في كونها استطاعت أن تبني هيكلية وطنية محورها دولة قوية وقادتها السيطرة على التفاوت في توزيع المداخيل. فالنجاح هنا ينبع من أن هذه البلدان قد فعلت تماماً عكس ما تتصحّب به العقيدة الليبرالية المسيطرة. هل يعود السبب الخاص في ذلك إلى شروط تاريخية وربما ثقافية وسياسية (مثلاً، التنافس مع كوريا الشماليّة والصين)؟

خارج هؤلاء لا يوجد في العالم الثالث الرأسمالي أي استثناء، إن كان بين الأغنياء (البلدان النفعية مثلًـا) أو بين الفقراء بين من يستدرج البنك الدولي «نجاحاتهم»، أو من يسقطون ضحايا بائسة للنظام العالمي (العالم الرابع). لا شيء على الإطلاق يسمح هنا بالحديث عن نجاحات في ميدان بناء هيكليات وطنية قوية. ما حصل هو بعض البدایات والمحاولات في بلدان مختلفة أساساً، بعضها متوسط وأخرى ضعيفة التطور. ولكنها كلها تعاني من التراجع الآن. حتى في البلدان نصف المصنعة (البرازيل، المكسيك، تركيا، تايلاند) أو بلدان مثل شاطئ العاج وكينيا، لم يتحقق تقدم يذكر بالتجاه إقامة بنية وطنية بل على العكس من ذلك يتأكد الفشل بتضخم التفاوت في توزيع الدخل مما يضعف إمكانيات الانصهار الاجتماعي، الذي لا يمكن من دونه الحديث عن بنية وطنية. ولا شك أن البحث يجب أن يميز هنا كل حالة على حدة. فقد تتوارد في بعض البلدان المصنعة حديثاً عناصر سياسية وطنية على مستوى السيطرة على التكنولوجيا والمال. وقد توجد في بعض البلدان ذات الماضي «الوطني» عناصر من هذا النوع تعود إلى دور للدولة في التصنيع أو في الإصلاح الزراعي. لكن هذه العناصر لم تبلغ ولا مرة نقطة الحسم الضروري لتشكل ثقلاً مضاداً وفعالاً في وجه الطموحات الكومبرادورية للطبقات ذات الامتيازات. لذلك تبقى هذه «الاختلافات» هشة وتخت خطر الإلغاء الذي ينصح به البنك الدولي.

إن التحليل، الذي يقدمه أفضل المثقفين الهند (باغشي مثلًـا)^(٢) حول إنجازات النموذج الهندي ونقاط ضعفه، هو أكثر نقدية من معظم التحليلات الأجنبية التي تقع غالباً ضحية «أسطورة نهر». فالدولنة، على طريقة نهر، ظلت مفتوحة للرأسمال الكبير الهندي والأميري. وظللت الإصلاحات الاجتماعية متواضعة، لأنها لم تضع موضع التساؤل هيمنة الملاكين العقاريين الكبار خاصة في شمال الهند. مع العلم أن الطاقة على امتصاص

(٢) باغشي، أميا: مساهمة في ملتقى جامعي بعنوان :

La mondialisation vue du tiers monde, FTM, Dakar, mimeog.

التكنولوجيا ظلت ضعيفة. وبالتالي فالميل نحو اليمين، الذي سجل في السنوات الأخيرة، يندرج ضمن منطق التطور الداخلي للنظام. وإشاعة الديربالية في هذه الظروف ستنتهي، على الأرجح، بنوع من «القنص التجاري». (وهو التعبير الذي يستخدمه باغشى) أكثر مما ستؤدي إلى انفجار للمبادرات. والإفقار الناجم عن ذلك - والمختلف كلباً عن البلترة - يقع في أساس المناطقية المتصاعدة، التي تدفع إلى مقدمة المسرح «زمرة»، تبحث عن الهيمنة على السياسة المحلية، مضطعة وبالتالي بالتحالفات السلطوية على مستوى الهند كلها. وهي تحالفات تنتظم حول الرأسمال المحلي الكبير والملكيات العقارية الكبيرة، والتكتنولوجيا المدعومة تقليدياً من قبل الفلاحين الأغنياء والبرجوازية المدنية الصغيرة.

ولا يفلّ قسوة عن هذا الحكم التحليل، الذي يقدمه المثقفون التقديرون في جنوب شرق آسيا، حول الدول المصنعة حديثاً (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا والفيليبين). ومن أمثل هؤلاء باراسارتسات ويوشيكارا كونيyo^(٣). غموض هذه البلدان يجده مهلاً بمكوناته الأساسية الثلاث : الرؤيا التكنوقراطية الاقتصادية للتطور، المستلهمة من مقولات البنك الدولي، واستهلاكية الطبقات الوسطى المدينية، والنظرية البوليسية بشأن «الأمن القومي»، المعادبة لأي تطور ديمقراطي. وقد قدم الغرب مساعدة مهمة في انطلاق هذا النموذج خلال السبعينيات. واستمر في السبعينيات عن طريق القروض الخارجية، في حين دخلت الصناعة «الوطنية» القائمة على اليد العاملة الرخيصة في مرحلة أزمة بسبب تطور الأتمتة في المراكز المتقدمة. ولا يتزدّد كونيyo في نعت هذا البناء - الذي يمتدحه خبراء الغرب كثيراً - بصفة النظام «الرأسمالي المسلط» المثـ، لأنـ عاجز عن توفير القدرة على الامتصاص التكنولوجي لمواجهة تحديات التحديث.

٥ - يشكل تقدم الصين والهند، نظراً للكثافة السكانية الاستثنائية فيها، عنصراً أساسياً آخر في مستقبل النظام العالمي. وعلى هذا المستوى، تؤدي المقارنة دائمًا إلى نتائج في صالح الصين بشكل ساحق^(٤).

المعايير التقليدية في الاقتصاد تشكل عنصراً أول في المقارنة: معدلات نمو الناتج المحلي

(٣) سوقي براسلت: المؤلف السابق.
انظر أيضاً يوشيكارا كونينو.

The rise of Ersatz Capitalism in South - East Asia, Manila U.Press, 1988.

L'avenir du Maoïsme, minuit 1981 (٤) أمن، سير

الخام بين ١٩٥٠ - ١٩٩٠ في الصين هو ضعف مثيله في الهند، ونحو المداخيل الفردية هو ثلاثة أضعاف، وال الصادرات الصينية (الصناعية تحديداً) تضاعفت أيضاً عما هي في الهند، ومعدلات التوظيف هي $\frac{1}{2}$ أكبر في الصين والدين الخارجي أخفّ، خاصة بجهة النسبة بين الصادرات وخدمة الديوان (وهي هنا ٣ مرات أخفّ بالنسبة للصين).

وإذا نجاوزنا هذه المعايير نكتشف أن أداء الصين في المجالين المذكورين أفضل بما لا يقاس. ولا نجد ضرورة لاي إحصاء كي ثبت أن عملية توزيع الدخل مختلفة جذرياً بين البلدين. فلأننا لا نجد في أي مكان من الصين مشاهد البؤس الفظيع التي يمكن ملاحظتها في الهند عموماً. كما أن فعالية الخدمات الاجتماعية وشمومها فئات شعبية مختلفة هي أعلى في الصين رغم أن وزن الإنفاق الإداري هو متقارب، (في السبعينيات تدنى هذا الإنفاق في الصين عما هو في الهند). أما على مستوى التبعية للخارج فالحكم هنا أشد صعوبة ويجب تسجيل القفزة الكبيرة التي حققتها الصادرات الصينية نتيجة خيار سياسي إداري. ولا شك أن إغلاق البلاد بشكل شبه كامل في الخمسينيات والستينيات نتيجة وضع فرضته الامبراليّة قد استخدم بصورة إيجابية من قبل الصين من أجل أن تتمرّكز على نفسها وأن تجري تحولات اجتماعية تقدّمية هائلة بعيداً عن الضغط الخارجي. كما أنه لا يمكن إغفال المساعدات السوفياتية في الخمسينيات، التي أسهمت في وضع أسس الطاقات الصناعية والتكنولوجيا والعسكرية للصين. ولكن كان هناك خيار يفرض نفسه لاحقاً ويتجلّ في الصعود السريع للواردات (التي يجب تغطيتها بال الصادرات) في إطار سياسة «التحولات الأربع» التي وضعها شواآن لاي. هل جرت السيطرة على هذه التغطية؟ من الصعب إطلاق حكم قاطع، خاصة وأن الآثار المعاكسة تفعل فعلها عن طريق إثارة الرغبات الاستهلاكية لدى الفئات صاحبة الامتيازات. إلا أن طبيعة السلطة في الصين، حيث لا تمارسها الطبقات البرجوازية وحدها ولا بصورة مباشرة، كما في الهند، ما زالت تتضمّن حدوداً للضغوط السلبية التي يمارسها الوضع العالمي.

البناء الأوروبي ألم تحدي العولمة

في الظاهر، تبدو كل السلطات في بلدان المجموعة الأوروبية، ومن ورائها «الرأي» العام الذي يتكون تحت تأثيرها، موافقة على مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي إلى مرحلة الاقتصاد العالمي. الإجماع هنا كامل على مستوى الخطاب بين اليمين واليسار، بالمعنى الانتخابي، في الشروط الراهنة للغرب.

ولكن خلف واجهة الإجماع هذه يوجد تمايزات، وهذه التمايزات هي التي تشكل الأساسي في التطورات السياسية المحتملة خلال المستقبل المنظور. فالولايات المتحدة واليابان ليست ببساطة «مناطق جغرافية» في الاقتصاد العالمي الذي يجري بناؤه. إنها ما زالت - وستبقى - اقتصادات «وطنية» حيث تعمل الدولة على تمسك ببنياتها الوطنية مستفيدة من موقعها القومي في بناء الاقتصاد العالمي. يقول عناة الليبرالية إن هذه معركة الدفاع الأخير. سرّى، يمكن أن تكون كذلك في أفق قرنين من الزمان القادم، إلا أنها معركة الخطوط الأولى في تشكيل ملامح السنوات العشرين المرتقبة. من يستطيع إنكار الأهمية الخامسة للخيارات الوطنية على مستوى تمويل عمليات التأهيل (المدني والعسكري) ونظم التعليم والتدريب الملائمة، أو مستوى الحماية الجمركية القائمة بالفعل في الزراعة والثروات المتجمة والنفطية (سياسة الاحتياط стрاتيجي) وحق في الصناعة، أو مستوى إدارة النظام المالي إلى ... إضافة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك ورقة رابحة، بسبب نقص البدائل، هي أن الدولار يقوم بوظيفة العملة العالمية.

أوروبا ليست في وضعية مشابهة على الإطلاق ولا يوجد ما يدل على أن بناء السوق الأوروبية المشتركة يقود إليها. فأوروبا، أولاً، ترث من ماضيها أي من تلاصق اقتصادات وطنية مكونة تاريخياً على هذه الصورة. والسوق الأوروبية المشتركة ليست دولة ما فوق وطنية، والسياسات المشتركة، حتى بعد الانفتاح الكامل للأسواق عام 1992 ، ليست بمستوى شروط بناء مثل هذه الدولة. لا يوجد سياسات مشتركة إلا في ميدان التقديمات الزراعية، وهي سياسات معرضة وقابلة للاحتزاز كما في الولايات المتحدة، وعناصر السياسة المالية المشتركة (الأفعى) ضعفت بسبب تنوع سياسات حاربة التضخم، ناهيك عن غياب سياسة اجتماعية مشتركة، بل حتى غياب مشروع لها. حتى الآن وفي المستقبل القريب ستبقى السوق الأوروبية المشتركة ما يدن عليه اسمها، لا أكثر ولا أقل: سوقاً. فالاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات أكثر مما يحلها. فهي تهدى إذًا بإضعاف أوروبا كلها عبر تقوية البعض وإضعاف البعض الآخر. بحيث يتراافق تمسك الهيكليات الوطنية عند «الاقوياء» المانيا، أولاً، مع تأكل هذه الهيكليات عند «الضعفاء» من دون أن تبني هيكلية أوروبية بديلة، مندجة وشاملة.

هذا التصور القليل التفاؤل يصبح أكثر احتمالاً إذا استمرت الرهانات الوطنية المختلفة، والإشكالية حتى، في قلب السوق الأوروبية المشتركة. بريطانيا العظمى، مثلاً، تقبل العولمة أي التأكل على مستوى السلطة الوطنية ولكن ليس لصالح بناء أوروبي واحد. فهي من جهة

تنفتح على العالم الواسع. يشهد على ذلك انتهاجها على المعلومانية اليابانية التي تطرح نفسها بدلاً لأي معلومانية أوروبية مشتركة في المستقبل. و تستطيع أن تستند هنا على ميزتها الموروثة كمركز مالي مهم. ومن جهة أخرى ارتفعت نفسها احتمالاً ممكناً آخر هو أن تتبعها الولايات المتحدة التي تشاطرها لغتها وثقافتها، وهي عوامل عادت أهميتها بحداً إلى السطح. وفي هذا المجال نلاحظ أن البناء الأوروبي سيظل متخصصاً، بالمقارنة مع الولايات المتحدة واليابان، بسبب التنوع اللغوي. من الصعب أن تصور أنظمة تأهيل مشتركة من دون لغة واحدة. على الطرف الآخر تجد ألمانيا نفسها في موقع جديد كلباً. فالمانيا الغربية كانت قد أصبحت العملاق الاقتصادي للسوق (حيث الصادرات الصناعية توazi صادرات كل من الولايات المتحدة واليابان، وتشكل ضعف صادرات كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا). ولكنها كانت «قزماً - سياسياً». وكان توازن السوق الأوروبية المشتركة يستند إلى التعويضات: دور سياسي قائد لفرنسا وإنكلترا وآلية اقتصادية ألمانية، هذا التوازن قد اختفى الآن. في هذه الشروط تستطيع ألمانيا الموحدة أن تلعب دور العازف المنفرد، دون أن تعلن ذلك، أي أنه بسعها الآترغب في دفع «الاندماج الأوروبي»، وبعد ما تفترضه عملية إقامة «السوق المشتركة»، وحدها وباستطاعتها، طبعاً أن تقبل شروط السوق، بوصفها شريكاؤها، مع المحافظة على هيكلها الوطني القوي، في حين أن هيكل شركائها ستتأكل. وأكثر من ذلك، يمكنها أن تعزز هيكلها الوطني عبر التوسيع نحو الشرق الذي أصبح في وضعية تابعة. بين هذين الاختيارين الممكينين، البريطاني والألماني، لا مكان لسياسات أخرى. باستطاعة فرنسا وإيطاليا وغيرهم أن يتمتعوا بنشاط البناء السياسي الأوروبي لكي يعواضوا ضعفهم الاقتصادي بتأكيد ذاتهم سياسياً. بريطانيا لا تريد ذلك، وألمانيا لا مصلحة لها فيه. فهل يكون هذا الخطاب أكثر من أمينة فارغة؟

إن مستقبل المشروع الأوروبي يبقى، في نهاية المطاف، رهناً بالختار الألماني، وباستطاعة ألمانيا أن تطمح، عبر تفردها بدورها، إلى أن تصبح القطب الثالث في النظام على الصعيد الاقتصادي والسياسي (إلى جانب اليابان والولايات المتحدة). ولا شك أن تحقيق ذلك يتضمن تذليل جملة من العقبات. فعل المستوى التكنولوجي تختلف ألمانيا عن الولايات المتحدة واليابان نظراً لكون صادراتها ترتكز أساساً على الصناعات التقليدية وليس على التقنيات الحديثة. وعلى المستوى السياسي لم تجد ألمانيا بعد دوراً سياسياً خاصاً بها. بريطانيا وفرنسا، مثلاً، أعضاء في «الخمسة الكبار»، ذوي حق استخدام الفيتو في مجلس الأمن. قد يكون محتملاً أن يزول هذا الامتياز، ولكن متى؟ غورباتشوف تقدم بخطوة في هذا الاتجاه

عندما اقترح إعطاء ألمانيا مثل هذا الحق في الأمم المتحدة.

لماذا إذاً لا تتجه ألمانيا نحو «الخيار الأوروبي»، كما يعلن مستشارها؟ السؤال هو لماذا تقدم على هكذا خيار؟ فمن أجل أن تستمر الامتيازات السياسية لدى شريكها دون أن تتحقق لنفسها مكاسب توازنها؟

باتضطرار أن تتضح هذه الخيارات لا بد من الإقرار بأن أوروبا كلها تقى «قزمًا سياسياً جاعيًّا» بسبب موقعها تحت المظلة النوروية الأمريكية (التي لم تعد تصلح لشيء منذ نهاية مرحلة الردع حسب تعبير آلان جوكس Alain Joxe^(٥)). ويسبب غرقها بين البيانات السياسية المختلفة لدولها، لم تغزو أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة. إنها تلغى ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في «حلول» المشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب (القضية الفلسطينية مثلاً)، وتنتهي دائمًا بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية (كما يبدو ذلك الآن في أزمة الخليج).

ولكي تصبح أوروبا قطبًا ثالثًا، مع احتمال أن تصبح القطب الرئيسي على الصعيد العالمي، عليها أن توافق على توجيه جهودها في إطار المفهوم الديغولي القديم «من الأطلسي حتى الأورال» (في الواقع حتى فلاديفوستوك)، أي أن تضم الاتحاد السوفيتي كله، أو روسيا على الأقل. وحده غورباتشوف يقترح هذا الخيار اليوم تحت اسم «البيت الأوروبي المشترك». وهو مشروع منط من طراز فيدرالي يترك للمشاركين فيه، من المان، وبريطانيا، وروس، وفرنسيين وغيرهم ما يكفي من الاستقلالية لمواجهة الحالات الموضوعية المختلفة. وهذه الطريقة في مصالحة العولمة مع الاستقلالية الوطنية تناسب تماماً مع الأطروحة التي أدفع عنها هنا. وهي تتفق أيضًا، بتقديرى، مع النضج الحقيقى في وعي أولئك الذين يقبلون بموقف كوسموبوليtic نسبياً ولكنهم ليسوا مستعدين إطلاقاً لاقتلاع جذورهم الوطنية من التاريخ.

اقلعة النظام العالمي

عندما تؤخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالتبادل داخل السوق الأوروبية المشتركة وفيها بين الأقطاب الثلاثة وبين هذه الأقطاب وبين العالم الثالث نصف المصنعة يصبح من الممكن ملاحظة كيفية تبلور تكتلات إقليمية في إطار العولمة المتزايدة العمق. وهذه التكتلات تقوم حول كل من الأقطاب الثلاثة المذكورة إلا أن أطرافها تمتلك طاقات شديدة الاختلاف.

(٥) آلان جوكس، *Le cycle de la dissuasion 1945 - 1990, La Découverte 1990.*

فهناك أولاً المنطقة الأميركيّة الكبيرة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وولايّتها الخارجيّة، كندا، حيث يشكّل هذان البدان شَأْنًا ذو حظوة خاصة بالنسبة لأميركا اللاتينيّة وجزر الكاريبي. ومع سلوك المكسيك طريقة الاندماج الكامل في السوق الكبير لشمال أميركا تصبح أميركا الوسطى والجنوبيّة مدروّبة أكثر فأنه لاتُتابع هذا النموذج. وتقرّن هذه العملية باقتراح إقامة منطقة تجاريّة حرّة تمتد من الأسكندرية شمالاً حتّى أرض النيل في أقصى جنوب القارة.

وهناك، ثانياً المنطقة الآسيويّة الشرقيّة والجنوبيّة الشرقيّة نصف المصنوعة التي تهيمن عليها اليابان (تايلاند، ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا)، حدود هذه المنطقة تبقى غير محددة بدقة إذ لا يمكن القول إن كوريا الجنوبيّة «مندّجّة» في هذه المجموعة وبنسبة أقل يمكن الحديث عن احتمال مشابه بالنسبة للصين. وحتى الهند، رغم كل نقاط ضعفها، ظلت تحافظ على استقلاليّتها إزاء اليابان، إلا أن «المنطقة اليابانيّة» تستطيع التمدد غرباً (بورما، سري لانكا، و حتى الباكستان والخليج). أما المنطقة الثالثة، المتبلورة حول السوق الأوروبيّة المشتركة، فلها سماتها الخاصّة: فهي مشكلة في إطار السوق الأوروبيّة المشتركة - الذي يعزّزه نسبياً الالتزام الصارم في منطقة النفوذ الفرنسي، إلا أن الأطراف الأفريقيّة المقصودة هنا تقع بالضبط في منظومة البلدان الأكثر فقرّاً، ولا شكّ أن هذا هو السبب في كون التبادل بين السوق الأوروبيّة المشتركة والجنوب أضعاف نسبياً مما هو بين الولايات المتحدة والجنوب أو اليابان والجنوب. مقابل ذلك كرسّت أوروبا جهدها الأساسي من أجل اندماجها الداخلي ذاته. هذا الاندماج الذي سيندفع ابتداءً من سنة ١٩٩٢، بحافز جديد هو الانفتاح التام لسوقها المشتركة. ومن الممكن أن يشكّل انفتاح أوروبا الشرقيّة أفقاً جديداً للتّوسيع الاندماجي الأوروبي مؤثراً بذلك تكثيف التبادل بين أوروبا والجنوب.

من السابق لأوانه إذاً الحديث عن ترتيبات جديدة تجري في إطار العولمة. فالاطراف ما زالت مفتوحة بشكل واسع لتنافس الأقطاب على أسواقها (وليس حول سوقها التجاري وحده بل والمالي أيضاً). وهذا التنافس يتوزع بصورة غير متساوية بين أنواع الإنتاج المختلفة. فاليابان والولايات المتحدة تحفظان بالزعامة في ميدان التقنيات الحديثة القائمة تحدّيداً على المعلوماتيّة والولايات المتحدة وكندا وفرنسا تقدم في ميدان إنتاج الحبوب، وتهيمن ألمانيا في ميدان الصناعة الميكانيكيّة التقليدية (سيارات وألات) وفي الكيمياء، وتحفظ فرنسا بدور أساسي في بعض قطاعات صناعة الأسلحة وسكك الحديد والطيران. فالتبادل القائم بين الأقطاب إذاً مختلف عن ذلك الذي يقيّمه مع الأطراف. إذ أن الأفضلية في ميدان التقنيات الحديثة هي الخامسة في التبادل بين الأقطاب في حين يتقدّم موقعها في

التنافس على أسواق العالم الثالث.

ولعل أهم ما يمنع الحديث عن الأقلمة، كامر واقع، هو جملة من التردّدات المأهولة حول السياسات السوفياتية والصينية، كذلك سياسات الهند والعالم الثالث، ناهيك عن عدم الوضوح الذي يحيط بمستقبل أوروبا نفسها وبالخيارات القاطعة لدى ألمانيا في هذا المجال.

لا يمكن الكلام هنا إلا في الاحتمالات، ويتقديري ستجد ألمانيا الموحدة في أوروبا الشرقية مدى لتوسعها يخفف من أهمية تعمق الاندماج في السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لها. وأرى أن روسيا والصين والهند سيحافظون على إمكانية بقائهم خارج التبعية لقطب واحد ويحتفظون وبالتالي، بهامش مهم للمناورة. وعلى العكس من ذلك لا أعتقد أنه من المحتمل أن تنتظم الأقاليم الكبيرة في العالم الثالث، على الأقل في المدى السياسي المنظور، بذاتها وحول ذاتها، إن في أمريكا اللاتينية أو العالم العربي أو أفريقيا أو جنوب شرق آسيا. في حين أن مثل هذا الانتظام الإقليمي الذي يشكل قاعدة لعالم متعدد المراكز، هو الضرورة التي يفرضها تطور آخر بدليل لذلك الذي يستلزمها الانضواء الوحيد الجانبي لمتطلبات التوسيع الرأسائي العالمي. وأضيف هنا بأن سياسات الدول الغربية، رغم تصرّجاتها المناقضة، تظل معادية لكل التجمعات الإقليمية في العالم الثالث، كما هي معادية لكل ما يعزز استقلالية العالم الثالث عموماً.

وأعطي مثلاً واحداً يعبر عن عداء الغرب لمثل هذه التجمعات وهو عداء أوروبا لوحدة «جنوبها» العربي والأفريقي. مع العلم أن تحقيق وحدة عربية ووحدة Africique يشكل الوجه الجنوبي الضروري لتقدم نموذج التعليدية القطبية «الأمثل». ويكتفي سيباً لذلك أن نذكر الحقيقة البديهية للدول التي تكونت نتيجة البلقنة، وهي دول عاجزة عن مواكبة التطور المعاصر. فوق رؤيا تقدمية لمستقبل مشترك فعلًا على الأوروبيين والأفارقة والعرب أن يقبلوا بتعزيز موقع كل منهم وتوطّد وحداتهم الإقليمية وأن يكفوا عن رؤية الخطر في بعضهم البعض.

ولكن، يقول البعض، ليست الوحدة العربية والأفريقية على جدول العمل اليومي. وفي السياسة يجب أن تكون واقعين. بالطبع الأنظمة القائمة في الدول العربية والأفريقية الكومبرادورية لا تدرك هذه المسألة ولكنكم هي هشة هذه الأنظمة (أزمة الخليج مثل على ذلك). طريق بناء الوحدة العربية طريق طويل حكمًا ولكنه شرط موضوعي ضروري لتقديم حلٍ على مستوى المرحلة لمشاكل الشعوب العربية. ومن المستحيل أن نفهم الوحدة العربية

على الطريقة الألمانية في القرن التاسع عشر التي ثُمت عبر «الفزو البروسي». وخطا الديكتاتورين من أمثال صدام حسين هو أنهم لا يفهمون ذلك. الطريق الوحيد هو طريق الديمقراطية والتحولات الاجتماعية التقدمية واحترام تعددية المصالح المحلية وهذا الطريق ليس طويأً، بل ربما أقل طويأً من مشروع البناء الأوروبي الذي لا يمتلك وحدة الثقافة واللغة كما هو الحال عند العرب.

وإنه لأمر خطير الأُّن ترحب القوى السياسية والإيديولوجية المسيطرة في اليمن واليسار الأوروبي في الوحدة العربية. لم تفادر أوروبا حتى الآن موقعها الامبريالي التقليدي الذي يعتبر «الأخر» - خاصة إذا كان مختلفاً ثقافياً - عدواً يجب إيقاعه ضعيفاً ومنقسماً. والنظام العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل يقوم على هذا المبدأ الجوهرى. ولا شيء يشير إلى أن الرأي العام الغربي مستعد وقدر على التخلص من هذا المبدأ.

منذ نصف قرن وهذا النظام العالمي المتواوح يضع هدفاً استراتيجياً واحداً في الشرق الأوسط: تأييد ما يسمى بخجل الوصول إلى النفط. أي بتعبير واضح تأييد سيطرةقوى الغربية على هذه الثروة التي يجب إخضاع استئثارها لقتضيات التوسيع الاقتصادي الغربي وحده. ومن أجل بلوغ هذا المهدف لا بد أولاً من الإبقاء على العالم العربي جزءاً وضمان بقاء أنظمة مختلفة - مثل السعودية والكويت والإمارات بشكل يدمّر أي إمكانية لوضع الثروة النفطية في خدمة الشعوب العربية. ولا بد، ثانياً، من ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق وقدرة إسرائيل، التي تلقت المساعدة الضرورية لامتلاك الأسلحة النووية، على التدخل في أي لحظة. وقد أثبتت حرب الخليج - هذه الحرب التي أعلنت مبدئها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة حتى قبل غزو العراق للكويت - أن أوروبا لا تمتلك مفهوماً خاصاً عن علاقتها بالعالم العربي، مختلفاً عن المفهوم الأميركي. والإلتزام الإسرائيلي الدائم الذي يجبر «الغرب» على التضامن مع إسرائيل في وجه «برابرة الشرق»، يفعل تحديداً في هذا الاتجاه ولا يؤثر إلا بقدر غياب الرؤيا الأوروبية للعلاقة مع الجنوب العربي والأفريقي.

إن «السيناريوهات» المختلفة المتوسطة المدى بشأن علاقات الشمال - الجنوب في هذه المنطقة يمكن إعادة قراءتها الآن على ضوء هذه التأملات. ومعيار الاختلاف فيها هو درجة استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة ومستوى الأقلمة في قلب النظام العالمي الذي يرافق هذه الاستقلالية.

ولاشك أن سيناريو الامبرالية الجديدة لأوروبا تهيمن مجتمعة على جنوبيها العربي

والأفريقي، هذا السيناريو يدفع حنين البعض إلى الماضي. لكن حرب الخليج أثبتت ضحالة هذا التصور. وإذا كان لا بد من سيطرة الغرب على النفط فلن تؤمن هذه السيطرة إلا بالجيش الأميركي مباشرة. ولن تستطيع أوروبا أن تلعب ضد هذا المشروع إلا ورقة الصداقة مع الشعوب العربية. إلا أن هذا الخيار الأخير هو خيار مستبعد: بريطانيا العظمى اختارت نهائياً منذ ١٩٤٥ الالتحاق بالولايات المتحدة وصولاً إلى الذوبان فيها، وألمانيا المشغلة كلها بخيار التوسيع الاقتصادي نحو الشرق ستظل قليلة الاهتمام بالمنطقة، أما فرنسا التي تخلت عن المفهوم الديغولي الرافض لدمج مصالحها الخاصة بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل فستزداد هامشية.

في كل هذه المبادئ تميز السياسة الأوروبية بضعف واضح. فقد داعبت أوروبا (خاصة فرنسا ووراءها إيطاليا واسبانيا) فكرة «كسر» الوحدة العربية المحتملة عن طريق تقديم خيار الالتحاق بالقطار الأوروبي للطبقات المسيطرة في المغرب العربي، من جهة، وعن طريق بسط الهيمنة الإسرائيلية على الشرق. وقد دمرت حرب الخليج هذا الخيار وأظهرت التضامن الصالح لشعوب المغرب مع الشرق. وتكتفي السياسة الأوروبية إزاء أفريقيا جنوب الصحراء بالإبقاء على الأنظمة القائمة، حتى لو كانت ديمقراطية، وتصعب وبالتالي وحدة المنطقة الفرورية لأي تقدم فيها.

إذا «التجمع الإقليمي» (أو الأقلمة) في النظام العالمي يظل عليه نسبية جداً. وإذا كان صحيحاً أن وزن الولايات المتحدة في «جنوبها» الأميركي اللاتيني هو ثقيل و مباشر، وكذلك وزن اليابان في الجنوب الشرقي الآسيوي، فإن العالم لا يتسمى إلى «دائرة النفوذ» السوق الأوروبية المشتركة وإنما دائرة النفوذ الأميركية، كما سيكون عليه حال أفريقيا الجنوبية المعاد تنظيمها حول دولة جنوب أفريقيا، على الأرجح. وهناك خطر أن تتخلص دائرة النفوذ الأوروبية الخاصة لتشمل العالم الرابع الأفريقي وحده. ويبدو أن ألمانيا تدرك هذه المسألة وتتصرف وفق هذا الإدراك. أما الاتحاد السوفيتي فما زال بعيداً عن استعادة قدرة المحضور خارج ذاته. إذن أوروبا السياسية ليست موجودة في المدى المتوسط.

والواقع أن عداء أوروبا للوحدة العربية هو النتاج للسياسة الأطلسية وللاتحاد بالمشاريع التوسعية للصهيونية. فالولايات المتحدة وإسرائيل تريان مصالحهما في الضعف العربي ويواافق الأوروبيون على عدم تميز مصالحهم عنها، الأمر الذي ينافق المفهوم الديغولي. وتتضخم هذه الحالة مثل كرة الثلج لأن المقاومة العربية - أكانت ردة فعل جاهيرية عفوية، أو أصولية

إسلامية أو أعمال عنيفة وغير محسوبة كمثال صدام حسين، أو ضحالة الدبلوماسية العربية المسماة معتدلة - كلها تغذى الخطاب المعادي للعرب والملاتم لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل فقط. وفي مثل هذه الحال فإن ضعف الرؤيا الأوروبية تلعب ضد مصالح أوروبا ذاتها وتخدم مصالح الشريك الأميركي المنافس.

جدول رقم واحد

البلدان الفقيرة: معظم بلدان أفريقيا، الكاريبي، بعض البلدان الآسيوية.

البلدان المتوسطة: أكثرية البلدان العربية، ومعظم أمريكا اللاتينية، آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، بعض بلدان أفريقيا.

ذات الصادرات الصناعية: مجموعة مختلطة من شرق وجنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية.

البلدان الشديدة المديونية: جمهوريات مختلطة، الأبرز فيها أمريكا اللاتينية والبلدان النفطية غير الغنية.

آسيا الشرقية: كوريا، تايوان، الصين، كونغ، وسنغافورة.

أفريقيا جنوب الصحراء: باستثناء جنوب أفريقيا.

البلدان النفطية الغنية: السعودية، الكويت، الإمارات العربية، ليبيا.

المداول مأخوذة عن تقارير البنك الدولي ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

جدول رقم ٢ : التجارة العالمية - ١٩٨٨ - مليارات الدولارات

(تقدير البنك الدولي ١٩٩٠ ، جدول ١٤).

مليارات الدولارات	الصادرات
٢,٠٢٤	البلدان الرأسمالية المتقدمة
٤٨	الصين
١٥	المند
٤٥	بلدان فقيرة أخرى
٣٤١	بلدان متوسطة الدخل
١٥٤	بلدان نفعية غنية
٢,٦٢٧	المجموع
	أيضاً:
٢٩	أفريقيا جنوب الصحراء
١٧٤	آسيا الشرقية
٢٢	آسيا الجنوبية
١٠١	أمريكا اللاتينية
١٠٣	أوروبا، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا
٢٦٤	اليابان
٣١٥	الولايات المتحدة
(١٢٨)	(البلدان الشديدة المديونية)

جدول رقم ٣: صادرات منتجات مصنعة - ١٩٨٥ - مليارات الدولارات

(من تقرير البنك الدولي ١٩٨٧، جدول ١٤)

البلدان الرأسمالية المتقدمة	٩٤٩,٠ مليار دولار
الصين	١٣,٤ مليار دولار
الهند	٥,٩ مليار دولار
بلدان فقيرة أخرى	٣,٤ مليار دولار
بلدان متوسطة الدخل	١٣٤,٤ مليار دولار

إجمالي الصادرات المصنعة	نسبة التصدير إلى العالم الثالث
الولايات المتحدة ١٦٠ مليار دولار	%٣٥
اليابان ١٧٠ مليار دولار	%٣٦
ألمانيا ١٦٠ مليار دولار	%١٨
فرنسا ٧٢ مليار دولار	%١٩
بريطانيا ٧٠ مليار دولار	%١٧
إيطاليا ٦٨ مليار دولار	%١٤

٦٨,٥ مليار دولار	كوريا، هونغ كونغ، سنغافورة
١١,٩ مليار دولار	إندونيسيا، الفلبين، تايلاند، ماليزيا
١٧,٤ مليار دولار	البرازيل، المكسيك، الأرجنتين
٢١,٧ مليار دولار	يوغوسلافيا، بولونيا، المجر
٤,١ مليار دولار	جنوب أفريقيا
٣,٩ مليار دولار	تركيا
٣,٦ مليار دولار	البلدان العربية
١٣,٤ مليار دولار	الصين
٥,٩ مليار دولار	المهند

جدول رقم ٤ :

الدين الخارجي ١٩٨٨ - مiliارات الدولارات

(من تقرير البنك الدولي ١٩٩٠ ، جدول ٢٤)

خدمة الدين بالنسبة إلى الصادرات	قيمة الدين سنة ١٩٨٨	
% ٦,٩	٣٢	الصين
% ٢١,٨	٤٩	المهند
% ٢٥,٣	١٦٧	بلدان فقيرة أخرى
% ٢١,٦	٦٦٣	بلدان متوسطة الدخل
% ١٦,٥	١١٢	أفريقيا جنوب الصحراء
% ١٣,٣	١٥٠	آسيا الشرقية
% ٢٨,١	٣٣٥	أمريكا اللاتينية والكاريبي
		أيضاً (فوق ٢٠ مليار دولار)
% ٣٥,٩	٩٠	البرازيل
% ٣٠,٣	٨١	المكسيك
% ٣٢,٦	٤٨	الأرجنتين
% ١٣,٩	٤٢	مصر
% ٣٤,١	٤١	إندونيسيا
% ١٠,٠	٣٤	بولونيا
% ٣٤,١	٣١	تركيا
% ٢٤,٢	٢٩	نيجيريا
% ٩,٢	٢٥	فنزويلا
% ٧,٧	٢٣	الجزائر
% ٢٥,٦	٢٣	الفيليبين
% ٩,١	٢١	كوريا

الفصل الثالث

ازمة الاشتراكية

إن سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا، ابتداءً من خريف ١٩٨٩ ، يشكل منعطفاً حقيقياً في التاريخ . وبالرغم من السرعة المفاجئة التي تم بها، إلا أن هذا الانهيار كان كامناً منذ المؤتمр العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي سنة ١٩٥٦ . والواقع أن التسارع الظاهري في بناء نظام عالمي موحد كان قد سبقه عملية تهشيم للانطلاقات التي شهد العالم الثالث قوتها بين سنة ١٩٥٥ و ١٩٧٥ ، والتي كانت تهدف إلى تثبيت تطور مستقل في هذا الجزء من العالم . ومن جهة ثانية كان المجوم اليميني الليبرالي قد فرض نفسه مع نهاية السبعينيات إلى درجة أن القوى الاشتراكية - الديمocrاطية السائدة في اليسار الغربي اعتبرت أنه من الفروري أن تلتحق باقتراحات هذا اليمين . وكانت الأيديولوجية الليبرالية المتصرة تعلن نهاية الاشتراكية .

وفي هذه الظروف لا بد أن نعود إلى الانطلاق من الأسس لكي نستطيع أن نناقش اليوم في الاشتراكية . أن نطلق من أطروحات البرجوازية الليبرالية ومن النقد الاشتراكي هذه الأطروحات ونواقصه . كل ذلك لنتحقق ، على ضوء الأسس المذكورة ، مشاكل المناطق المختلفة من العالم (الغرب ، الشرق والجنوب) ، ونحلّ المشاكل الإنسانية المشتركة والستراتيجيات الشاملة القادرة على تقديم جواب تقدمي .

اسس الطرح الليبرالي والنقد الاشتراكي له

١ - الطرح الليبرالي الدارج يقوم على ثلاثة مسلمات :

المسلمة الأولى هي : إن «السوق» يعبر عن عقلانية اقتصادية بذاتها تقع خارج أي إطار اجتماعي محدد . هذه المسلمة الخاطئة ليست إلا التعبير عن الاستلاب الاقتصادي الذي

يشكل جوهر مضمون المشرعية الایديولوجية للرأسمالية. والحقيقة أن السوق لا تحدد العلاقات الاجتماعية، بل على العكس فالإطار الذي ترسمه هذه العلاقات هو الذي يحدد شروط أداء السوق. الرؤيا الاقتصادية المستلبة تفهم القوانين الاقتصادية بوصفها مماثلة لقوانين الطبيعة، بمعنى أنها قوانين مفروضة مثل القوى الخارجية عن كل تدخل إنساني. في حين أن الاقتصاد هو نتاج لسلوك اجتماعي معين. لا يوجد هناك أية عقلانية اقتصادية بذاتها، هناك فقط تعبير عن الضرورات التي يفرضها نظام اجتماعي ما على مستوى الإدارة الاقتصادية. وأي نظام اجتماعي لا يكون عقلانياً، من وجهة نظر إنسانية، إلا إذا كان مقبولاً لدى الكائنات الإنسانية التي هي ضحاياه: فالبطالة والاستقطاب الملائم للتطور العالمي، والمدر البيئي هي مظاهر عن لاعقلانية هذا النظام، أي النظام الرأسمالي القائم فعلياً. هذه الظاهرات السلبية، إذاً، هي فعلاً نتائج ضرورية «للسوق». وبالتالي فإن «عقلانية السوق» تعيد إنتاج «الاعقلانية»، النظام الاجتماعي على الدوام.

المسلمة الثانية هي الطبيعة القابلة للتبدل في العلاقة رأسالية - ديمقراطية، وديمقراطية - رأسالية. وهنا نجد أنفسنا إزاء خدعة مكشوفة.

إن التيار الفكري المهيمن في عصرنا الآن، والمطبوع بالتطورية وبالبراغماتية الأنجلو - سكسونية يضعف حالة النقاش، خاصة لأنه يفهم الديمقراطية على أنها مجموعة من الممارسات والحقوق الدقيقة والمحدودة، المستقلة عن الخيار الاجتماعي الملائم. هذه الديمقراطية تشغل إذاً وظيفة المهدى، والثبت في المجتمع وتترك عملية التطور في رعاية «قوى موضوعية» تديرها في نهاية المطاف التكنولوجيا والعلم اللدان يمارسان دورهما خارج إرادة الكائنات البشرية، وبالتالي يصغر دور ووظائف العمليات الثورية في التاريخ.

إن الفكر الاشتراكي يقع على الطرف النقيض من هذا النموذج في التحليل. فالتحليل الذي قدمه ماركس للاستلاب الاقتصادي، وهو تحليل أساسى لأى فهم علمي وواقعي لآلية إعادة الإنتاج الرأسالية، يقود إلى إعادة الاعتبار للوظيفة الخامسة للثورات. وهذه الأخيرة تبدو لحظات من عملية التحويل النوعي ومن تبلور طاقات لا يمكن فهم كنهها من دون هذه الثورات. وفي كل واحدة من الثورات الثلاث الكبرى في العالم المعاصر (الفرنسية والروسية والصينية)، توصلت حركة الأفكار والقوى الاجتماعية في لحظات تجذرها أن تتجاوز بعيداً شروط التحويل الاجتماعي الضروري موضوعياً، من الناحية التاريخية. هكذا تجاوزت الديمقراطية اليعقوبية متطلبات إقامة «سلطة برجوازية». وبالرغم من أن هذه الديمقراطية

كانت تعمل في إطار حدّته الملكية الخاصة، إلا أن هاجسها كان يتمثل في إقامة سلطة تضع نفسها فعلياً في خدمة «الشعب» وتدخل في تناقض مع متطلبات البرجوازية. على هذا المستوى من التطور لم تكن البرجوازية تحلم إلا بديمقراطية مجزأة، كما جرت مارستها خلال القرن التاسع عشر. هذا مع العلم أن البرجوازية كانت مستعدة لإجراء تسوية مع الملكية ومع الأرستقراطية. طموحات «الشعب»، أي جاهير الفلاحين والحرفيين، كانت تذهب أبعد من ذلك بكثير. إذ لم يكن لهذا الشعب شأن من «حرية التجارة والمؤسسة»، إلى درجة أنه اكتشف في مرحلة الجمعية التأسيسية تلك الصيغة المذهلة يبعدها نظرها والقائلة: «الليبرالية هي عدوة الديمقراطية» - والمقصود بالليبرالية، طبعاً، الليبرالية الاقتصادية. هذه الاندفاعة إلى الأمام كانت تطلق معها وعيًا اشتراكيًّا بدأ بالتلور (يشهد على ذلك الحركة البابوفية). وينفس الطريقة اندفع إلى الأمام كل من الاتحاد السوفيتي في السنوات العشرين، والصين الماوية، في رؤية شيوعية تتجاوز بعيدًا شروط الإصلاح «الوطني الشعبي» المطروح على جدول الأعمال. بالطبع تبقى لحظات التجذر هذه هشة، وتتصرّ في نهاية المطاف مفاهيم أكثر حدودية ولكن أكثر توافقًا مع الشروط «الموضوعية». ولكن من الخطأ عدم إعطاء هذه اللحظات حقها من الأهمية بسب أنها هي التي تشير إلى جوهر الحركة الضرورية المقبلة.

الديمقراطية البرجوازية هي نتاج ثورة أطاحت بسيطرة «الميتافيزيقياء»^(١). وعلى هذه القاعدة أقامت «الحق المتساوي» والحرفيات الفردية، ولكنها لم تُقم «العدالة» (إلا في الحقوق). وبعد ذلك بفترة طويلة، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط استطاعت الحركة العمالية أن تفرض الديمقراطية السياسية وأن تنتزع حقوقاً اجتماعية، ولكن في إطار تسوية قائمة على قبول الإدارة الرأسمالية للاقتصاد. هذه التسوية ذاتها التي لم تكن ممكنة إلا بسبب الاستقطاب العالمي الحاصل في صالح المركز الصناعية. لهذا السبب تبقى الديمقراطية الغربية مقتصرة على حقل السياسة في حين أن الإدارة الاقتصادية تبقى قائمة على مبادئ لا ديمقراطية هي مبادئ الملكية الخاصة والتنافس. بكلمات أخرى نمط الإنتاج الرأسمالي لا يتطلب الديمقراطية بهذه، حق ولو أن القمع الذي يحدده قد أصبح مقنعًا بالاستلاب الاقتصادي الذي يعيش فيه المجتمع كله. ونق Isaً لذلك فإن المشروع الاشتراكي لمجتمع من دون طبقات ومحرر من الاستلاب الاقتصادي يفترض الديمقراطية بصورة بنوية

(١) وفق التعبير الذي استخدمه. انظر: أمين، سمير:

L'Eurocentrisme, Economica 1988.

عضوية. وعندما تنكسر حلقة تنافس الرأساليين يصبح من المستحيل أن نفهم العلاقات الاجتماعية القائمة على تعاون العمال، لا على خصوّعهم، من دون تغيير ديمقراطي ناجز.

وإذا كانت بلدان ما نسميه بالعالم الثالث لم تعرف أبداً أداء ديمقراطياً بالفعل في حياتها السياسية فإن ذلك ليس بسبب إرث «ثقافتها التقليدية». وما أسميه «بالرأسمالية القائمة بالفعل»، أي الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً، لا بصفتها غط إنتاج مأخوذ على أعلى درجات من التجريد، هذه الرأسمالية كانت دائمًا مولداً لاستقطاب عالمي بين المراكز والأطراف. ولكن هذا البعد لم يُعط، للاسف، حقه من قبل الفكر الاشتراكي، بكل تياراته، بما في ذلك الماركسيّة. ومن الطبيعي أن يجرّ الاستقطاب العالمي الملائم لهذا التوسيع استقطاباً اجتماعياً داخلياً يتمظهر على مستويات عدّة: لا مساواة متباينة في توزيع الدخل، وبطالة كثيفة، وتهميشه لقطاعات واسعة من السكان إلخ... . وعندما ننظر إلى النظام العالمي بصفته وحدة التحليل الأساسية، لا بدّ منأخذ المدى الفعلي لهذه الحقيقة الاجتماعية وبعدّها الخامس من أجل فهم أهداف النضالات المختلفة، خاصة لفهم النضالات المتعلقة بكون القسم الأساسي من جيش الاحتياط لدى الرأس المال يقع في أطراف النظام.

على هذا الأساس يتشكل عدم الاستقرار الملائم للحياة السياسية للأطراف. وعلى خلفية الدكتاتورية العنيفة (عسكرية أولاً، حسب الحالات)، المنصاعة تماماً لمتطلبات التوسيع العالمي للرأسمال تترسم من وقت لآخر انفجارات تقلب هذه الدكتاتوريات. إلا أن هذه الانفجارات قلما تؤدي إلى ديمقراطية سياسية حتى لو كانت نسبية. والنموذج الأكثر انتشاراً هو ذلك الذي يسمى بالسلطة «الشعبوية». ونفهم بذلك تلك الأنظمة التي تحاول فعلياً أن تحيّب على بعض الجوانب من المشكلة الاجتماعية وتعلن عن استراتيجية قادرة على تخفيف التنازع المأساوية لعملية التطريف.

وفي المناطق الطرفية الأكثر تضرراً وبوئساً من جراء التوسيع الرأسالي يبدو الوضع أكثر مأساوية. لأن تاريخ التطور الرأسالي ليس تاريخ التطور الذي أحدثه، وإنما هو كذلك تاريخ التدمير الوحشي الذي بُنيَ عليه. يوجد في الرأسالية جانب تدميري يجري غالباً محروماً من الصورة المتأففة للنظام. هنا يبدو النموذج «ال الطبيعي» للسلطة هو ذلك الذي مثلته ثيادج مثل تونتون - ماكوت في هايتي، وسوموزا في نيكاراغوا، وعدد كبير من الدكتاتوريات المشابهة في أفريقيا المعاصرة.

المسلمة الليبرالية الثالثة هي أن افتتاح النظام العالمي يشكل تضييقاً ولكنه تضييق لا مفر

منه، وهذا الشرط الضروري لأي «تقدّم». والافتراض النظري المستتر هنا هو أن أي «تطور» بالأساس بالتكيفات الداخلية، الخاصة بكل مجتمع، مع الاندماج في الاقتصاد العالمي بوصفه عاملًا مؤاتيًّا مفترضًا. (هذا إذا جرى استغلال الظروف التي يوفرها النظام بصورة مؤاتية). هذه الأطروحة هي خالية من أي أساس علمي، ليس فقط لأن تاريخ خمسة قرون من التوسيع الرأسمالي قد كذبها، نظرًا لأن هذا التوسيع كان دائمًا استقطاباً يعاد إنتاجه بشكل أكثر عمقاً منذ ولادة الرأسمالية حتى اليوم وحتى لمرحلة بعيدة قادمة. فلا علمية هذه الأطروحة تقوم على كون «السوق العالمي» هو سوق مبتور بمعنٰى على البضائع والرأسمال في حين أنه لم يكن هناك أي سوق حقيقي للعمل. إذاً الاقتصاد الليبرالي نفسه يظهر بأن الحركة ترتبط بعامل واحد من الإنتاج (الرأسمال) في حين أن العاملين الآخرين (العمل والطبيعة) ييفيان أسيرين للجغرافيا الطبيعية والسياسية الأمر الذي لا يسمح بأي تناغم على مستويات الإنتاجية والشروط الاجتماعية.

وقانون القيمة العالمي الذي يفعل في هذه الشروط لا يمكنه إلا أن يفتح ويعيد إنتاج الاستقطاب، أي التناقض بين المراكز والأطراف. بهذا المعنى نقيم «العامل الخارجي»، أي الاندماج في النظام العالمي، كعامل غير ملائم، بالأحرى مجربي في منحي أقل ملاءمة مع الزمن، وإن استعيد أحدى البديهيات الحدسية لكي أعبر عن هذه الأطروحة: إن بضعة عقود كانت كافية لالمانيا لأن تلحق بإنكلترا في القرن التاسع عشر ولكن كم يجب من الوقت كي تستطيع البرازيل أن تلحق بالولايات المتحدة الأميركيّة؟

لا شك أن أشكال الاستقطاب تطورت مع الزمن. وهذا التباين كان يقوم، منذ الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية، على التعارض بين بلدان صناعية وبلدان غير صناعية. في حين أن التصنيع التسارع في بعض مناطق العالم الثالث لا يضع الأن موضع التساؤل جوهر هذا الاستقطاب وإنما بعض أشكاله فقط. فالآليات الاستقطاب الجديد ترتكز على السيطرة المالية (الأشكال الجديدة للرأسمال المالي المعول)، والتكنولوجية (المربطة بالثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة)، والثقافية (بتكتيف قدرة وسائل الإعلام)، والعسكرية. وفي هذا الأفق لا تشكل «البلدان الحديثة التصنيع» أطراف، تسير باتجاه التبلور في مراكز جديدة، وإنما هي الأطراف الحقيقة لعالم المستقبل.

على العكس من ذلك، فإن بلدان ما يُسمى «بالعالم الرابع»، لم تعد تشكل أطرافاً حقيقة وإنما هي من طبيعة مائة لتلك المناطق التي دعمتها الأشكال السابقة للتوسيع الرأسمالي، لأن

الحالة البائسة «للهالم الرابع» ليست نتاج رفض للانخراط في التقسيم الدولي للعمل، أو نتيجة فشل محاولة فك ارتباط قام بها في مرحلة ما. فالحقيقة هي أن هذا «العالم الرابع» الذي يجري الحديث عنه كما لو كان مولوداً جديداً، هو نتاج دائم للتوسيع الرأسمالي. ويقدم لنا الشهال الشرقي في البرازيل وجزر الأننتيل مثلاً معبراً وحزيناً عن هذا العالم الرابع القديم الذي تبلور نتيجة الاستغلال العبودي في أميركا خلال المرحلة المركنتيلية. وهذه المناطق كانت تعتبر آنذاك مناطق «مزدهرة» بل كانت تشكل قلب المنطقة الطرفية التابعة لراكز النظام في تلك المرحلة. ومع الزمن همشت البنية الجديدة للتطور الرأسمالي الأهمية النسبية لتلك المناطق بحيث أصبحت تعدّ اليوم بين المناطق الأكثر بؤساً وفقرًا في العالم الثالث. أفلأ تدفع اليوم إلى المصير نفسه أفريقيا، التي يفرض عليها فك ارتباط سلبي خارج تقسيم العمل الدولي عن طريق النظام الذي فرض عليها شخصاً زراعياً منجيماً آمناً إلى استفاد ثروتها الزراعية؟ ثم ألا تساعد على ذلك الثورة التكنولوجية التي تسمح بتوفير كبير في المواد الأولية؟ إن بلدان «العالم الرابع» بطبعتها ذاتها لا تستطيع أن تجد جواباً لمشكلاتها عن طريق الانفتاح وحده. وهنا، ألا يهدى الاستعمار المتعدد المترافق مع إعلانات الرأفة قناعاً للفشل الأكيد الذي يصيب الحل الليبرالي الجديد؟

إذًا من وجهة نظر مصلحة شعوب الأرض المختلفة لا يبدو أن توحيد النظام العالمي على قاعدة السوق توحيداً مُرضياً. وقد لا يكون هو النهاية الأكثر احتمالاً للتطورات الجارية، طالما أن الخضوع لمعيار وحيد هو معيار «سوق» عاملة في مدى عالمي «دارويني» هو خضوع يؤدي، بصورة حتمية، إلى أكثر الأزمات حدة. والخطاب الإيديولوجي للغرب الذي اختار هذه الوجهة الاستراتيجية إنما يحاول تفنيع خطورة وحدة هذه الأزمات.

٢ - إن قيم الاشتراكية تجد أساسها العلمي (لا الأخلاقي وحده) في رفض الأخطاء الثلاثة التي حلّلناها سابقاً في الفكر البرجوازي. فقد ارتبطت كل تيارات الفكر الاشتراكي بفكرة تجاوزت فلسفة الأنوار، التي اقترحت على نفسها اكتشاف الوسيلة الكافية لبناء مجتمع «عقلاني» خالد. والاشتراكية تنطلق من منهج تحليل الحدود التاريخية «للعقلانية» المذكورة، أي للرأسمالية في الواقع. وفي هذا التحليل وعبره تقدم الاشتراكية مشروعًا لمجتمع متقدم نوعياً وذاهب في اتجاه سيطرة أرقى للklassenات الإنسانية على المستقبل الاجتماعي. وهنا أيضاً تجد الأطروحة الماركسية في الاستلاب موقعها المركزي: فمشروع المجتمع المذكور يفترض التحرر من الاستلاب الاقتصادي الخاص بالإيديولوجية البرجوازية. وهذا المشروع لا يمكن تحميله سلفاً بصورة دقيقة. لأنه إذا كان من الممكن أن نحدّد بدقة ما يجب «إزالته» (مثل

الملكيّة الخاصة لوسائل الاتساع طبعاً، فإنه لا يمكن أن نرسم سلفاً، وخارج الممارسة الاجتماعيّة، ملامح ووسائل الإدارة الاجتماعيّة الجديدة. وأي محاولة من هذا النوع معناها أن تذهب في عكس اتجاه الطريقة التي يُبُنِي بها المشروع الاشتراكي. فهذا المشروع يفترض أن تقع مسؤولية بناء المستقبل على عاتق الأجيال المتعاقبة التي ستكتب هذا التاريخ القادم.

مع ذلك لا يحرّي التركيز الكافي، برأيي، على حقيقة أن النقد الاشتراكي للسلبيات البرجوازية لم يعط الاهتمام اللازم للاستقطاب الناتج عن التوسيع العالمي للرأسمالية القائمة فعلياً. لأن هذا النقد كان يتبنّى النفاوؤل البرجوازي الذي افترض بأن العولمة الرأسمالية ستخلق تناغماً وتجانساً في الشروط الإنسانية على مستوى الأرض كلها، وبالتالي كان يواجه احتلال الانتقال السريع لا إلى «الاشتراكية» وإنما إلى مجتمع كوني خالٍ من الطبقات (الشيوعية)، وذلك من خلال مرحلة انتقالية اشتراكية عابرة. ولست أخطئُ في الحركة الاشتراكية الغربية لكونها افترفت هذا الخطأ. فهو خطأ ناتج عن طبيعة الشروط المحيطة ذاتها. وإنما أتوجه باللوم إلى أنفسنا، نحن اشتراكيّي الأطراف، الذين تقع على عاتقهم مهمة الخروج عن هذه النظريات الأوروبيّة التمرّكز. علينا أن نعرف بأن الشيوعيين الروس، ومن ورائهم الصينيين وشيوعيّي العالم الثالث، يتقاسمون أيضاً، نواقص هذا التراث. ويعدّ برأيي الجانب الأساسي من الغموض والتخبّط الراهن إلى هذا السبب تحديداً. لن أتعجب من القلاش هنا حول ما يُزعم بأنه صفة «طوباويّة» للهدف النهائي. لأنني من أولئك الذين يعتقدون بأن الانتهاء إلى القيم الإنسانية يفرض العمل من أجلها. أقول فقط بأنني لا أفهم المجتمع الكوني الحالي من الطبقات على أنه «فردوساً مكتشفاً من جديد»، أو نموذجاً «منجزاً»، وأقل من ذلك نموذجاً تم بناؤه هنا أو هناك. تماماً، كما لا أعتقد بأن الرأسمالية هي المجتمع الذي يشكّل «نهاية التاريخ». إنني أفهم المعركة من أجل القيم بأنها ستظل معركة دون نهاية. والتقدم في هذا الاتجاه يظل تقدماً نسبياً، كما هو حال تقدم المعرفة العلمية.

انهيار أنظمة أوروبا الشرقية: هل هو نهاية الاشتراكية؟

نصطدم اليوم طبعاً بواقع أن المجتمعات المسماة اشتراكية في أوروبا الشرقية قد أزالت الملكية الخاصة وأقامت نظم إدارة اقتصادية وسياسية سمّت نفسها اشتراكية. وبما أن هذه النظم هي على طريق الانحلال فهل يجب علينا أن نستنتج بأن المشروع الاشتراكي نفسه هو مشروع طوباوي؟

إذا أردنا أن نفتح نقاشاً خصباً حول هذه التجارب علينا أن نعود إلى طبيعة هذه الشورات

المسماة «اشتراكية»، وإلى مفاهيمها بشأن الحدود التاريخية للرأسمالية. وهنا نجد احتمالين ممكنتين: فإما أن نركز على ما يحدد البرجوازية على أعلى مستوى من التجزيد، أي التناقض بين العمل والرأسمال، وعندئذ علينا أن نقر أنحدود التاريخية للمجتمع الرأسمالي انطلاقاً من الحدود التي يفرضها الاقتصاد المميز للرأسمالية. وهذه الرؤيا هي منبع مفهوم «التمرحل» في التطور، بمعنى أنه على المجتمعات الرأسمالية المتخلفة (الأطراف)، أن «تلحق» النموذج المتقدم. قبل أن تصطدم بدورها بتحديات تجاوز حدودها هذا الأخير. هذا من جهة. وإنما أن نعطي، من جهة ثانية، أهمية أكبر لتحليل ما نقترح تسميته بـ«الرأسمالية القائمة فعلياً»، النظام الذي أنتج توسيع العالم الحقيقي استقطاباً بين المراكز والأطراف لا يمكن تجاوزه في إطار الرأسمالية ذاتها. وكما أشرت، كل تيارات الفكر الاشتراكي لم تعطي هذا البعد للرأسمالية حقه. إن انتفاضات الأطراف، التي تضع النظام الرأسمالي موضع التساؤل، ترغم، كذلك، على إعادة النظر جدياً بالمسألة: من «الانتقالية الاشتراكية»، وصولاً إلى إزالة الطبقات. وأياماً كانت التدفقات والاشتراطات يظل التقليد الماركسي أعرج بسبب رؤيا النظرية لنقطة انطلاق الثورات العمالية التي من المفترض أن تدشن، على قاعدة قوى متحركة متقدمة، عملية انتقال سريعة نسبياً تتميز بمحارسة الجماهير الشعبية لسلطة ديمقراطية، هي، من الناحية النظرية، أكثر ديمقراطية من أي ديمقراطية برجوازية. موازاة ذلك أقول: بأن الطبيعة العميقية التفاوت الملزمة للتوصّل الرأسمالي قد وضعت على جدول أعمال التاريخ ثورة شعوب الأطراف. وهي ثورة ضد الرأسمالية بما أنها تنطلق ضد تطور الرأسمالية القائمة بالفعل، التطور الذي لا تستطيع الشعوب أن تحمله. بمعنى آخر إن انتفاضات الأكثر عنفاً، التي يخلقها التراكم الرأسمالي في حركه الواقعية الخاصة، تفعل فعلها في أطراف النظام أكثر مما تفعل في مراكزه. إلا أن هذه الثورة المعادية للرأسمالية ليست ثورة اشتراكية نقية. فهي بقوة الأشياء ذاتها، ذات طبيعة معقدة.

إن المجتمعات ما قبل الرأسمالية تواجه الحاجة إلى تطوير جوهرى في قواها المتحركة. وإنه لضرب من الوهم أن نفكر بإمكانية «تطور آخر»، مرتكز على العوز حتى ولو رفضنا أنماط الحياة والاستهلاك الإنسانية والمبدرة التي أنتجتها الرأسمالية في مرادها المتقدمة. إلا أن قبول هذه الضرورة لا يعني على الإطلاق قبول الأطروحة التي تزعم أن المرور بمرحلة التراكم الرأسمالي هي مرحلة حتمية. لأن الثورة البرجوازية ليست بطبيعتها العميقه نتاج حركة الجماهير الشعبية المنظمة التي تقودها أحزاب سياسية واضحة العداء للرأسمالية في إيديولوجيتها وفي رؤيتها المستقبل. وفي حين أن البرجوازية المحلية تقبل هذا التوسيع الرأسمالي، الذي يتطلب تطوراً

منفتحاً على النظام العالمي، نجد أن الجماهير الشعبية التي يسحقها هذا التوسيع هي نقيبة الأساسية.

إن التعبير عن هذا التناقض الخاص والجديد، الذي لم يكن متصوراً في الخيار التقليدي للانتقال الاشتراكي، كما فهمه ماركس، يعطي للأنظمة ما بعد الرأسمالية محتواها الحقيقي، بما هي بناء وطني شعبي تندمج في إطاره، وبصورة متناقضة، طموحات وإنجازات من طبيعة اشتراكية مع طموحات من طبيعة رأسالية يستدعيها تطور القوى المنتجة في بعض جوانبه. وهذا التناقض الوسيط الملائم أحياناً لمرحلة الانتقال الطويلة التي يفرضها التطور المتفاوت للرأسمالية قد جرت إدارته بطريقة يمكن تحديدها عبر مكوناتها الأساسية الثلاث: التخطيط البيروفراطي (الذي ينفي أي دور للسوق)، الاحتكار السياسي اللاديمقراطي للطبقة - الحزب - الدولة القائدة، وفك الارتباط الشامل مع النظام العالمي وصولاً إلى الأوتاركية (وهو أمر كان في البداية مفروضاً من قبل الغرب أكثر مما أرادته النظم الشرقية). وكون ما سمي ببناء اشتراكي، قد أقيم في إطار سياسي لاديمقراطي، وبواسطة التخطيط البيروفراطي، يشكل حقيقة مهمة، فيجب وبالتالي أن يقدم لذلك تفسير معقد يأخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى المحولات التاريخية - الاجتماعية والثقافية، النتائج الناجمة عن سيادة ايديولوجية الحركة الاشتراكية التي أنتجت الانقلابية الثورية في تلك البلدان (اللينينية والماوية). وإن لا أظن بأن الميئنة الوطنية الشعبية يمكنها أن تعمل بطريقة أخرى، أي بالحلول محل الديمقراطية السياسية وأدوات السوق، وإنما أؤكد بأن تقدم هذه السيطرة الوطنية الشعبية يحتم الذهاب في هذا الاتجاه.

في هذه الظروف لن يفاجئنا اتساع الأزمة في المجتمعات الشرقية على الإطلاق. رغم أنها فوجئتنا مثلما فوجيء الجميع بسرعةه. وتواجه اليوم هذه المجتمعات خيارات ثلاث الخصوص في ثلاثة عناوين هي الآتية:

- أ - إما التحول باتجاه ديمقراطية برجوازية وإما تقدم يتجاوزها ويتم عبر تأكيد السلطة الاجتماعية للعاملين في إدارة الاقتصاد.
- ب - إما العودة ببساطة إلى «اقتصاد السوق» أو التقدم في إيجاد وسائل فعالة تسمح بالسيطرة على آلات السوق عن طريق التخطيط الديمقراطي.
- ج - إما الانفتاح الشامل ودون رقابة على الخارج أو السيطرة على العلاقات مع العالم الرأسمالي المحيط، حتى ولو تم ذلك على قاعدة تكثيف وتوسيع المبادرات.

إن الغموض والخلل، الذي يلف، النقاش النظري والاصطدامات السياسية في بلدان الشرق، يعود بجزء منه إلى أن الطبيعة الحقيقة، «الوطنية الشعبية» للمرحلة التاريخية التي دشنها الثورات في هذه البلدان، هذه الطبيعة ظلت مسحوقة تحت الإرث الأيديولوجي الذي لا يبرح يصنفها على اعتبارها «اشتراكية». ولكنه يعود أيضاً وبشكل خاص إلى أن قوى الرأسمالية والاشتراكية المتأزمة تتواءل هنا في حقيقة النضالات المشار إليها. فالقوى الطامحة إلى إعادة الرأسمالية ترفع شعار معاً. وحيد هو «السوق» الذي يشكل نمراً للعودة إلى الملكية الخاصة، والافتتاح على الخارج، الديمقراطية أو من دونها، حسب المقتضيات التكتيكية لتنفيذ هذا المشروع. وإذا كانت السوق اشتراكية عاجزة عن إقامة مشروع متناسق مضاد (وفق الخطوط المشار إليها أعلاه)، فلا: غياب النقاش الديمقراطي والوهم الأيديولوجي، الذي ذكرناه، تشكل عوائق جوهرية أمام تحركها. وأضيف، أن الهجوم الأيديولوجي الغربي، الذي تنسقه وسائل الإعلام الشرسة، قد سخر كلباً في خدمة القوى الرأسمالية، حتى ولو كانت قوى معادية للديمقراطية

ولن يأتي الجواب على الأسئلة الثلاثة التي وضعناها هنا إلا نتيجة للنضال الظبقي الداخلي المحتدم ولو بصورة صامتة. يوجد الآن أقلية كبيرة تستفيد من عودة الرأسمالية في بلدان الشرق قد تبلغ نسبة ٢٠٪، إلا أن هذه الأقلية لن تستطيع أن تبلغ مستوى الحياة في الغرب إلا بعد سحق الطبقات الشعبية بسبب ضعف مستويات التطور التي بلغتها البلدان الاشتراكية، وبسبب المنافسة العالمية. وشعوب البلدان الشرقية المختلفة تتطرق إلى هذا النضال بعدة متفاوتة. وباستطاعتنا أن نفهم، حتى بالحدس، الأسباب التي تجعل من البلدان التي قامت ثورات وطنية شعبية، مسأة اشتراكية، مثل الاتحاد السوفيتي والصين، يوغوسلافيا، تملّك عدة إيديولوجية قد تسمح لها بفرض خارج تقدمية لنضالاتها. على ذلك من ذلك نجد أن شعوب أوروبا الشرقية الأخرى التي لا تمتلك إنجازات تاريخية مماثلة مهددة بالإنزلاق في فلك جاذبية أوروبا الغربية وفي التبعية لها.

في الأزمة الحالية تظل المطالبة بالديمقراطية، مثلها مثل المطالبة بالعودة إلى السوق، أو الانفتاح على الخارج، مطالبة ملتبسة لأنها تجمع أولئك الذين يريدون استخدامها كموطن، قدم للذهاب قدماً نحو الرأسمالية وأولئك الذين يطمحون إلى إعطاء محتوى اجتماعي تقدمي للإدارة الاقتصادية والسياسية لمجتمعهم، عحقين إنجازاً على طريق التقدم الأصيل نحو الاشتراكية. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الاستقصاءات السوسيولوجية، التي جرت في الاتحاد السوفيتي، تؤكد بأن الطبقات العليا تمثل إلى خيار «الديمقراطية التعددية على الطريقة الغربية» والسوق

المفتوح على الخارج، في حين أن الطبقات الشعبية تظل متمسكة بإنجازات «الاشتراكية» (أي العمل المضمن، الخدمات الاجتماعية، الاستقلال الوطني والملكية العامة). الطبقات الشعبية تطالب بأشكال من التخطيط في نفس الوقت الذي تطالب فيه بإشاعة الديمقراطية في النظام السياسي. ويبدو أن سلطة غورباتشوف تناور مع هذين التيارين المتناقضين اللذين لا يتحالفان إلا في مواجهة «المحافظين» (الذين لا يريدون أي تغيير). وبالمقابل نشير إلى أن ظواهر قريبة يمكن لحظها في يوغوسلافيا.

هل إن المصير المحتمل للبلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي هو أن تصبح «عالماً الثالثاً» عن طريق الخضوع اللامشروط لمقتضيات العولمة؟ أم أن الرأسمالية ستخرجها من مأزق الاشتراكية - كما تزعم الأيديولوجية الليبرالية - وستسمح لها بتطور سريع مشابه للبلدان أوروبا الغربية؟ ربما أن الأشياء هي كما هي عليه، فإنه من الصعب توقيع أن تتفادى دول شرق أوروبا الكارثة التي ستصيب طبقاتها العاملة من جراء انضمامها في النظام الرأسمالي كما هو قائم فعلياً. فالبنية الوطنية الموحدة التي أقيمت خلال السنوات الأربعين الأخيرة هي الآن على طريق التفكك لصالح توسيع الرأسمال الأجنبي (الألماني بالدرجة الأولى ثم الأوروبي، فالباباني، بالأميركي). وستتجدد البرجوازية المحلية مكانها دون ريب ولكنها ستندفع، مقابل امتيازاتها الاقتصادية، خصوصاً كومبرادوريا. وقد تجد، أيضاً، دعماً اجتماعياً لدى بعض الطبقات والفنانات الوسيطة الجديدة - الفلاحين الأغنياء والبرجوازية الصغيرة - كما هو الحال في العالم الثالث. أما الطبقات الشعبية فسيكلفها هذا «التكيف» تدهوراً حاداً في مستوى المعيشة، لا لفترة انتقالية قصيرة، كما يحاول أن يقنعهم بذلك القادة الجدد، وإنما بصورة ثابتة ومن البديهي أن تكون مشكلة بولونيا أو المجر، مثلاً، هي مشكلة بسيطة، في نظر أحد أخصائيي البنك الدولي؛ فهنا يتم الخل بتخفيض الأجور (دونما قياس للإنتاجية) بنسبة ٥٠٪ و بإشاعة نسبة تتراوح بحدود ٢٠٪ من البطالة. كيف ستواجه الطبقات الشعبية هذه التطورات الحتمية؟ من الصعب أن يقدم جواب. ولكن تخشى أن تنخرط هذه الشهـ ..، التي لا تخزن إرثاً ثورياً كبيراً، (فمنجزاتها الاجتماعية كانت معطاة بصورة أبوية من قبل أحزاب شيوعية وضعتها موسكو في موقع السلطة) في ردات فعل عفوية. ففي بولونيا مثلاً بدأ يرتسم نظام سلطوي (من نمط بيل سوتزكي قائم على دعم الكنيسة الكاثوليكية) يهدف إلى فرض الطاعة للرأسمالية، أو، كمثل آخر، ردات فعل ذات طبيعة قومية من الدرجة الثانية (يعنى أنها لا تضع الميمنتنة الغربية موضع التساؤل) وتكون قاعدة لدكتاتوريات «شعبوية» على المثال الذي عرفته هذه البلدان في الفترة الممتدة بين العشرينات والأربعينات من هذا القرن.

أما في الاتحاد السوفيatic فالامور أكثر تعقيداً. فطبيعة الأزمات الاجتماعية وتصور الأهداف، ودور هذا البلد كقوة عسكرية عظمى، واحتدام المشاكل القومية، كلها تراكم بصورة تتحدى كل التحليلات، حتى أكثرها اطلاعاً. يبقى أنه يمكن القول، بصورة حدسية، إنه إذا استطاع الاتحاد السوفيatic أن يجدد نفسه، أو أن تجدد روسيا نفسها، في حال انفجار الاتحاد، فهذا البلد سيستطيع أن يلعب بصورة راقية لعبة يندمج فيها الإصلاح السياسي الديمقراطي مع إدارة اقتصادية أفضل مع الانضواء في الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ في الوقت نفسه، على بنية المتمرزة على ذاتها، بل وتعزيزها لاحقاً. إن الطابع الاجتماعي لهذه التسوية الإيجابية، بين مقتضيات العولمة وضرورة الميكلة الداخلية، تقترب مما أسميه «التحالف الاجتماعي الوطني الشعبي»، الذي أنتجه ثورة سنة ١٩١٧ وسرعان ما تلاشى في الفوضى اللاحقة التي عممتها أيديولوجية «البناء الاشتراكي» المزعوم. إلا أن التاريخ، في إطار هذا الافتراض المفائل، لن يتوقف عند هذه المحطة. فمثل هذا النظام سيتطور، حتماً، إما باتجاه تبلور قطب رأسمالي كبير متطور (قطب جديد)، وإما باتجاه متابعة التحول ذي المضمون الاجتماعي التقدمي.

إلا أن هذا الاحتمال المفائل ليس الاحتلال الوحيد الممكن. التطور اللاحق للاتحاد السوفيatic لن يرتسם بوضوح إلا بعد خروجه من الفوضى الراهنة، وهي فوضى تهدى أن طول وتهنىء بأن تنتهي بتراجع تاريخي من الصعب تجاوزه لاحقاً. فإذا ما انتصرت الأوهام، المذهلة المنتشرة بشأن «السوق» و«الغرب»... إذا ما انتصرت هذه الأوهام على أي اعتبار آخر فمن الصعب تجنب خطر تحول هذا البلد إلى جزء من العالم الثالث، أي عودة روسيا إلى ما قبل سنة ١٩١٤، المتخلفة والتابعة. وفي هذه الحالة سينفجر الاتحاد بالضرورة. وفي حال إصرار الروس على أورويتهم لن يجد سكان القوقاز وأسيا الوسطى مكاناً لهم في هذا الاتحاد.

وعلى العموم تصدمنا تلك السذاجة المذهلة التي قادت إليها عملية التجهيل السياسي، أو اللاتسيس، المفروضة من قبل النظم الالاديقراتية في أوروبا الشرقية. فالمجاهات على «النومنكلاتورا» وهي البعيدة عن أن تكون تعبراً عن رفض اشتراكي للأمتيازات، تتجاهل بأن الطبقة التي تطمح لأن تتشكل بوصفها برجوازية هي الطبقة التي تشكلها هذه النومنكلاتورا تحديداً. وهذه المجاهات تتجاهل حقيقة أن الامتيازات التي كانت تتمتع بها هي فئات ضئيل بالمقارنة مع الامتيازات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، وأن هذه النومنكلاتورا تحديداً تطمح الآن للوصول إلى هذه الصيغة البرجوازية الأكثر رفاهية.

والمبادرة إلى «التغيير» في الشرق تُتَخَذ من قبل الطبقة القائدة نفسها، أي من فوق، فهذه الطبقة المتشكلة على قاعدة «الدولة»، التي كانت أداة إدارة التناقض الرأسى - الاشتراكي في البنية الوطنية الشعبية، تتمىّز الآن أن تخلص من مضائقات البعد الشعبي للنظام وتجهه بوضوح نحو الخيار الرأسى. وعملية «المدم» التي تجربها هذه الطبقة في أسس النظام وتدهش بها المعلقين الغربيين لا تدهشنا نحن. لأنها هي النهاية المنطقية لتحولها الذي سبق أن استشفه ماوتسى تونغ. ففي هجومها على نظامها نفسه تستعيد هذه الطبقة لحسابها كل مقولات الأيديولوجية البرجوازية في نقد الاشتراكية، ولكنها تتجنب القول بأن هذا النظام الذي تخل عنـه كان فعـلاً للغاية لأنـه سمع لها، تحديداً، بأنـ تتشـكل في طبـة برجوازـية.

أما مشاكل الصين فتطرح بدورها وفق تعابير خاصة. لأن المنجزات الاقتصادية لهذا البلد ظلت، منذ الخمسينات، إيجابية كما رأينا فيها سبق. إلا أنه لا يجب تسجيل هذه النجاحات في حساب سياسة الانفتاح، التي انتهـجـها دينغ هـسـياـوـيـنـغـ وـخـيـارـهـ باـجـاهـ اـنـفـاتـحـ رـأـسـاـيـ دـاخـلـيـ وـخـارـجـيـ، من دون إشـاعـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ (وـهـوـ النـمـوذـجـ الـذـيـ يـكـنـ أـنـ تـؤـدـيـ إـلـيـ هـذـهـ السـيـاسـةـ منـطـقـيـاـ، وـيـذـكـرـ بـنـمـوذـجـ كـوـرـيـاـ الـجـنـوـبـيـةـ وـنـايـوـانـ)، وـهـوـ خـيـارـ الـذـيـ يـدـعـمـهـ الغـرـبـ بـحـامـسـ).

ولا بد هنا من دفع التحليل نحو التركيز على طبيعة التغيرات، التي أجريت بعد سوت ماو، وعلى المشكلات التي يطرحها المستقبل. وأسجل هنا، على عكس ما يؤكـدـ خـصـومـ المـلـوـيـةـ الدـارـجـةـ، بـأـنـ النـمـوـ الـاقـتصـادـيـ فـيـ المـراـحـلـ الـمـتـعـاقـبـةـ خـلـالـ حـيـاةـ ماـوـ كـانـ غـرـباـ شـدـيدـاـ وـأـكـثـرـ تـواـزـنـاـ عـلـىـ المـدـىـ الطـوـيلـ، وـذـلـكـ بـفـضـلـ الـجـهـدـ الـمـتـوـاـصـلـ، الـذـيـ بـذـلـ منـ أـجـلـ تـنـظـيمـ جـمـاعـيـ (فـيـ عـمـلـيـاتـ الـرـيـ وـالـشـجـيرـ مـثـلـاـ)، بـصـورـةـ مـتـنـاسـقـةـ بـيـنـ مـخـلـفـ مـنـاطـقـ الـصـينـ. وـمـنـ الـمـعـرـوفـ أـنـ تـسـرـيـعـ النـمـوـ الزـرـاعـيـ الـذـيـ جـرـىـ وـفـقـ سـيـاسـةـ بـيـنـ الـجـدـيـلـةـ قدـ أـعـطـيـ نـتـائـجـ لـامـعـةـ فـيـ الـظـاهـرـ، فـيـ النـصـفـ الـأـوـلـ مـنـ الـثـمـانـيـنـاتـ. إـلـاـ أـنـاـ كـانـتـ نـتـائـجـ بـلـ آـفـاقـ لـأـنـاـ قـامـتـ عـلـىـ حـاسـبـ السـيـاسـاتـ الـطـوـيـلـةـ الـأـجـلـ، كـذـلـكـ تـرـكـ النـمـوـ الصـنـاعـيـ فـيـ الـمـنـاطـقـ السـاحـلـيـةـ وـحـدـهـاـ غالـباـ. مـنـ نـاحـيـةـ ثـانـيـةـ، لـاـ بـدـ مـنـ القـولـ إـنـ السـتـرـاتـيـجـيـةـ المـلـوـيـةـ كـانـتـ قدـ بـلـغـتـ ذـرـوـتـهاـ فـيـ نـهاـيـةـ السـبـعينـاتـ وـأـصـبـحـ مـنـ الـمـسـتـحـيلـ الـاسـتـمرـارـ بـهـاـ إـلـاـ مـاـ لـأـ نـهاـيـةـ. إـلـاـ أـنـ خـيـارـاتـ بـيـنـ الـلـاحـقـةـ كـانـتـ تـحـمـلـ تـنـاقـصـاتـ عـدـيـدةـ ظـلـ حلـهاـ مـوـضـوعـ الـأـزـمـاتـ الـمـفـتوـحةـ وـالـكـامـنةـ الـقـائـمةـ. إـحـدىـ هـذـهـ التـنـاقـصـاتـ تـبـدوـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـمـدـينـ الـتـسـارـعـ الـذـيـ يـأـتـيـ مـبـكـراـ جـداـ.

والتشكيك، الذي تمارسه الحركة الديمقراطية تجاه سياسة بـيـنـ، يظل ملتبـساـ بـسـبـبـ أنـ هـذـهـ الحـرـكـةـ قـدـ جـمـعـتـ، فـيـ الـفـوـضـيـ، أـقـلـيـةـ مـمـثـلـةـ بـقـوـةـ فـيـ دـاخـلـ الـفـئـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الطـاحـةـ،

بصورة مكشوفة، إلى العودة إلى الرأسمالية، وأكثرية في الرأي العام الشعبي (بعضها يدعى الترام الماوية) ترفع صوتها ضد النتائج الاجتماعية التي أدت إليها التطورات الرأسمالية في مرحلة بيمنغ. ووسائل الإعلام الغربية لم تقدم أية إضافة على هذه الحركة عندما وصفت قمعها بأنه عودة إلى الماوية الممزوجة بالستالينية. في حين أن وسائل الإعلام هذه قامت بدورها كاملاً عندما دعمت الخيار الرجعي المتمثل بـ «إعادة بناء الرأسمالية» حتى ولو جرى ذلك على حساب الديمقراطية.

ومهما تأول متقددو الماوية وخصوصها فإنها تظل غريبة عن أن تكون عودة إلى الستالينية. على العكس من ذلك لقد حاول ماو أن يوجه نقداً سارياً إلى الماضي السوفيتي عندما اتهم المؤتمر العشرين بأنه تحضير للعودة إلى الرأسمالية وبأنه نقد يمفي لهذا الماضي. هل أثبتت الواقع أن ماو كان على خطأ؟

العالم الثالث: «منطقة عواصف دائمة»

لقد رأينا أن العولمة بالمفهوم الذي يقدمه المدافعون عن التيار السائد، أي العولمة دون تقديم تنازلات للاستقلالية الوطنية، تعني بصورة أكيدة الفقر المزمن لأكثرية البشرية وحرمانها. فتوحيد العالم عن طريق السوق سيحمل، حتماً، انفجارات عنيفة يظل معها العالم الثالث، وعلى الأخص المناطق شبه الطرفية، منطقة عواصف. وفي المستقبل ستقدم الأوضاع الموضوعية في بلدان الشرق خطوط تماثل كبيرة مع العالم الثالث.

بالنسبة لبلدان العالمين الثالث والرابع - الأطراف الحقيقة والمجتمعات المهمشة بالتوسيع الرأسمالي - إذا كان من المستحيل أن يحصل في إطار الرأسمالية، تطور قادر على تلبية الحاجات المادية لجموع الفئات الشعبية للأمة، فإن خياراً آخر للتطور سيفرض نفسه خارج إطار الخضوع للإلتزامات العامة. وهذا هو المعنى الحقيقي لمفهوم فك الارتباط. فهذا الأخير ليس وصفة جاهزة وإنما خيار مبدئي. خيار فك الارتباط بين مقولات عقلانية الخيارات الاجتماعية الداخلية وبين المقولات التي تسيطر في النظام العالمي. أي قوى تدعى إلى التحرر من إلزام القيمة العولمة وإحلال قانون قيمة ذات بعد وطني شعبي مكانتها. وإذا كانت البرجوازية عاجزة عن فك الارتباط، وإذا كان التحالف الشعبي وحده القادر على الاقتناع بهذه الضرورة الختامية لأي مشروع تطور، فإن الحركة الداروينية الاجتماعية يجب أن تقود إلى أن يرسّم هذا المشروع الشعبي في أفق لا نجد له تسمية إلا الاشتراكية. والاشتراكية هنا، تفهم بكونها مشروعًا للمجتمع منفتحاً على الدوام، وليس واقعاً جرى بناؤه هنا أو هناك.

ولا يبقى سوى تقليده. إن التطورات الجارية في الاقتصاد وفي التنظيم السياسي والاجتماعي. على المستوى العالمي، لا تخفف من طبيعة الاستقطاب المتبعة من الرأسمالية القائمة بالفعل، لأنها تقدم إدانة أكثر عمقاً للتناقضات التي يعبر عن نفسه من خلالها. إن سياسات الخصوص لتوحيد العالم على قاعدة السوق - التي تسمى «التكيف في الأطراف»، والتي اعتبرها وحيدة الجانب» - لا تستطيع أن «تحيد» الاستقطاب الجديد، ولا تشكل بالتالي خياراً مقبولاً للقطيعة الوطنية الشعبية التي تفرض نفسها الأن أكثر من أي وقت مضى. فالبرجوازيات الوطنية في العالم الثالث، التي استغلت ووظفت لصالحها حركة التحرر الوطني، قد تحولت بصورة واسعة إلى كومبرادوريات عن طريق تحول النظام العالمي نفسه. ولهذا السبب أصبحت عاجزة عن تحرير العولمة الجديدة في مصلحة بلدانها.

والتناقض حاد جداً بين خيار «العولمة دون تنازلات» وبين خيار المحافظة على الاستقلالية الوطنية (وهو ما أسميه في شروطنا الراهنة بفك الارتباط)، ولا يمكن أن يوجد إجماع حول هذه المسألة كما هو حال الإجماع في الغرب. فالمصالح الاجتماعية، هنا، تقع في حالة من الازم في حين أن هذه الأزمة تصبح أخف وطأة في الغرب. هناك إذاً معياران: الطبقات المسيطرة تقول نعم للعولمة، وهو ما أسميه هنا، بالكومبرادورية، لأنها تفترض تكيفاً سلبياً، بعض النظر عن كون ذلك نجاحاً أو فشلاً في معايير البنك الدولي. إنها تقول نعم بكل بساطة لأنها صاحبة مصلحة حقيقة في العولمة، أكان ذلك من منظور الدخل أو منظور السلطة. إلا أن الطبقات الشعبية، التي هي ضحايا هذه العولمة، ستظل تتغاضى حتى تفرض خيار الموضوعي الضروري، الخيار الوطني الشعبي.

إن المشاكل الأساسية للعالم الثالث تظل دون حل في منطق التوسيع الرأسمالي، كما كانت عليه مشاكل روسيا سنة ١٩١٧. ولهذا السبب فإني أضع ثورات الماضي والثورات التي ستأتي، وكانت تسمى نفسها اشتراكية أم تحريرية وطنية، في نفس العائلة الكبرى للرفض الوطني الشعبي للرأسمالية القائمة بالفعل. في هذا الخيار، أيضاً، يبقى العالم الثالث أيضاً، منطقة عاصفة. ولا شك أن الطبقات الشعبية، ضحايا الرأسمالية القائمة بالفعل، ما زالت في لحظة الضياء التي تلي لحظة الاستنفاد الذي بلغته حركة التحرر الوطني القديمة. وإنه من الصعب أن تُستشرف المرحلة الملمسة القادمة في الثورة الشعبية المستمرة التي تهدد بتفجير العولمة في أطراف النظام الباقي، «منطقة العواصف».

في الراهن وفي المستقبل القريب تظل أجوية شعوب العالم الثالث، كأجوية غيرها،

فاصرة. فالتعييرات الثقافية، التي عادت إلى رفعها الحركات الدينية الأصولية هنا وهناك، هي عوارض للأزمة وليس أجوية ملائمة على تحدياتها. يتقدم التاريخ أبطأ مما نشهي.

هل من جديد في افق الغرب؟

لا شك أن خيار العولمة يهيمن على المسرح في الغرب ولا يواجهه احتجاج فعلي لا من قبل الطبقات العاملة ولا من اليسار الرسمي. والسبب ببساطة هو أن نتائج هذه العولمة لا تتحمل بعد المأساوي الذي تحمله في الأطراف. فهنا، وإنماً كانت التباينات، لا شيء مأساوياً على المستوى الاجتماعي. بالطبع، إن خياراً خاصاً - كما يمكن أن تكون عليه السوق الأوروبية المشتركة إذا خلت من عملية اندماج اجتماعي وسياسي - يمكن أن يهمش مناطق طرفية فقيرة في أوروبا: بطالة كثيفة في إستوريا الإسبانية، تراجع في اليونان... إلا أن أوروبا تستطيع أن تتصدى سياسياً لهذه السلبيات وتستطيع أن تحول شواطئ المتوسط إلى مناطق للاستراحة لرواد الشهال، وتستطيع، وبالتالي، أن تستقبل هنا العمال الجدد المهاجرين من المناطق المفقرة.

مع ذلك، لا يوجد أي سبب لاستثناء الغرب من النقاش الدائر حول آفاق الاشتراكية. لا يوجد أي سبب يسمح بتجاهل الحركة العمالية التي فرضت إنجازات الاشتراكية الديمقراطية المتقدمة، وبالطبع لا يوجد سبب لتجاهل إنجازات الغرب الديمقراطية. ولكن من لا يتقدم يتراجع. والتقدم الاشتراكي في الغرب يفرض التحرر من الاستلاب الاقتصادي ومن صنمية التعددية الديمقراطية في الشروط التي تمارس بها.

إن الوعي بالبيئة البيئية المتبدلة قد قفز إلى موقع الخصوص الذي لا غبار له بعد الآن. وإن ذلك ليدعو إلى التفاؤل. ولكن يبقى بأن مبادئ الرأسمالية ذاتها عاجزة عن إدارة مستلزمات ذلك. لأن السوق هو مجموع الأوليات العاملة على مدى قصير (15 سنة كحد أقصى)، في حين أن المفاعيل البيئية لتطور القوى المنتجة (مشكلات الأوزون وغيرها) تقع في أفق يمتد إلى مدى عصر أو أكثر. من هنا يبدو أنه من المستحيل تجنب الكارثة دون الموافقة على مبدأ التخطيط العقلاني (وهو تعبير ترفضه المفاهيم الدارجة) الذي يتجاوز السوق بعيداً. ومن العبث أن يظن أنه من الممكن مواجهة هذه المشكلة عن طريق «تقليل المصروف الخارجية». بل من الممكن أن نتساءل عما إذا كان المبدأ الديمقراطي المعروف (النظام الانتخابي) قادراً على إدارة بيئية كوكبنا بصورة مقبولة. وكثير من الأيكولوجيين يغذون ازدواجية خبيثة عندما يحملون التناقض الملائم للنظام. فمن جهة أولى لا تملك الطبقات العاملة - حتى في الغرب الديمقراطي - الكلمة الفصل في القرار الاقتصادي، ومن جهة ثانية لا تشعر

بلدان العالم الثالث بأي مسؤولية حقيقة في المشكلة البيئية الأرضية.

وعملية تكشف الاتصال الجاربة في إطار الرأسمالية، القائمة فعلياً كنظام عالمي، لا تشكل عنصر تحرير وديمقراطية وإنما العكس. والمراقب الذي لا يعيش باستمرار في الحياة اليومية الغربية يظل مأخوذاً بحالة الجلد التي تمارسها وسائل الإعلام المهيمنة على الناس وتقوفهم. ففي جميع البلدان يفرض الإجماع على الليبراليين والمحافظين والاشتراكيين التزام مواقف متسائلة في كل القضايا الكبرى. والتعددية التي تکال لها المدائح بوصفها مرادفاً للديمقراطية تُفرغ من كل مضمون عندما تبرز التباينات التافهة بين المتنافسين من أفراد الطبقة السياسية، بصورة اصطناعية. وفي حين تُرفع عالياً رأية «نهاية الأيديولوجيات» يشهد الغرب خضوعاً مريعاً لخطاب أيديولوجي متفرد كما لم يكن متفرداً من قبل.

وإذا أشير إلى الاختراقات البارزة التي يحققها الوعي الاجتماعي الغربي (مثل المقولات النسائية، والتطلعات إلى رحاب «التجارية»...) اعتقاد من الضروري أن أعتبر عن تحفظات بشأن مدى هذه الاختراقات. لأنها تظل قابلة «للامتصاص» من قبل نظام رأسالي في الجوهر، وإمبريالي في علاقاته بالأطراف.

وأياً يكن الأمر فإن الخيار المبدئي الملائم للعولمة يرمي بكل ثقله السلبي على الغرب. وفي هذه الشروط يأخذ بعد الجيوسياسي للمشاكل أهمية خاصة، لا من ناحية كون الأمم ستظل تشكل الأدوات الفاعلة في التاريخ، وإنما فقط من ناحية كون الجغرافيا السياسية هي التي تحدد إطار النضالات الاجتماعية والسياسية، وتعطي، لنهاياتها الممكنة حظوظاً متفاوته.

حتى الآن ظلت أوروبا السوق الأوروبية المشتركة تشكل الإطار الجيوسياسي للعولمة المتزايدة العمق والمقبولة من جانب جموع الرأي العام. إلا أنه يلاحظ في هذا الإطار أن البسار الأوروبي تراجع عما كان يفترض أن يكون دوره: أي النضال ضد الخيار البعيري (السوق المشتركة للرأسمال) وبفرض أوروبا الاجتماعية. وانضواء الاشتراكية الديمقراطية للطروحات الليبرالية يكسر هذه المزيمة. إن نقص الجرأة، حسب تعبير آلان ليبيتز، لا يدشن أي شيء مفيد في المستقبل القريب^(٢). وهذا التحدي الأول لم يكن قد رفع بعد حتى بدأت تلوح جملة تحديات جديدة. واضعة موضع الشك خيار بناء السوق الأوروبية المشتركة، كما أشرت سابقاً. وفي هذه الظروف سيكون مستقبل الاشتراكية في الغرب الأوروبي رهناً بتحول الروابط الجديدة بين

(٢) آلان ليبيتز، 1985 L'audace ou l'enlisement، Paris

الدول الأوروبية. لا شك أن الاستقطاب الثنائي الأيديولوجي المنبع عن الشورات الاشتراكية منذ سنة 1917 سيجري إلغاؤه إذا استطاعت الرأسمالية أن تعيد بناء نفسها في بلدان شرق أوروبا. ومثل هذا التحول الذي ترغب بإجرائه بعض قوى اليسار الغربي، بسبب عدائها للشيوعية، سينتهي حتماً بتراجع طويل للتطورات الاشتراكية في أوروبا لأنها لن تم إطلاقاً في صالح انطلاقة الاشتراكية - الديمقراطية بل في صالح اليمين. على العكس من ذلك فإن تعمق التحولات الوطنية الشعبية في بلدان أوروبا الشرقية يمكن أن يساهم في استعادة الوعي الاشتراكي في الغرب لدوره. و يبدو لي أن الفرضية الأكثر توافقاً مع قضية الاشتراكية هي تلك التي تبنت عن خيار «البيت الأوروبي المشترك» الذي يقترحه غورباتشوف. لكن هذا الخيار ما زال مرفوضاً من قبل اليسار الأوروبي الغربي نفسه.

إن المحور المركزي الذي يقرر حتماً مصير الاشتراكية في الغرب هو ذلك الذي تحدده علاقات الجنوب - الشمال. ولا شيء جديد هنا بالنسبة لنا. فالأطروحة المركزية عندنا تقوم على وعي بعد المحدد في التاريخ، بعد الذي يشكله الاستقطاب النابع من التوسع الرأسمالي العالمي. وقد غُيّب تناقض الغرب - الشرق المتآزم لبعض الوقت التناقض الآخر، الأكثر جوهريّة، الناتج عن هذا الاستقطاب، تماماً كما كانت الأزمة بين الدول الامبرالية قبل سنة 1914 تحمل مقدمة المسرح المباشر. إن تخفيف حدة الأزمات الداخلية في الغرب والتناقض شرق - غرب يزافق مع عودة العداء تجاه شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الذين هم ضحايا التوسع الرأسمالي. مؤشرات عديدة تدل اليوم على هذا التحول التراجمي: مثل انتعاش العنصريات والفظاظة الاستعمارية، كما في ذلك «تحوّل» قواعد حلف شمال الأطلسي التي أصبحت توجه أسلحتها باتجاه الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، كما ثبت حرب الخليج ذلك للجميع.

كيف يمكن أن تتفاءل بحصول اختراقات تقدمية في الغرب في هذه الشروط؟ التقدم الاجتماعي، بالمعنى الواسع والماهير للكلمة، يفرض تحولاً بالتجاه بسط هيمنة عالم العمل، إذا ما استعدنا مرة أخرى أطروحة الان ليسرت التي اتفق معها تماماً. حتماً ليس هذا هو الطريق الذي يجري سلوكه الأن، وحقى أن فكرة مثل هذا الخيار هي فكرة غريبة على الاشتراكية الديمقراطية، مثل غرابة فكرة العلمنة على الإسلاميين! وإذا لم يُعد النظر جذرياً في علاقات شمال - جنوب أبداً نصل حقيقة إلى مفهوم «الاشتراكية الامبرالية»؟ هذا النقد الذي وجهته الماوية في زمانها إلى النموذج السوفيتي يأخذ الأن قوة مضاعفة. لأنه، بالمقارنة مع المحاولة الامبرالية السوقية - التي كانت تخفف منها نقاط الضعف في النظام والتقليد الأيديولوجي

«الأعمى» الذي استمر، على الأقل على المستوى الخطابي - تبدو نفس المحاولة في الغرب، الذي هو أكثر فاعلية ويستند إلى تقليد أوروبي التمركز، بل وعنصري أكثر خطراً على مستقبل البشرية بما لا يقاس. أفلا يوجد اليوم مؤشرات تذهب في هذا الاتجاه؟ إن المدح الذي يكيله ليبيرتzer لسياسة النقابات الألمانية (التي تقود برأيه نحو هيمنة العمل) تستدعي من جانبي تحفظات قاطعة. فإني أرى هنا تحديداً انطلاقاً لهذا التحول نحو «الاشتراكية» - «الإمبريالية». والانسحاب الألماني من المشروع الأوروبي لصالح خيار التوسيع نحو الشرق، الأمر الذي قدمت تحليلاً له فيما سبق، يمضي في هذا الاتجاه بصورة مستقيمة.

الاشتراكية أو البربرية

إن حدود العولمة الرأسمالية الجديدة المحتملة تظل إذا ملتبسة وغير مستقرة. وستأخذ صيغتها المتلورة من الأزمات التي ستستمر بالضرورة على الرغم من الخطاب الأيديولوجي للبيرالية. بداية نشير إلى أنه حتى لو افترضنا بأن القوى القومية والاجتماعية المتصارعة ستقبل المقوله العبئية التي تدعى هذه القوى للتضحية بمصالحها الحيوية من أجل الخصوص لمنطق «العولمة عن طريق السوق»، فإن العالم الذي يعاد بناؤه على هذه الصورة سيكون عالمًا مربعاً حقاً. وسيظل هذا العالم مفتوحاً على احتلالات مختلفة بحيث لا شيء يبرر التخلّي عن فكرة مشروع شامل أفضل وعن النضال من أجل تحقيقه. والأمر هنا لا يتعلق بأي إرادوية ذاتية. لأن الخيارات السياسية التي تستشرف المشروعات المستقبلية هي جزء وثيق الصلة بالموضوعية التاريخية.

إن الاستراتيجية الوحيدة التي تحمل بالنسبة للقوى التقدمية معنى عالمياً، ويمكن على أساسها بعث روح جديدة في أممية لشعوب المناطق الثلاث (الغرب - الشرق والجنوب) يجب أن تدرج في أفق بناء عالم متعدد الأقطاب، تواصل فيه المناطق المكونة له بطريقه مرتنة تسمح بوضع سياسات خاصة تعلّمها حقائق ومستويات التطور الموضوعية.

ويجب الاعتراف، بداية، بأن المشاكل التي تواجه شعوب العالم هي مشاكل مختلفة من منطقة إلى أخرى. ويجب أن يكون النظام العالمي متوفراً على مدى من الاستقلالية يسمح للشعوب بتحقيق مصالحها. يجب إذا مصالحة «التبعية المتبادل الشاملة» مع هذا القلق المشروع على الاستقلالية. يجب استبدال منطق التكيف الوحيد الجانبي من قبل الضغفاء من أجل استمرار التوسيع في صالح الأقوياء بمنطق التكيف المتبادل والمتشدد الأطراف.

والتعددية القطبية تعني بالنسبة لبلدان الشرق والجنوب اتباع سياسات تطور قائمة على

مفهوم ذلك الارتباط بالمعنى الذي أعطته لهذا المفهوم (أي إخضاع العلامات الخارجية لمقتضيات التقدم الداخلي وليس العكس، العكس الذي يشكل جوهر التكيف الوحيد الجانب على أساس السوق). هذه الاستراتيجية تقع في أفق الاختراقات المحتملة باتجاه الاشتراكية (عبر الديمقراطية وعبر تعميق محتواها الوطني الشعبي) لا في أفق «إعادة الرأسالية» في بلدان الشرق وفي البلدان التي رفضت الكومبرادورية في الجنوب.

ومن الممكن لهذه الاستراتيجية أيضاً أن تسهل التطور التقدمي في بلدان الغرب عن طريق فتح آفاق «التجارية»، وعن طريق إصلاحات تهدف إلى جعل الإدارة الاقتصادية إدارة اجتماعية بصورة متزايدة. وهي استراتيجية تدرج، بالنسبة لأوروبا، في خيار التقارب بين الشرق والغرب. التقارب القائم على احترام تنوع الأوضاع، نقضاً للرؤيا العدوانية السائدة والقاضية.

وفيما يتعلق بالعالم الثالث تحديداً، فإن هذه الاستراتيجية تعطي الأفضلية لمفهوم التقدم في تنظيم القوى المنتجة، ولو كان ذلك على حساب «التنافس العالمي» المباشر. إذ إنها تطرح في أولويات جدول الأعمال أهداف الثورة الزراعية، منظوراً إليها من زاوية الحد الأقصى من العدالة، وبطريقة تسمح بتقليل عمليات التمدين الخارجية عن المراقبة، والأخذ بالاعتبار الحدود الضيقة للهجرة العالمية. كما تضع في الأولويات أهداف تحويل النشاطات غير الرسمية، المستمرة والتابعة، إلى اقتصاد شعبي انتقالي. وهي استراتيجية تدعى إلى مزاوجة فعالة بين التخطيط والسوق، الأمر الذي يشكل قاعدة لديمقراطية محرص على مضمونها الاجتماعي الشعبي. ورؤيا عالم متعدد الأقطاب تعطي لمناطق وبلدان العالم الثالث هاماً من الاستقلالية ما زال وسيقى مرفوضاً في نموذج توحيد العالم عن طريق السوق وحده، ومروضاً في نموذج الأقلمة التي تقودها الأقطاب المنظورة والمتنافسة.

وأقول أخيراً بأن بناء عالم متعدد الأقطاب يفتح آفاقاً لاختلافات اشتراكية جديدة يفترض الوعي العميق للبعد الثقافي الكوني لمشروع المستقبل. وقد اقتربت في مكان آخر نقداً مزدوجاً على هذا المستوى للمركزية الأوروبية وللثقافية القومية التي تشكل وجهها الآخر^(٣). إن الليبرالية، التي تندفع الآن بكامل طاقتها، ستنهار تحت ثقل التناقضات التي تراكمها. ولكن إذا لم تكن شعوب الغرب والشرق والجنوب مستعدة لهذا الأمر فالأسوأ يظل موضع الخشبة. وأفضل وسيلة لتجنب هذا الأسوأ هي بالحفاظ على التقليد الاشتراكي حياً ونابضاً. وسيظل تحدي المستقبل، القائم أكثر من أي وقت مضى، هو الاشتراكية أو البريرية.

L'Eurocentrisme. op cit., chap. II

(٣) أمين، سمير:

التحدي الديمقراطي

١ - منذ عدة سنوات ترسم في مختلف مناطق العالم حركة واسعة من أجل إشاعة الديمقراطية في النظم السياسية. ويدل اتساع هذه الحركة على طبيعتها غير القابلة للارتداد. في بلدان الشرق، بدأت هذه الحركة تفرض نفسها على الأنظمة بوصفها حركة ديمقراطية. وعلى الأنظمة منذ الآن أن تأخذها بعين الاعتبار، أن تكيف معها، مع متطلباتها، أو أن تقضي على نفسها. في بلدان العالم الثالث الرأسالية لم تكتسب المطالبة بالديمقراطية، على العموم، نفس البعد الشعبي وظلت حتى الآن محصورة في الفئات الوسطى وبعض قطاعات المجتمع المدني المنظم، النقابات، مثلاً. ولكن حتى على هذا المستوى الضيق تشير الحركة إلى قفزة نوعية في اختراقها للوعي الديمقراطي. إلا أن هذه الحركة الديمقراطية قد ظهرت متزامنة مع المجوم الشامل في صالح تحرير «قوى السوق» وترافق مع إعادة الاعتبار للأطروحات الإيديولوجية القائلة بالتفوق المطلق للملكية الخاصة ويشروعية اللامساواة الاجتماعية ويوقف العداء الشامل من الدولة... إلخ. وتزامن هاتين الحركتين بصفتها على عصرنا طابعاً من التشوّش العميق. فالجرس المسيطر الذي توقعه حملة إعلامية لا سباق لها في التاريخ، وبختق بصورة منهجة كل الأصوات المخالفة، هذا الجرس ينبعث من تأكيد بسيط، فظ، وحيد الجانب، ويبدو كأنه بدائي: هو اعتبار الديمقراطية نتاج ضروري وطبيعي للخضوع لعقلانية السوق المعولمة.

وبالمناسبة، فالمفهوم العمم للديمقراطية يجري، إفارقاه، كما أشرت سابقاً، برويا تحويلية تنفي دور العمليات الثورية في التاريخ. فالثورات، كما يحلو للتبارات المهيمنة حالياً أن يقول، لم تنتج أي إيجابي. فهي تنطوي على كثير من العنف العني لكي تؤدي في النهاية إلى ما كان من الممكن الوصول إليه فيها لو تركتقوى التحويلية الكامنة تعمل وفق طبيعتها الخاصة.

وممارسة هذه الديمocratie الضابطة للنظام الاجتماعي (غير العادل بالضرورة) تشكل، وفق المفاهيم نفسها، «نهاية التاريخ». الأمر هنا يتعلق، إذاً، برأياً لاتاريخية تبني القطعة النوعية التي مثلها بدوره نفي هيمنة الميتافيزيقيا الخرافية. وهي تبني كذلك دور الحركة العالمية الذي لم يفرض الديمocratie السياسية بالتدرج وحسب، وإنما انتزع حقوقاً اجتماعية هامة. إن بسط هيمنة مختلة لعالم العمل المأجور في الغرب تعني، كما ناقشت سابقاً، بأن المعركة الهدف لتعميق الديمocratie ما زالت بعيدة عن نهايتها. وربما لم تبدأ فعلياً بعد.

٢ - من وجهة النظر هذه يبدو العالم المعاصر والرأياً المستقبلية لتجاوزه كأنها نتيجة الثورات الثلاث المعاصرة الكبرى: الفرنسية والروسية والصينية. وأنا أعطي أهمية نوعية، متقدماً في ذلك مع فالرستاين، للقطيعة التي دشنتها الثورة الفرنسية^(١). لأن هذه القطيعة أحلت مشروعية زمنية للعمل السياسي والاجتماعي محل المشروعية الدينية الخاصة بما أسميتها الأيديولوجيات الخرافية. ودشنت وبالتالي التحولات اللاحقة، وكانت تلك ذات الطبيعة الديمocratie البرجوازية أو التحولات الاشتراكية. وشعار كومونة باريس سنة ١٨٧١ «لا الله ولا القيصر ولا الخطيب» ليس شعاراً مولوداً من الصدفة وإنما ينبع من شعار ثورة سنة ١٧٨٩ «حرية، مساواة، أخوة» ويدفعه إلى الأمام.

ووضع النقاط على هذا الجانب الأيديولوجي، في الثورة الفرنسية، يسمح بالتشكك في مفاهيم الثورة والديمocratie البرجوازيتين نفسها. إن تحديد الصراع الطبقي الأساسي في غضون إنتاج ما يضع المستثمرين والمستثمرين في مواجهة بعضهم: هنا فلا حرون ضد إقطاعيين وهناك عمال ضد رأس الماليين والثورة البرجوازية تصبح وفق هذا المنظار ثورة فلاحية بالضرورة في حين تصبح الثورة الاشتراكية ثورة عمالية. إلا أن الرأسمالية لم تلغ الاستهار الإقطاعي لتبديله مجتمع مساوٍ (الأمر الذي كان هدف النضالات الفلاحية). فيما يُبني قام على قاعدة شكل جديد من الاستهار لم يكن بوسع الفلاحين تصور احتفاله. وتشكل المجتمع الرأسمالي الجديد، وتشكلت الطبقة البرجوازية، جزئياً على هامش أو خارج المجتمع الإقطاعي نفسه (المكون من إقطاعيين وفلاحين)، وجزئياً في داخل الريف وبين الفلاحين عبر التمايزات الجديدة بين فلاحين أغنياء وآخرين محروميين من الأرض، التمايزات التي أنتجتها الروابط التجارية الأخذنة في الاتساع ومدعومة من جانب النضالات الفلاحية. ومن

(١) فالرستاين، إيمانويل: في كتاب: أمين، أريجي، فرانك، فالرستاين: *Le grand tumulte, La Découverte* 1991.

المعروف أن هذا المجتمع الرأسمالي الجديد قد نضج ببطء في قلب «الأنظمة القديمة»، في النظم الاجتماعية - السياسية «الاقطاعية» بجوهرها. فما يشكل الثورة البرجوازية إذا هي اللحظة السياسية التي تطبع إزالة هذا «النظام القديم»، وإنشاء نموذج جديد للتنظيم يؤمن الأفضلية السياسية للطبقة الجديدة المسيطرة اقتصادياً. الثورة البرجوازية ليست نقطة انطلاق التطور الرأسمالي وإنما هي توجيه.

وهكذا فإن التقاطع بين الثورة الاجتماعية الفلاحية وبين الثورة السياسية البرجوازية لم يوجد إلا في حالة تاريخية واحدة هي الثورة الفرنسية (الذى تشكل هذه الثورة، الثورة الفعلية الوحيدة في المرحلة البرجوازية من التاريخ). ومن الواقع هنا أن البرجوازية كانت مجردة على التحالف مع جماهير الفلاحين المتفضضة. وقبلات هذا التحالف، تندمه الجندي أو تراجعاته، أعطت ملامح المراحل المختلفة للثورة ذاتها. لم يوجد مثل هذا التقاطع في أي مكان آخر حتى في إنكلترا حيث أجهضت الثورة الفلاحية - البرجوازية الجذرية في منتصف القرن السابع عشر وأخلت المكان «للثورة المجيدة»، التي لا تتمتع بالشيء الكثير من المجد، في نهاية القرن. ولا حتى في أميركا الشمالية حيث كان التحرر من نير الاستعمار خطوة سياسية دون بعد اجتماعي ثوري لأنها ثبّتت سلطة المجتمع التجاري المشكّل منذ الأساس في إنكلترا الجديدة (ومن المعتبر هنا الإشارة إلى أن الثورة الأمريكية لم تطرح مسألة العبودية على بساط البحث). ولم يحدث ذلك على الأخص لا في إيطاليا ولا في المانيا ولا في اليابان. فالقاعدة العامة إذاً هي أن الرأسمالية تطورت دون ثورة فلاحية حتى عندما أسهمت النضالات الفلاحية في هذا التطور أو رسمت بعضها من ملامعه الخاصة. إلا أن أيّاً من هذا لم يحدث من دون «ثورة زراعية». بمعنى تكونُ برجوازية زراعية، قوامها في الأغلب كبار الملاكين أو الإقطاعيين سابقاً، تقوم بطرد الفائض من سكان الريف من أجل عصرنة الإنتاج الذي غالباً ما يكون بشكل واسع. في كل هذه الحالات دخلت البرجوازية للدولة واستولت على مقدراتها وتحولت المجتمع من فوق.

إذاً ما يفسر اختلافات الثورة الفرنسية في تجاوز التكيف البسيط لعلاقات الإنتاج لقتضيات التطور الرأسمالي هي الشروط الخاصة جداً بالثورة الفرنسية: المشروعية الزمنية، المفاهيم الكونية، إزالة العبودية، وهي اختلافات تفتح الأفق لمستقبل ما زال بعيداً. لا يمكن، من دون الثورة الفرنسية، أن تتصور الاشتراكية الطوباوية أو أن تصور ماركس.

الثورات الروسية والصينية كان لها أيضاً بعد المائل نفسه الذي ينبعه البعض

«بالنبوبي». وهذا النعت برأيي خطأ، لأن المستقبل الذي تصورته الثورتان ما زال حتى الآن احتمالاً واقعياً، لا بل ضرورة. كانت الإنسانية ت يريد تجنب البربرية. ولكن من الواضح أن الاختراقات التي تندفع بعيداً، كتلك التي تخيلتها باريس ١٧٩٣ و ١٨٧١، ليس نتاجاً بسيطاً لل المستلزمات الموضوعية التي ذُن يفرضها التحول الاجتماعي المباشر المطروح على جدول الأعمال في روسيا سنة ١٩١٧ وفي الصين سنة ١٩٤٩.

أقول إذاً بأن الثورات الثلاث المذكورة أعلاه تشكل اللحظات الكبرى التي ترسّم في إطارها رؤيانا للعالم المعاصر ولمستقبله المُقبل والمرجو. وإذا أردنا أن نجد في الماضي لحظات بهذا المستوى من الجسم، فعلينا بتقديرِي أن نعود ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ سنة، إلى أزمان الثورات الایديولوجية الكبرى التي عبرت عن تبلور المجتمع الخارجي. (في منطقنا، مثلاً، علينا العودة إلى الهيللينية والمسيحية والإسلام، وفي مناطق أخرى إلى الكونفوشيونية والبوذية، هذه الحركات التي عبرت، على المستوى الایديولوجي آنذاك، عن تحول نوعي يوازي بضخامته التحول الذي أحدثه الثورات الثلاث في عالمنا المعاصر). ولا تخلو منفائدة الإشارة، هنا، إلى أن هذه الثورات القديمة اندفعت، هي أيضاً، فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي، خاصة عندما رفعت راية الكونية التي لم تكن تمتلك ضرورة حيوية في المجتمعات الخارجية، المناطقية حكماً^(٢). وفي الفترة الطويلة الممتدة بين هذين الزمنين لا نجد إلا تغيرات محدودة بالحجم والمدى، تطورات نابعة فقط من ضرورة المراقبة الدائمة والتتجانس الدائم بين مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي، من جهة، وبين مقتضيات «التحول»، من جهة ثانية.

إن رؤيا المسألة الديقراطية، التي يمكن تطويرها في هذا الإطار من التحليل، هي رؤيا مختلفة كلباً عن تلك التي تتوجهها الفلسفة الأنكلوسكسونية التحولية. الديقراطية، هنا، هي عنصر عدم استقرار، وهي الأداة التي تتطور من خلالها مفاهيم «متقدمة على زمانها» وأساسية لأي نشاط اجتماعي.

٣ - النظرية الاجتماعية التقليدية، التي يقترحونها علينا لتفسير ظاهرة غياب الديقراطية في العالم الثالث، هي نظرية فارغة وتكرارية. وهي تقدم بكل الأواب التي تلائم أولئك الذين يوصون ويكتّلُون بالإنتاج الذهني في عصرنا. وهذه النظرية وتفرعاتها تصوغ وتعيد صياغة المقوله الأساسية ذاتها: «العصرنة». وبموجب هذه النظرية تُرى بلدان العالم الثالث على أنها

(٢) أمين، سمير: *L'eurocentrisme*, op cit. chap. I et II.

نصف تقليدية ونصف حديثة (أي على طريق التنمية والتحديث). ومن هنا، فهي تحفظ من التقليد بمفهوم السلطة الأوتوقراطية التي يجب أن تتحول بالتدرج نحو مزيد من الديمقراطية بالترافق مع عملية «تفطية تأثيرها الاقتصادي بالاتساق». في هذا المجال، كما في المجالات الأخرى، تقدُّم الرأسالية على أنها النهج الوحيد المؤهل لإنتاج الديمقراطية.

هذه الأطروحة، التي وضعت في الظل في الغرب، خلال الستينيات، نظراً لتجاحات «العالم - ثالثة»، عادت إلى الظهور في حلتها الأخيرة في صياغة وبرية Weberien (ريتشارد ساند بروك)^(٣). ومن المعروف أن وبر كان يميز بين غموض السلطة الذي يسميه تقليدياً وينعنه بالأبوبة، والشخصانية، والتجزئية، وبين مفهوم قانون المرحلة المعاصرة، البيروقراطي واللاشخصاني والقائم على مفهوم التشريع.

والحق يقال إن أطروحة وبر هي المانيا أكثر من اللزوم، بمعنى أنها تعكس، بصورة مبالغ فيها، بعض الخصوصيات المميزة لتأريخ المانيا على تاريخ الإنسانية كلها. فالسلطة في المجتمعات ما قبل الرأسالية، بصورة عامة، لا شخصانية ولا متجاهلة للقانون. فغموض المجتمع الخرافي المتقدم الذي تقدمه الصين الإمبراطورية طور إلى الحد الأقصى بيروقراطية طبقة الماندارين اللاشخصانية، وفي مصر الفرعونية نجد أن الفرعون تحومس الثالث، من السلالة الثامنة عشرة، يكتب إلى وزيره ريكارات: «ما عليك أن تفعله هو الالتزام بالقانون»^(٤). ولكن الأقطاعية الأوروبية في قرونها الأولى تقترب، دون شك، من غموض وبر في أحد الجوانب وهو شخصانية السلطة الإقطاعية. إلا أن تجزئية السلطة، وهي الشرط الضروري لشخصيتها، تعبّر ببساطة عن إن الإقطاع كان تفريعاً طرفيّاً من نظام الخارج وليس قاعدة عامة «للتقليد» ما قبل الرأسالي^(٥). ونلاحظ في مرحلة لاحقة أن نظام السلطة سيفقد هذه الصفة الشخصانية في أوروبا المركتبية خلال مرحلة الملكيات المطلقة. وستقترب البيروقراطيات الملكية عندها من تلك التي ازدهرت في المجتمعات الخرافية المتقدمة كما لاحظ ذلك مؤرخون معاصرون لها^(٦). الاستثناء الوحيد، هنا، هو المانيا التي بقيت متخلفة

(٣) ساندبروك، ريتشارد: 1987 *The Politics of Africa's stagnation*, Toronto

(٤) أ. المان و ج. رانكي: *La Civilisation égyptienne* P. 201 - 202

(٥) أمين، سمير: (الطبقة والامة في التاريخ والأزمة المعاصرة).

Classe et Nation dans l'histoire et la crise Contemporaine Minuit 1979, chap. III

(٦) إتيامبل 1985 *L'europe Chinoise*, Gallimard

من ناحية ثانية ليست «الأبوية» هي التي تشكل المحتوى الأساسي للايديولوجيا الخجاجية بل «سيطرة الميتافيزيقا». والأمر هو كذلك تقريباً في كل الحالات، وكانت أشكالاً خجاجية متقدمة أو أشكالاً إقطاعية طرفية. .. على ذلك: الكونفوشيونة في الصين أو الإسلام في دولة الخلافة. على أن همـ: الميتافيزيقا تمارس هنا من خلال السلطة المستقلة للكنيسة، التي تحولت إلى بدـ: التصور في هذا الإطار. ومرة جديدة نجد، هنا، التحول الذي قاد أوروبا الإقطاعـ: إلى مرحلة الملكيات المطلقة، ونجد أن اندماج الكنيسة والدولة يقرب هذا الإقطاع من الـ مذج الخراجي العام. تشهد على ذلك: حركة الكنائس الإصلاحية القومية، أو حتى التيارات المختلفة في البلدان الكاثوليكية، مثل الغاليكانية في فرنسـ.

فوق ذلك، نشير إلى أن النظم «الأبوية» التقليدية لم تكن تجاهل القانون إطلاقاً. ففي النظم الخجاجية المتقدمة يوجد قانون للدولة يسطـ ظله على كل الحياة الاجتماعية ولعل الشريعة في البلدان الإسلامية هي خير دليل على ذلك. وحتى في النظم الإقطاعية الطرفية نجد أن سلطة الأسياد مضطـرة لاحترام القوانين المتـبعة بالتقليد من قبل الفلاحـين.

هل مفهوم السلطة الحديثـ الذي يضعـه وـيبر وأتباعـه في التعارض مع مفهوم «الأبوية» المزعـوم هو، في بعده الأسـاسـي، «بيروقراطي»؟ حتـى لاـ. فالطبيعة البيروقراطـية ليست إلاـ شـكل لنـمـط أدـائـهـ. فهو بـضمـونـهـ الأسـاسـيـ بـرجـوازـيـ وـنـاتـجـ عنـ فعلـ الـديمقـراـطـيةـ الـبرـجوـازـيةـ. وـمرةـ آخـرىـ تـبـدوـ المـانـيـاـ فـيـ صـورـةـ اـسـتـثنـاءـ، حيثـ قـادـ ضـعـفـ الـبرـجوـازـهــ إـلـىـ الـاستـمرـارـ فـيـ سـلـطـةـ منـ نوعـ «الـاستـبدـادـ المـسـتـيرـ»ـ حتـىـ وقتـ قـرـيبـ جـداــ. وـهـنـاـ يـدـوـلـاـ مـارـكـسـ مـتـفـوقـاـ عـلـىـ إنـكـلـتراـ الـبرـلـانـيـةـ أوـ فـرـنـسـاـ فـيـ مـرـحـلـةـ الـجـمـهـورـيـةـ الـثـالـثـةـ، عـلـىـ بـعـدـ الغـربـ الـأـورـوـبـيـ.

لـقدـ حـاـوـلـ أـتـبـاعـ وـيـبرـ (ـبـرـوـكـ مـثـلـاـ)ـ أـنـ يـطـبـقـواـ هـذـهـ المـقـولـةـ التـارـيخـيـةـ،ـ المـشـكـوكـ بـصـحتـهاـ اـسـلـاـ،ـ مـنـ أـجـلـ فـهـمـ خـصـوصـيـاتـ السـلـطـةـ فـيـ أـفـرـيقـيـاـ السـوـدـاءـ الـمـعاـصـرـةـ،ـ حيثـ يـدـوـلـاـ شـخـصـنـةـ السـلـطـةـ وـاحـتـقـارـ الـقـانـونـ هـيـ مـيـزـاتـ أـسـاسـيـةـ لـعـدـدـ كـبـيرـ مـنـ النـظـمـ مـاـ بـعـدـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ.ـ وـأـتـبـاعـ وـيـبرـ هـؤـلـاءـ يـعـدـونـ هـذـهـ الـخـصـائـصـ،ـ بـيـسـاطـةـ،ـ إـلـىـ «ـالتـقـلـيدـ»ـ الـأـفـرـيقـيـ.

ولـكـنـ هـلـ إـنـ أـطـرـوـحةـ «ـالـسـلـطـةـ الـأـبـوـيـةـ»ـ هـيـ صـالـحةـ لـأـفـرـيقـيـاـ قـبـلـ الـاسـتـعـمـارـ؟ـ حتـىـ،ـ هـذـهـ الـآخـرـيـةـ تـقـدـمـ تـشـابـهـاـ مـاـ مـعـ أـورـوـبـاـ الـإـقـطـاعـيـةـ.ـ فـأـفـرـيقـيـاـ السـوـدـاءـ قـبـلـ الـاسـتـعـمـارـ كـانـتـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ

ما قبل الخجاجية لا بل في المرحلة التي أسميهما مشاعية^(٧)، كما أن أوروبا الإقطاعية ظلت تحفظ بأشكال مشاعية ذات أصول بربرية أعطت فيها بعد لنظامها الخرافي طابعه المتلخص والطيفي. وهذا التشابه يعبر عن نفسه، في أهمية الحقوق التقليدية والعرفية في الحالتين، وفي غياب الحق البيروقراطي للدولة. مع فارق هو أن نموذج الكنيسة يؤكد في أوروبا سيطرة الميتافيزيقيا التي تحدد هذه المرحلة. على العكس من ذلك فإيديولوجيا القرابة في أ美ريقيا، الملزمة للمرحلة المشاعية، تسيطر على النظم الحقوقية والشرعية للسلطة. لذلك تدعى، هذه الإيديولوجيا للسلطة طابعاً مشخصناً. إلا أنه يظل أقل شخصيةً مما يظهر عليه لأنه مضطط للعمل في إطار قانون عرفي يشكل حاجزاً منيعاً أمام الانحرافات المحتملة لدى «القيادة».

وكما سرني، لاحقاً، لا تتمتع السلطات المعاصرة في أفريقيا بتشابه كبير مع هذا الإرث المتخلّف المزعوم الذي بدأ بالتزامن من فترة طويلة، خاصة مع تجارة الرقيق. وكذلك الأمر فيما يتعلّق بشخصيات القادة أنفسهم وبالكاريسم المزعوم لديهم. حيث لا نجد هنا أن التقليد هو السبب أكثر مما هو في أي مكان آخر. فهذه الظاهرة هي ظاهرة حديثة سنعود إليها لاحقاً.

وليست الأطروحة الوبيرية الحديثة هي الشكل الوحيد للتعبير عن مقوله التحدث الواسعة. فكلا نذكر «التنمية» في أمراكا اللاتينية خلال الخمسينات والستينات. هذه التنمية، التي اعتبرت أن التصنيع والتتحدث البرجوازي في إطار اندماج أكثر اندفاعاً في النظام العالمي، ستجري من تلقاء نفسها تحولاً ديمقراطياً. لأن الديكتاتورية، في مفهوم هذه المقوله، كانت تعتبر من مخلفات الماضي المسمى ماقبل رأسماي. وقد أثبتت الاحداث خطأ هذه الحجة الساذجة. لأن التصنيع والتتحدث في إطار هذا المشروع البرجوازي لم تتبع إلا «تحديثاً للديكتاتورية» واستبدال العنف الفاشي الفعال والحديث بالنظم الأوليغارشية والبطريزكية القديمة. وما كان من الممكن أن يكون الأمر غير «إذن، طالما أن هذا التطور الطرفي يفترض تفاصم اللامساواة الاجنحاعية بدل تقليصها.

٤ - إن غياب الديمقراطية في طرف النظام الرأسمالي العالمي هي ثابت لا يعود بطيئته إلى مخلفات المراحل الماضية وإنما هو نتاج ضروري للتوسيع الاستقطابي للرأسمالية القائمة بالفعل، كما أشرت آنفًا. فالجزء الأساسي من جيش العمل الاحتياطي متتركز جغرافيًّا في أطراف النظام. هذا الجيش الاحتياطي يتكون، حتى، من عدد كبير من العاطلين عن العمل

(٧) أمين، سمير: الطبقة والامة، مترجم مذكور.

وأشباء العاطلين في المدن المتضخمة، وأيضاً من ثبات واسعة من العاملين غير الأجراء الذين تقدفهم الرأسالية خارج أراضيهم وخارج النشاطات المدنية التي كانوا يمارسونها.

ويتم اندماج قطاعات من هذا الجيش الاحتياطي في الجيش الفاعل - وهي عملية جزئية دائمة - إما حيث هي موجودة عن طريق «نصف التصنيع» الذي يميز الأطراف الحقيقة في عالم اليوم والغد، وإما عبر هجرة اليد العاملة نحو المراكز. إلا أن هذه المجرة تظل دائمة محدودة باستراتيجيات العمل في المراكز وهي لا تطال إلا جزءاً ضعيفاً جداً من الجيش الاحتياطي. وطالما أن الليبرالية لا تواجه إطلاقاً احتيالاً أن تكمل برنامج تعليم التبادلات وتدفعات الرساميل بالانفتاح اللامحدود على هجرة اليد العاملة، تظل عملية خداع مشوهة. لذلك، وكما أشرت سابقاً، يظل الاستقرار بشكل قاعدة الحياة السياسية في الأطراف. وعلى قاعدة الديكتاتورية العنيفة، الخاضعة لمتطلبات التوسيع العالمي للرأسمال، ترسم من وقت لآخر انفجارات تضع موضع التساؤل هذه الديكتاتوريات نفسها، وذلك عن طريق مأسميته «الأجوبة الشعبوية» التي تواجه، فعلياً، مسألة حل بعض جوانب المشكلة الاجتماعية، وتعلن استراتيجية للتنمية قابلة لتخفيض النتائج المأساوية للتطرف. ولا بد أن نسجل، في إيجابيات هذه الأنظمة، عملية التصنيع (التي تقع على عاتق الدولة غالباً)، وتأميم بعض القطاعات التي يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي، وعمليات الإصلاح الزراعي، والجهود المبذولة في ميدان التربية والصحة، وكذلك بعض الضمانات الاجتماعية التي تحمي حق العمل وغير ذلك. على أن هذه الأنظمة حدودها التاريخية فهي، إذ تدخل في اشتباك مع المدينة الامبرالية (لأن أي سياسة تتحوّل في الأطراف نحو التقدم الاجتماعي هي ببساطة تتعارض كلباً مع مقتضيات التوسيع العالمي للرأسمال)، تظل عاجزة عن المضي حتى النهاية في منطق هذا الاشتباك، تظل عاجزة عن تحقيق فك الارتباط، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الأنظمة تشكو من كونها لاديمقراطية. وإذا كانت أنظمة شعبية فعلاً، مدروسة من الجماهير، كما يقال، فإن هذه الجماهير ظلت محتجزة في حالة من السلبية، ولم يجر «تحريكها» إلا في إطار دعم هذه السلطات، ولم يسمح لها أن تنتظم بوصفها قوة مستقلة إزاء السلطة. وبوصفها نتاجاً لوضعية اجتماعية معروفة ومحذدة بضعف تبلور الطبقات الاجتماعية، وهذه الأنظمة تطلق عملية تحول وطني شعبي وفي نفس الوقت تظل عاجزة عن متابعته. وتبقى القيادة الكاريسامية صورة موجودة في معظم الأنظمة الشعبوية. إلا أن نقاط الضعف البنوية في النظام الشعبي، التي غالباً ما ترافق مع عدوان خارجي، تؤدي إلى سقوطه، في أغلب الأحيان، لصالح عودة الديكتاتورية.

وتقوم، أحياناً، حالات أخرى، ثالثة، بين الديكتاتوريات البهينة وتلك اللحظات التي يتحقق فيها نظام شعبي أو شعبي غارس فيها أحياناً، حالات «صغرى» من الديقراطية. ونعني بذلك تلك النظم التي تعرف ببداً الانتخاب والتعددية الحزبية ومستوى معين من حرية التعبير. ولكنها أنظمة تفتقر عن مواجهة المشكلات الاجتماعية الجوهرية، وتقتصر عن طرح السؤال الجوهرى حول علاقات التبعية والخضوع للنظام العالمي. والمروحة، التي تقع فيها هذه الحالات، هي من الاتساع بحيث تدرج ضمنها «ديمقراطيات» ظاهرية فقط، حيث تحفظ السلطة بكل الوسائل التي تؤمن بقاءها، بما في ذلك التزوير الانتخابي، وأنظمة تقبل بشكل متزايد النتائج المحتملة للانتخابات.

هذه «الديمقراطيات» ليست إلا التعبير عن أزمة النظام الاستبدادي العادى للرأسمالية. فأمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية والفيليبين وربما بلدان أخرى، في المستقبل، تقدم نماذج عن الناقصات التي لم يجر حلها من قبل هذه الأنظمة. لأن برنامج التنمية للديكتاتوريات التي قامت هذه الأنظمة على أنقاضها لم يعط النتائج المرجوة: فقد برهنت الأزمة على هشاشة البنية «الاستقلالية»، التي شكلت مشروعية وجود هذه الديكتاتوريات. ولكن لا تواجه هذه النظم الديقراطية، التي فرضت نفسها في هذه الشروط، تحدياً مربعاً؟ فهناك خيار بين اثنين: فإما أن يقبل النظام السياسي الديمقراطي الخضوع لمقتضيات «التكيف» العالمي وسيعجز عندها أي إصلاح اجتماعي مهم، وبالتالي ستدخل الديقراطية نفسها في أزمة، أو ستفرض القوى الشعبية، التي امتلكت الوسائل الديمقراطية، هذه الإصلاحات، وسيدخل النظام عندئذ، في أزمة مع الرأسمالية العالمية المسيطرة، وسيضطر إلى الإنزلاق من المشروع الوطني البرجوازي إلى مشروع وطني شعبي. وأزمة البرازيل والفيليبين، مثلاً، تقع كلها في إطار هذا الإشكال. وقد رأينا، في الأرجنتين، كيف أن الناخبين الذين أرهقهم عجز ديمقراطية الرئيس الفونسين ارتدوا بأنفسهم إلى الميدان الشعبي الخاضع هذه المرة بوضوح للهيمنة الخارجية.

أما في المناطق الطرفية، التي تعاني أكثر من غيرها البؤس الناجم عن التوسع الرأسمالي، فإن الوضع هنا أكثر مأساوية. فنموذج السلطة في هذه المناطق هو «تون تون ماكوت». وأطروحة السلطة الأبوية، التي انتقدناها سابقاً، إنما قامت على فياس هذه الأنظمة الأفريقية. وهي في الظاهر تناسب الوضع: الشخصية المطلقة (حيث يذكر رأس السلطة بالإداري الصغير المتحكم بالقرية)، والاحتكار الكامل لأى مفهوم للشرعية والقانون (بما في ذلك حقوق الملكية البرجوازية المقدسة)، ناهيك عن الحقوق البدائية للكائن الإنساني،

وكذلك الفساد المعتم. والدّوافع قوية لاتهام التقليد الأفريقي مرة أخرى بهذا «الإرث المزعوم». لا شك أن نزعة عنصرية باطننة تختفي وراء هذه الإشارة. فليس الإرث هو المسؤول عن تحويل أفريقيا إلى عالم رابع بل العكس هو الصحيح؛ فتهميشه أفريقيا هو الذي يفرض هذا النوع من السلطة. فالسلطة المعنية هنا ليست «أصيلة» إلا بقدر ما هي أصيلة الخديعة التي تبحث هنا عن المشروعية الأيديولوجية لمارساتها.

هل نجد أنفسنا في هذه المسألة إزاء سلطة - زمرة، كما يقول نزونغولا نتاليا^(٨)، زمرة أقرب إلى مفهوم المافيا منها إلى أي قيادة تقليدية تحترم العرف والتقاليد؟ أيًّا يكن الأمر فالمسألة، هنا، تتعلق بدولة حديثة تعمل بالكامل على طريقتها الخاصة. إذاً كيف يمكن لسلطة في العالم الرابع أن تعمل بشكل آخر؟ فالرابع - عولمة (بمعنى التحويل إلى عالم رابع) تحرم الدولة من أي إمكانية لإقامة مشروعيتها على تطور مقبول، وأن تجد قاعدة اجتماعية مناسبة لتنفيذ الاستراتيجية الملائمة لها. فليس الفلاحون وحدهم ولا الطبقة العاملة ومهمنشوا المدن وحدهم، لن يجدوا شيئاً بانتظارهم هنا، ولكن حتى البرجوازية نفسها تجد نفسها محرومة من أي احتفال جدي للتطور. ولا يبقى عندئذ إلا الاستغلال المباشر للسلطة بوصفها مصدر ثراء شخصي، أو استثمارها بصورة غير مباشرة، عبر نشاطات اقتصادية، لا تقدم أيًّا فائدة إلا إذا ارتبطت بعلاقات مع الإدارة القائمة. فالإرهاب والفساد والشخصنة القصوى هي عناصر ضرورية لعمل النظام ذاته. وهنا لا تجد الكاريسماتية وقوة شخصنة القائد أيًّا مكان لها. فالمسألة لا تتعلق بقادة اكتسبوا شعبيتهم الحقيقة، في لحظات تاريخية، كما هو الحال في الأنظمة الشعبوية، وإنما بكاريسماتية مزعومة اصطنعتها وسائل الإعلام لخداع الجمهور. وقد يبدو في الظاهر أن القاعدة الاجتماعية لهذه النظم تشكلها البرجوازية الصغيرة. فحين تتجاوز القضية الوهم، لا بد من البحث عن سبب التوافق في خيبة هذه الفتنة الاجتماعية وفي عجزها - عند غياب الأنجلونجنسيا الثورية - عن صياغة بدليل حقيقي، الأمر الذي يدفعها إلى الارتماء في أحضان السلطة واللجوء إلى عبادتها.

٥ - المهمة الرئيسية، التي تقع حالياً على عاتق القوى التقدمية في أطراف النظام، هي فرض البعد الديمقراطي الغائب، لا لإحلاله محل الأبعاد الوطنية والاجتماعية للتحرر الوطني الشعبي وإنما لتدعمها.

والواقع أن الصيغة القدية للتحرر الوطني كانت تتجاهل بنسبة عالية البعد الديمقراطي

(٨) نزونغولا، نتاليا: *Revolution and Counter revolution in Africa* Zed 1988

الضروري لاستكمال الاختراقات الوطنية الشعبية. وبالتالي فإن الوعي الديمocrطي يبدو ظاهرة جديدة نسبياً، لأن المطالبة الديمocrطية ظلت حتى الآن مقتصرة على قطاعات محددة. من البرجوازية المدينية ولم تُعبر عن نفسها بقوة إلا في لحظات محددة من تجذر النضالات المعادية للإمبريالية (حالة الوفد في مصر تقدم أحد أفضل النماذج). لكن هذا الوعي الديمocrطي كان يندرج في الحدود الدقيقة للبرجوازية. إن الميل والاتجاهات المهيمنة في الحركات الشعبية والجلدية للتحرر الوطني كانت تحدد بمحوها الاجتماعي التقليدي أكثر مما كانت تحدد بالقناعات الديمocrطية لمناضليها، رغم الاستخدام الطقسي أحياناً لتعبير الديمocrطية، ورغم الوعي المتقدم لبعض فصائل الطليعة في هذه الحركات. ولست أسفخ الحقيقة إذا قلت بأن الفلاح المقاتل في جيش التحرير الصيني كان يؤمن / يفكر بالشورة الزراعية عندما دخل إلى بكين عام ١٩٤٩ ، ولكنه كا لا يزال يجهل معنى الديمocrطية. لكن ابنه العامل أو الطالب، يغدو اليوم أحلااماً وطموحات جديدة على هذا المستوى. والأمر نفسه تقريباً كان مع الفلاح المصري حتى عندما كان يت amphib حزب الوفد.

ولكن ما هي الديمocrطية المطلوبة؟ حتى، لا مجال للتقليل من أهمية الإرث الديمocrطي البرجوازي الغربي: أي احترام القوانين والشرعية، والتعبير الحر عن تعدد الأراء، والعمليات الانتخابية وفصل السلطات، وتنظيم السلطات الموازية... ولكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد. فالديمocrطية الغربية لا تمتلك بعد الاجتماعي. وإذا كنا نريد فعلآ أن نعطي لهذا المفهوم محتوى حقيقياً فعلينا أن نرى إلى ما قدمته الديمocrطية الشعبية في لحظات التحول الاجتماعي الثوري في الاتحاد السوفيتي خلال العشرينات، وفي الصين الماوية. بمعنى ما قدمته هذه الثورات من خبرة في عملية «المشاركة الشعبية». إن التوقف عند أشكال الديمocrطية الغربية دون الأخذ بالاعتبار التحولات الاجتماعية، التي تفرضها الانفلاحة المعادية للرأسمالية في الأطراف، معناه الانغلاق في كاريكاتورية الديمocrطية البرجوازية التي لا يمكن إلا أن تظل غريبة عن الشعب وهشة إلى أبعد حدود المشاشة. المطلوب من ديمocrطيتنا أن تنطلق وتتجدد وتندمج بالجملة في خيار يتجاوز الرأسالية. وفي هذا المجال، كما في المجالات الأخرى، لا بد أن يلعب قانون التطور المتفاوت دوره.

هذا الخيار هو تحديداً ما ترفضه الإمبريالية. وهذا السبب فإن الحملة، التي تنظمها سلطات الغرب حول الديمocrطية، ترتكز على جوانب من المسألة وتهمل جوانب أخرى. بالنسبة إليها، تقوم معادلة كاملة بين التعددية السياسية وبين الديمocrطية. وعلى النقيض من خطاب وسائل الإعلام الغربي، حول الديمocrطية، يقوم تفكيرنا على كيفية وضع الديمocrطية

في خدمة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وليس بالتعارض معها أو تجاهلها.

وإن أزعم، في هذا المجال، بأن مقوله «الديمقراطية العقوبية» المستعارة من قاموس الشورة الفرنسية تحفظ بمعنى معاصر مدهش. ففي لحظات التجذر، في كل من الثورات الثلاث الكبرى (الفرنسية والروسية والصينية)، كانت حركة الأفكار والقوى الاجتماعية تدفع نفسها بعيداً وراء متطلبات التحول الاجتماعي الضروري موضوعياً وتاريخياً. وهكذا كانت الديمقراطية العقوبية تتجاوز متضيقات إقامة «سلطة برجوازية». وبالرغم من أن أداءها ظل منحصراً في الإطار المحدود بالملكية الخاصة، إلا أن هاجسها بإقامة سلطة في «خدمة الشعب» حقاً كان يتناقض مع متطلبات البرجوازية البسيطة والنقية. فعل هذا المستوى من تطور المجتمع لم تكن البرجوازية تطمح لأكثر من ديمقراطية على الطريقة الإنكليزية. وفي حين كانت البرجوازية مستعدة للتسوية مع الملكية ومع الأرستقراطية، كما ثبت ذلك تاريخ إنكلترا، فإن الطموحات الشعبية - أي الفلاحين والحرفيين - كانت تذهب أبعد من ذلك. فهذا الشعب لم يكن يعرف ماذا سيفعل «بحريمة التجارة والمؤسسة». لذلك أتتبت، في مرحلة الجمعية التأسيسية، أفكار مدهشة براهنتها ويتقدمها على زمانها، كما كان عليه الأمر لاحقاً في حالي الثورتين الروسيتين والصينية.

إن «الديمقراطية العقوبية»، التي انتعشت خلال هذا القرن في لحظات تجذر الثورات الاشتراكية المعاصرة، هي في الواقع الديمقراطية التي تطمح إليها الطبقات الشعبية في العالم الثالث المعاصر ولو بشكل ضبابي. فهي تكسر حدود الديمقراطية البرجوازية الليبرالية، التي تتجاهل بعد الإصلاحات الاجتماعية الضرورية من جهة، وتكسر حدود «التبعة الشعبية» التي أشرنا إليها آنفاً والتي أضعف احتقارها للديمقراطية طاقتها التجديدية.

تصوري هذا لا يرضي ولا يدغدغ حتى «الموضة» السارية. فالسائد الآن هو نزع الاعتبار عن لحظات التجذر الشوري باسم «الواقعية». كما أنها لا تلائم الأطروحة النابعة من مفاهيم الديمقراطية «المحلية» المألوفة لدى البلدان الأنجلوسكسونية. فالتقليد هنا هو أن اللامركزية واستقلالية المجتمع المدني المقسم والمجزأ، تقترح بوصفها تقدماً واقعياً ممكناً أكثر غنى من الوهم المزعوم بالديمقراطية الشعبية «الدولية». وبينما تميل إلى أن الحركات، التي تميل إلى هذا الاتجاه، تحمل في الغالب طابعاً غريباً من تدين ما، واستراتيجية موسومة بالعداء المعجم للدولة. وبالتالي فإنها لا تستطيع أن ترتفع إلى مستوى التحدى التاريخي الحقيقي.

هناك ما يجب تعلمـه فعلاً من هؤلاء ومن أولئك. والحوار الحقيقي يفرض نفسه هنا

فعلاً. وإنه من الصعب أن نقول اليوم ما إذا كانت الحركات الاجتماعية المختلفة الخصائص والطبيعة، والتي تعبّر عن نفسها في الأطراف كما في المركز، قادرة أم عاجزة عن التقدّم على طريق تقديم جواب لهذا التحدّي الموضوعي.

بعض هذه الحركات، تبدو لي، كأنها حركات مازقية. هكذا تظهر حركات التجدد الأصولي الديني أو الانغلاق المذهني والعمرقي». إنها عوارض للأزمة وليس حلولاً لها. ولا بد لهذه الحركات من تخفيف ادعاءاتها بسبب بيان عجزها في مواجهة التحدّي الحقيقي، خاصة بعد سقوط الكثير من الأوهام. وما أقدمه الآن ليس إلا تعريضاً عن تفاؤل بقدرة العقل على الانتصار.

وهناك حركات أخرى، بالمقابل، تستطيع أن تجد مكانها في إعادة بناء مشروع مجتمع «ما بعد الرأسمالية»، مشروع يحمل التناقضات التي لا تستطيع الرأسمالية القائمة فعلياً أن تتجاوزها، وذلك باستناده إلى دروس الخطوات الأولى المحققة في هذا الاتجاه. وسيكون الأمر كذلك، ب تقديري، عندما تضع «الحركات الجديدة»، أو القديمة، نفسها على أرضية مفهوم مختلف للسلطة الاجتماعية الواجب تحقيقها، لا على أرضية «استسلام السلطة» وحسب. لأن الخيار ليس النضال من أجل السلطة أو من أجل غيرها، وإنما هو المفهوم الذي نصّعه للسلطة التي يجري النضال من أجلها. إن أشكال التنظيم المبنية على الفهم «التقليدي» السائد للسلطة (أي السلطة تساوي الدولة) ستُفقد، بصورة حتمية، جزءاً من مشروعيتها مع تزايد الوعي الشعبي بالطبيعة المحافظة لـ«هذه الدولة». على العكس من ذلك، إن أشكال التنظيم، التي ترتكز الانتباه على المضمون الاجتماعي المتعدد الأشكال للسلطة، ستشهد دون شك نجاحات متزايدة. وفي هذا المجال يبدو أن مقوله «السياسة غير المتحزبة» يمكن أن تكون على نسبة عالية من الخصوبة^(٩). ويمكن قول الشيء نفسه عن «العداء للسلطوية» في أميركا اللاتينية، حيث يظن بابلو كازانوفا^(١٠) أنه يجد الصفة الأساسية في الحركات الجديدة: أي رفض سلطوية الدولة، في الحزب وفي القيادة ورفض التعبيرات العقائدية في الإيديولوجيا. الأمر هنا يتعلق برؤية فعل ضد كل الموروث التقيّل من التشكيلة التاريخية للقارّة، ولا شك أنها ردة فعل تحمل تقدماً ما. وأيضاً، ولنفس السبب الجوهري،

(٩) الإشارة هنا إلى كتابات الباحث الهندي رافي كوناري.

(١٠) كازانوفا، بابلو كونزاليس:

يبدو أن الحركة النسائية في الغرب، بالهدف الذي تصفه لنفسها، ويواجهتها بจذور بعض الطواهر الأوتوقراطية، يبدو أن هذه الحركة تتبع من نفس المنطق، منطق مفهوم آخر للسلطة الاجتماعية. ويفى الغرب، بصورة ما، في طبيعة الاختراقات الجديدة المادفة إلى تحرير المجتمع. هل تفترض هذه الاختراقات تمازالت ما للرأسمالية، أم أنها قابلة لامتصاص من قبل النظام الاجتماعي؟ هذه مسألة تستدعي تساؤلات جديدة. ويبدو، في المدى المتوسط على الأقل، أن هذه الحركات لن تخخل أسس الإدارة الرأسالية للمجتمع.

إذاً مستقبل «الحركات الجديدة» يظل غامضاً. وهذا هو السبب الذي يدفع إلى القول بأن هذه الحركات قد تستنفذ نفسها في الأزمة الراهنة. هل نستطيع مع ذلك، أن نحدّد بعض المعايير الموضوعية التي تسمح بدفع الحركة في هذه الوجهة الوطنية الشعبية الضرورية؟ أعتقد هذا ممكناً، وسأقدم بشأنه الملاحظات الأولية الآتية:

أولاً - المهمة الأولى هي إعادة التسييس الديمقراطي للجماهير. فهذه الأخيرة قد جرى تسييها، سابقاً، في رؤيا النضال من أجل الاستقلال. ولكن ما إن تم الحصول عليه حق أصبح الخطاب المبني على مفهوم التحرر الوطني خطاباً مستنفداً. هل يمكن أن تحصل عملية التسييس الجديدة «خارج الحزب» وحق «ضد الأحزاب» التي فقدت الكثير من مصداقيتها في ممارساتها بعد الاستقلال؟ السؤال يبقى مفتوحاً، رغم أنه يتباين بعض الخدر إزاء «الأبوية» التي تغذى حركة عدّ كبير من «المنظمات غير الحكومية» المنشورة اليوم.

ثانياً - إن إعادة التسييس الديمقراطي في أوساط الشعب يجب أن تقوم على تعزيز قدراته بالتنظيم الذائي والتطور الذائي والدفاع الذائي. ولا شك أن هدف التطور الذائي، من خلال أشكال مختلفة من التعاون ومن الإدارة المشتركة والإدارة الشعبية، يفترض تازماً مفتوحاً مع الدولة، إذا كانت هذه الدولة نيوكولونيالية، وتازماً كاماً معها إذا كانت منخرطة في نهج وطني شعبي. لأن المجتمع الوطني اشعبي يبقى ساحة تناقضات موضوعية بين الطبقات. هل يمكن، مثلاً، عن طريق هذا النوع من النشاطات تحويل ما يسمى بالنشاطات «غير الرسمية» إلى «اقتصاد شعبي»؛ في الشروط الراهنة هذه النشاطات مندبة تماماً في النظام الرأسالي الشامل وتقوم فيه بوظائف دقيقة أهمها: تأمين إعادة إنتاج قوة العمل بالسعر الأرخص. وهي تشكل بالتالي نقطة ارتكاز ضرورية لتأمين الحد الأعلى من الربح للاستثمار الرأسالي. وسيكون تحويل هذه النشاطات إلى

«اقتصاد شعبي» نوعاً من الخديعة إذا لم تجبر مواجهة هذا التناقض في المصالح بصورة مكشوفة.

ثالثاً - إن نوع النشاط المقترن هنا يطرح من جديد مسألة العلاقات بين «الحركة» وبين أحزاب اليسار التاريخي والشعبوية، هذه العلاقات التي قامت إما في المعركة من أجل الاستقلال أو في الصراع ضد النظام الاستعماري الجديد. وأعتقد أنه ليس من العدالة في شيء، ولا من الفائدة في شيء أن نضع في موقع الإدانة نفسها هذه الأحزاب، آباءً كانت أخطاؤها وحدودها التاريخية، والأحزاب التي تقع على عاتقها مسؤولية الإدارة النيوكولونيالية. ومن نفس المنطلق تطرح مسألة العلاقات بين «الحركة» وبين القوى الجديدة التي تشكلت في هذه اللحظة أو تلك من لحظات التقدم على طريق الخيار الوطني التقديمي. ويتوارد إلى الذهن، هنا بالطبع، تلك المنظمات العسكرية التقديمية والمعادية للأمبريالية التي كانت في أساس التغيرات المتواقة مع الطموحات الشعبية، حتى لو أن هذه التغيرات قد انطلقت من انقلابات (مصر، ليبيا، انقلاب رولينغ في غانا، بوركينا فاسو...).

رابعاً - إن تحليل استراتيجية إعادة التسييس الديمقراطي تفترض أن تفتح مجدداً، للنقاش النظري، ثلات قضايا كبرى:

أ - النقاش في دور الأنجلجنسيا الثورية، بوصفها وسيطاً اجتماعياً قادراً على صيانة مشروع بدليل ملموس وعلى تنظيم النضالات لتحقيقه.

ب - النقاش في المضمون الثقافي لهذا المشروع البدليل، أي بعده الكوني الضروري وعلاقاته بال מורوث الثقافي القومي... الخ.

ج - النقاش في خيار بعيد المدى، أي: الرأسمالية أم الاشتراكية؟ وإن أعتقد أن هذا النقاش، رغم التجاهل الكبير الذي يسود إزاءه تدريجياً اليوم، هو ضرورة ملحة. وسأكتفي هنا بأن أشير إلى طبيعته.

خامساً - يوجد في تاريخنا المعاصر بعض البدايات الذاهبة في الاتجاه المذكور. وأفكر هنا بتجربة سانكارا في بوركينا فاسو، وكذلك تجارب أخرى مذمومة في وسائل الإعلام الغربي المسيطر (القذافية مثلاً). ولا شك أن هذه البدايات ما زالت بعيدة عن حل المسائل الجوهرية في العلاقة بين السلطات وأحزاب اليسار الراديكالي، وكذلك علاقته بالشعبوية وبالعسكريين وبغير ذلك. إلا أنه من الواجب أن يفتح النقاش فعلاً^١

سادساً - لا أدعى، ولا أزعم أنه من الممكن، أن استبدل الحوار الديمقراطي الضروري بين كل فصائل الحركة، بعض الوصفات الجاهزة التي أمثلك سرها. ولكنني أقترح فقط التفكير في الإشكال الآتي: إذا كان الاستقطاب يفرض غطاء آخر من التطور، فإما أن نعتبر أن الثورة تشكل العمود الفقري للطموحات المستقبلية وإما أن نقيم مكان مفهوم الثورة مفهوم الرفاه. كيف؟ أولاً، بالعودة إلى الأب القديم ماركس الذي يشهد نقده للسوق (الاستلاب للسوق) ابتعاناً جديداً مع الاكتشافات الجديدة للحركة المعاصرة.

٦ - إن الهجوم الراهن لقوى السلطة في الغرب ووسائل الإعلام الموضوعة في تصرفها، التي تزعم الظهور في مظهر ديمقراطي، تمتلك هذه الخاصية وهي إلغاء الطاقة الاستقرارية في الديمقراطية ذاتها. وأستخلص من ذلك أننا في الحقيقة لسنا إزاء هجوم في صالح الديمقراطية ولكن إزاء هجوم ضد الاشتراكية. وهكذا تستخدم قضية الديمقراطية، كسلاح تكتيكي، بالصورة الأكثر ضحالة، التي هي صورة إشاعة الاستقرار في مجتمع مستلب. وكيف تفسر، من دون سخرية، أن وسائل الإعلام الغربية، المهمة جداً في الدفاع عن حرية التعبير في بلدان الاشتراكية الفعلية، تضع في مصاف المدافعين عن الحرية: الإسلاميين الأفغان الذين لا يخونون نواياهم بإغلاق المدارس (مدارس البنات أولاً)، التي تجبر على فتحها عملاً موسكو العلمانيين؟ كيف يمكن تفسير تجاهل وسائل الإعلام هذه لتدخلات المظليين الغربيين القادمين لنجدية الديكتاتوريات الأفريقية؟ كيف يمكن أن نفسر أن أولئك الذين يدعمون بضراوة فائقة الحرية النقابية في بولونيا يدعمون أيضاً سياسات التكيف المفروضة على العالم الثالث والتي تؤدي إلى تدمير نقاباته؟ من يريدون أن يقنعوا بأن الرئيس الأميركي، وهو المسؤول السابق عن وكالة الاستخبارات المركزية، التي قتلت الليبني وأقامت ديكتاتورية ببنوشت الدموية، هو اليوم مناضل مخلص من أجل الديمقراطية؟

إن القوى المسيطرة في الغرب ليست في المبدأ لا ضد الديمقراطية ولا معها، لا ضد السلام ولا معه. فهي لا تتحرك إلا بهاجس تأييد النظام الامبريالي الذي يضمن استغلال كل ثروات الكوكب لصالحه، وعلى حساب الشعوب الأخرى. وإذا كانت الديمقراطية تخدم هذا النظام فإنهم ييلون لها، ولكنهم لا يتزدرون في دعم وإقامة الديكتاتورية إذا كان العكس هو المناسب. وهو يقبلون السلام طالما أنه لا يهدّد النظام الامبريالي، لكن ما إن يهدّد هذا النظام حتى يأخذون ب الخيار الحرب، حتى لو كانت أكثر الحروب ضراوة. أما وسائل الإعلام ف مهمتها

ال الأساسية هي أن تلعب دور المشرع هذه الخيارات التكتيكية الظرفية في أوسع نطاق الرأي العام . ولا تغير التقلبات السياسية ، التي تحصل هنا أو هناك ، من هذه الأهداف العامة .

وشعوب الأطراف ، فضحایا هذا النظام الامبریالي ، لا تجد أمامها إلا خيار النضال بكل الوسائل من أجل القضاء عليه . إلا أن هنالك شيئاً جديداً في هذا المجال وهو: أن الاستمرار في هذه النضالات والانتصار فيها يفترض ، منذ الآن ، وعيًا ومارسة ديمقراطين جديدين . لقد بني الغرب نفسه بدونها ، أو قبلها بصورة أدق . فالبلدان القومية ، التي تشكل هذا الغرب اليوم ، قامت بالعنف ودون تدخلات خارجية عنيفة حدّت من فعاليتها . وقد اعتقدت أمم العالم الثالث أنه بالإمكان سلوك هذا النهج مرة جديدة . إلا أن التاريخ أثبت من جديد أنه لا يتكرر أبداً . فالانتصارات الأولى ، التي حققتها النضالات الوطنية التحررية ، قد خلقت وضعيّة جديدة أصبح من الضروري إقامة وحدة شعبية قادرة من أجل متابعتها . ولا يمكن تصوّر وحدة من هذا النوع بدون الديمقراطية . وإذا كانت الديمقراطية قد أصبحت عاملاً أساسياً في تحرير العالم الثالث ، إلا أنها ليست بديلاً عن العوامل الأخرى الضرورية ، القدرة الاقتصادية والعسكرية ، مثلاً (رغم الخطاب السلمي المخاطل الذي يشيعه الغرب بهدف أن يحتفظ لنفسه بتهديد الشعوب الأخرى بالأسلحة الفتاكـة دون أن يواجه هو نفسه هذا الخطر) . وعندما توفر كل هذه الشروط ، وعندما فقط ، من الممكن أن يُفكّر بنظام عالمي جديد يستجيب للقيم الإنسانية الكونية . حتى ذلك الحين سيبقى النظام العالمي ، النظام (أو الانظام بالأحرى) الامبریالي قائماً على اللامساواة بين الشعوب .

النزاعات المقلية؛ تهدئة أم توتر مضاعف؟

لم تن وسائل الإعلام المهيمنة تكرر، في السنوات الأخيرة، أن زوال المجاورة بين الشرق والغرب سيؤدي إلى حلٍ سلمي لكل النزاعات المحلية والإقليمية. وهذا الخطاب ينبع من هاجس تشريع الرؤيا الإيديولوجية الغربية القائلة بأنه لا وجود لازمة بين الشمال والجنوب. لأن القبول بهذا أزمة معناه القبول بالتعريف القائل بأن القوى الغربية هي قوى إمبريالية، وبأن عدوانها الدائم على مصالح شعوب الأطراف هو السبب الرئيسي للنزاعات المحلية والإقليمية القائمة. ومعناه أيضاً اعتراف بأن الدعم، الذي كان يقدمه الاتحاد السوفيتي للقوى القومية الجذرية في العالم الثالث، لم يكن السبب الأساسي في عداء الشعوب، وأحياناً الدول، في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، للنظام الامبريالي.

وقد كنت أعتبر ولا أزال، على العكس من ذلك، أن التناقض بين المراكز والأطراف هو التناقض الأول، وبالتالي، فإن التحاق موسكو بالطروحات الغربية سيساعد التوتر في أزمات العالم الثالث، لأن القوى الغربية ستتحاول، منذ الآن، أن تفرضها بالقوة دون الخوف من تعقيدات محتملة في علاقتها مع الشرق. وبذلك فإن تدخلات القوى الغربية ستثير انفجارات مقاومة لدى شعوب وبلدان العالم الثالث. مع فارق هو أنه لم يعد من الممكن، بعد اليوم، أن يتهم مثيرو الإشكالات بأنهم عملاء موسكو، كما كان عليه الحال في الماضي مع الناصرية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والمقاومة الفيتلانية والساندينين ونكرر وما ولوomba الذين الصفت بهم جميعاً هذه التهمة. ولا أعتقد أن حرب الخليج قد كذبت هذا التحليل الذي أقدم.

وقد بدا لي ضرورياً، قبل أن أقترح شبكة قراءة للأزمات في العالم الثالث المعاصر، أن يفتح النقاش حول أدوات تحليل العنف بوصفه ظاهرة اجتماعية، وسياسية. وأعتقد أنه في الحالة

الراهنة للفكر الاجتماعي فإن التغطير لظاهرة العنف يظل سطحياً وبالتالي ضحية للتشوهات الأيديولوجية المنهجية.

من أجل نظرية مادية تاريخية للأزمات^(١)

اعتقد أنه من الواجب أن نعرف، أولاً، بأن الفكر الاجتماعي لا يسيطر جدياً على موضوعة السلطة (وبالتالي الأزمات والعنف)، كما لا يسيطر تماماً على مشكلة الخصوصية الثقافية. وقد أشرت، في بحث سابق^(٢)، إلى أن المسألة هنا لا يمكن مقارنتها بفعالية وسائل تحليل أداء الاقتصاد الرأسمالي ولا بالتحليل الذي قدمه ماركس للاستلاب السمعي. وكما أن مفهوم «السلعة - الصنم» هو مفتاح سرّ أداء الاقتصاد الرأسّاسي، لا بدّ من إيجاد مفهوم مرادف لـ «السلطة - الصنم». لكن هذا المفهوم لم يتبع بعد ويظل، وبالتالي، مهمة أولية على جدول عمل المادية التاريخية.

يقول لينين: إن السياسة، في التقليد الماركسي، هي «الاقتصاد مكتفأ». وبدوره الفت الانتباه إلى أن هذه الصيغة تستحق فعلاً بعض التدقيق. وهي صيغة لا تصلح إلا للمرحلة الرأسالية. ففي الفترات السابقة على الرأسالية من الممكن أن تتعكس الآية ويصبح القول «الاقتصاد هو السياسة مكتفأ». ومقدولة لينين تبع من الرؤيا التي ترى الأساسي في الرأسالية هو التناقض بين الطبقةين الأساسيين، البرجوازية والبروليتاريا، التناقض الذي يشكل الوجه الاجتماعي لتناقض الرأسّالي والعمل، وهو الذي يحدد بدوره نمط الإنتاج الرأسّاسي. وما أن تُرى الأمور على هذا النحو حتى يصبح من الضروري تفسير كل الظاهرات السياسية، وبالتالي الحرّوب، في المرحلة الرأسالية، بهذه التناقض الجوهرى وبالوسائل المطروحة حلّه أو لتخفيض حدته. أما إذا كان التركيز سيوضع، كما نفعل نحن، على الرأسالية القائمة فعلياً (وذلك بالتعارض وبالتكاملة لنمط الإنتاج الرأسّالي المفهوم في صيغته المجردة)، سيغدو من الضروري إمعان النظر في تناقض آخر، هو المحرك للتاريخ الفعلى، التناقض الذي يضع شعوب الأطراف في مواجهة الرأسّالي المعول المسيطر. وستكون هذه التناقضات هي منبع السياسة كما هي منبع الحرّوب. أما الرأسّالي المهيمن الذي يجري الحديث عنه فقد انفجر في السابق إلى رأسّالات امبريالية وطنية في تعارض واشتباك دائم (الأمر الذي يفسر أزمة الامبراليات التي احتلت مقدمة المسرح السياسي منذ القرن السابع عشر حتى سنة ١٩٤٥).

(١) أمين، سمير: La faillite du développement, Harmattan, 1989, P. 202 - 213

(٢) أمين، سمير: L'eurocentrisme, op cit P. 14 - 16

وذلك قبل أن يتحرك هذا الرأسمايل في اتجاه التداخل المتبادل الذي هو يحوله لأول مرة في التاريخ إلى رأسمايل معلوم فعلاً. وعندما تبلغ هذه المرحلة فسيختفي التناقض بين الدولة القومية والرأسمايل، التناقض الذي حدد حتى الآن الرأسمايلية، ويترك المكان لتناقض جديد هو التناقض بين تعددية الدول وعولمة الرأسمايل. واقدم هذا الاستنتاج على أساس فرضية تستبعد، على الأقل في المستقبل المنظور، إمكانية بناء كيان سياسي أميركي أوروبي ياباني واحد. عولة الرأسمايل، إذًا، تجعل احتمال تجدد الأزمة العميقة بين الامبراليات احتمالاً مستبعداً. كما تستبعد أيضاً، في الشروط التي تقوم بها، استباب سيطرة دولة تكون هي الشرطي العالمي. وهذه الاستحالة تعطي للهيمنة الأميركيّة نفساً جديداً، فقط بسبب غياب المنافس كما يقال. ألم تؤكد حرب الخليج هذا النفس الجديد؟ ولكن،Undoubtedly، أن يتبع التناقض الحتمي بين مصالح الرأسمايل المعلوم وبين السياسة الأميركيّة الخاضعة لمقتضيات التحالف الاجتماعي المهيمن في الولايات المتحدة، حالة من الفوضى لا يمكن لأي عقلانية أن تضبطها؟

إن تحول وتطور النظام العالمي يضع إذاً، في مقدمة الأحداث، التناقض بين المراكز والأطراف (الشمال والجنوب حسب التعبير الدارج). هذه الأزمة التي قد دائمةً تعبيراً عن التناقض الرئيسي في الرأسمايلية القائمة فعلياً، تصبح في المرحلة الجديدة الأزمة المباشرة الأولى والكبرى. والتحاق بلدان الشرق بمعسكر الرأسمايلية العالمية لا يضعف حدة هذه الأزمة، بل على العكس يدفعها إلى المقدمة، وبدل أن يسمم في «التهدئة» لا بد له من أن يسبب مزيداً من العنف في إشكالات الشمال والجنوب.

لقد اعتبر الغرب الرأسمايلي المجتمعات والدول الاشتراكية على أنها أعداء. ولقد كانت كذلك فعلياً بقدر ما كان البناء الوطني الشعبي، الذي تخطط له، منفلتاً عن منطق الخضوع لمقتضيات توسيع الرأسمايلية العالمية. لكن هذه الدول، بسبب وعيها لنقطات ضعفها، كانت ترحب، على الأقل، في «التعايش السلمي» وفق التعبير الذي صاغته لنفسها. لكن الغرب لم ير في نقاط الضعف هذه إلا حافزاً إضافياًكي يمارس مزيداً من الضغط على هذه الدول بهدف تدمير خيارها في نجاح البناء الوطني الشعبي. وحسب الظروف كانت هذه الضغوط تبلغ حدود الحرب الباردة أو الساخنة أو مجرد حدود سباق التسلح، في حين أن توازناً قائماً على الانفراج كان مؤهلاً للتخفيف من حدة هذه الضغوط. ومن المحتمل أن يصبح الانفراج الآن نهائياً منذ اللحظة التي وافقت فيها بلدان الشرق على التخلي عن مشروعها الأصلي والالتحاق بالنظام الرأسمايلي العالمي. ويعبر الخطاب الإيديولوجي وجهته في هذا المجال،

بحيث تقوم على عاتق وسائل الإعلام الغربية مهمة المحافظة على تعبئة الرأي العام الغربي في وجهة معادية للاشتراكية عن طريق النقد المباشر للنظم الأوتوقراطية الشيطانية في الشرق واحتقارها الدائم للمبادىء وهم جرأ. والعداء الدائم، الذي كان يكفي الغرب للمجتمعات والدول الاشتراكية، هو من نفس طبيعة العداء الذي يغذيه إزاء حركة التحرر الوطني. فهذه الأخيرة تدرج أيضاً في نفس الحركة التاريخية التي تضع موضع التساؤل الرأسمالية القائمة فعلياً. والعداء للعالم الثالث يشكل، هنا، التعبير الأيديولوجي عن هذا العداء.

في هذه الشروط ستجد المجتمعات، التي يطرُفها التوسيع العالمي للرأسمالية، نفسها إزاء ضرورة المقاومة الفعالة لمشاريع القمع والاستبعاد من جانب الغرب، خاصة في لحظات تحدّر نضالها التحرري. ولا بد لهذه المجتمعات من إعادة موضعية التحالفات التي نسجتها مع بلدان الشرق في هذا الإطار. وهذه الصفة من التاريخ قد قلبَت الآن، وشعوب العالم الثالث ودوله هي الآن وحدها في مواجهة الإمبريالية.

بعض أزمات العالم الثالث

جميع مناطق العالم الثالث هي مسارح أزمات عديدة وشبة دائمة. وهل يمكن هنا أن نكتفي بفكرة أن هذه المجتمعات المتخلّفة تشكّل أرضية صراعات دائمة بين قبائل وشعوب وجماعات، وعليها ينحصر الصراع على السلطة بين مجموعة من الأوتوقراطيين الذين يقيّمون هنا أو هناك تحالفات مع قوى تدافع عن مصالحها الاقتصادية المباشرة، أو دول تتزعّز إلى تحقيق خططاتها الجيوستراتيجية الشاملة؟ على هذا النحو تبدو الصورة بسيطة. إلا أنها صورة خاطئة.

وقد افترحت، على النقيض من ذلك، أن تخلّل هذه الأزمات عبر تمييز أربعة مستويات من الأسباب^(٣): فهناك أولاً، الأزمة بين مقتضيات التحرر الوطني الشعبي ومنطق المخصوص للتتوسيع الرأسمالي الذي تفرضه الإمبريالية. وهناك ثانياً، الأزمات الداخلية الناتجة عن هشاشة المجتمع المعنوي وضعف قواه الشعبية وطبقاته القائدة. وهناك ثالثاً، الأزمة بين الشرق والغرب التي كانت تعكس على العالم الثالث وتفعل وفق قواعد منطقها الخاصة. وهناك رابعاً، التنافس التجاري بين القوى الرأسمالية ذات المصالح المتداخلة في المناطق عينها.

(٣) أمين، سمير: *La faillite du développement chap. IV, sect II*

أنظر محدثاً التحليل المتعلّق بجنوب أفريقيا وفلسطين والتدخلات السوفياتية في أفريقيا. وفي نفس المؤلّف، انظر الصفحات ١٥٥ - ١٤٧ المكررة لمسألة الإثنية.

وأكمل هنا ما سبق ذكره في بحثي حول فشل التنمية لأن هذه التراتبية في تقديم مصادر الأزمات تناسب مع أهميتها. والأهمية هنا تشير إلى درجة العنف المحتمل في الأزمة من جهة وبالتالي القيمة النسبية لأبعاد نتائج حل هذه الأزمة من جهة ثانية.

والأزمات الأكثر عنفاً في العالم الثالث المعاصر هي تلك التي تواجه فيها مباشرة الشعوب الخاضعة للعولمة مع الامبرالية. وبين هذه الأزمات أضع الأزمة الفلسطينية في الدرجة الأولى وسأعود إليها لاحقاً.

وال المشكلة الفلسطينية ليست المشكلة الوحيدة. وقد قدمت تحليلاً للتطور المحتمل لازمة جنوب أفريقيا. فوراء إزالة التمييز العنصري هناك احتفالان يرتسنان: الأول، وهو يشكل المهد الاستراتيجي للغرب، سيتوقف معه تطور هذه البلاد على عتبة تحقيق «حكم الأكثري» الذي يقضي بإقامة سلطة سوداء مستعللة للإنخراط في النظام الرأسمالي العالمي. ومن الممكن هنا تجربة انفاق لانكستر هاوس التي حكمت بغربيات حصول زيمبابوي على الاستقلال. أما الخيار الآخر فهو، طبعاً، تحقيق تقدم يتجاوز حالة الاستعمار الجديد ويستند إلى الطاقة الكبيرة التي تمتلكها جنوب أفريقيا والتي لا يماثلها شيء بهذا المستوى في القارة كلها. ومن الطبيعي أن يهدد مثل هذا التقدم كل البنية النيوكولونيالية في منطقة أفريقيا الجنوبية. لذلك ترمي الاستراتيجية الغربية إلى هدف مزدوج وغير متنافق في الجوهر، رغم مظاهر التناقض فيه: فمن جهة تسريع السير في اتجاه إلغاء التمييز العنصري عن طريق المفاوضات والضغط قبل أن يفرضه تجذر النضالات في إطار خيار اجتماعي آخر. ومن جهة ثانية، تسريع استعادة البلدان المهزة في المنطقة مثل أنغولا وموزambique إلى الحالة النيوكولونيالية. فسياسة زعزعة هذه الأنظمة التي دخلت في المنطق الاستراتيجي الغربي والتي أمكن احتواها حتى الآن بفضل الدعم العسكري السوفيتي، قد بلغت الآن أهدافها تقريباً بعد الانسحاب السوفيتي - الكروي. لذلك تستطيع الولايات المتحدة ومن خلفها أوروبا أن تتكلم اليوم عن عودة السلام إلى أنغولا وموزambique؛ ومع ذلك لا بد من ملاحظة أن الغربيين لا يريدون الآن انتخابات حية هناك لأنهم يخشون فشل أصدقائهم في الأونيتا والرينامو. لذلك يجهدون لفرض تسوية تحت اسم «حكومات ائتلافية»، أي MPLA - أونيتا وفريليمو - رينامو من جهة أخرى. من دون خوض انتخابات! إنه لشل رائع على مرونة المبادئ الديمقراطية التي يدافع عنها بصلابة في أماكن أخرى.

وليس الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا مسارح وحيدة للأزمة بين الطموحات الوطنية الشعبية وبين الامبرالية الغربية. فيمكن القول دون خوف المبالغة، بأن القارة الأفريقية كلها

تشكل مسرح هذا التناقض الأساسي والدائم. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة حاول العديد من دول أفريقيا الذهاب فيها يتجاوز الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية). ولكن جميع هذه المحاولات اصطدمت بهذه الصورة أو تلك، وعلى مستويات مختلفة، بعداء الغرب الذي ذهب من استخدام الضغوط الاقتصادية والمالية إلى التآمر حتى التدخل العسكري. الخطاب الغربي ينطوي على الكثير من الخبر عندهما يتشكّل من حالة أفريقيا وشعوبها دون أي ذكر للدعم اللامحدود الذي قدمه الغرب للقوى المحلية الأكثر فساداً وتخلفاً حتى ضد أكثر القوى استقامة.

أمريكا الوسطى، أيضاً، مسرح لتناقض حاد بين الشمال والجنوب ومحاولة تحرير نيكاراغوا، تقدمها وتراجعها^(٤)، الحرب المعلنة أو المستترة الدائمة في غواتيمala والسلفادور، والمحاولات الشعبوية المتكررة في جزر الأنتيل (جامايكا، هايتي وغرانادا) تقدم أمثلة بدائية على ذلك .. ورغم انسحاب الاتحاد السوفيتي، الذي كانت تدخلاته في السابق دائياً خجولة في هذا المقل الأميركي، فإن نضالات شعوب المنطقة مستمرة وستستمر وتسع.

ولا بد أن نضيف إلى هذه اللائحة حرب أفغانستان. البعض ستملكه الدهشة. أعلم يكن التدخل السوفيتي هنا نموذجاً في نوعه ومحاولة لتصدير الثورة من أجل إلحاق البلاد بدائرة النفوذ السوفيتي؟ جزئياً نعم! ولكن يجب أن نقول جزئياً فقط. فكيف يمكن أن تفسر أن نظام كابول لم يسقط تحت ضربات الإسلاميين، أصدقاء الغرب، هنا، غداة انسحاب القوات السوفيتية؟ هذه الحقيقة تظهر وجود قوى تقدمية محلية فعلية. ويظهر أن القوى الغربية، وعلى الرغم من خطابها الخبيث المزدوج تفضل الظلمية الأصولية في العالم الإسلامي. وهنا، كما في السعودية، وفي إمارات الخليج، تؤدي هذه الظلمية دورها للغرب.

وأنا لا أزعم بأن أزمة الشمال - الجنوب هي وحدها منبع العنف في العالم الثالث. ففي أفريقيا، مثلاً، لائحة الأزمات الإثنية تطول إلى نفس المدى الذي تبلغه الأزمات بين الوطنية الأفريقية والغرب، كذلك لا يمكن إهمال لائحة الأزمات بين الدول بسبب الحدود أو المطامع المكشوفة والمقنعة في أراضي الغير. والحقيقة أن لا هذه ولا تلك من الأزمات ليست «احتراز أعداء أفريقيا الخارجيين». وخطاب السلطات المحلية، الذي يومه بذلك أحياناً، لا يحمل مصداقية كبيرة. رغم أن قوى خارجية مختلفة، تستفيد من الفرص المتاحة لها لدعم هؤلاء

(٤) غورو ستاغا، كتابه: 1987، *La transition difficile*, Managua.

ضد أولئك خدمة لأهدافها الاستراتيجية أو التكتيكية الخاصة.

هل هذه الأزمات هي أزمات حتمية، لأنها تُتبع من العداء المضرر الخاصل بآي تجمع بشري كما تزعم البوليتولوجيا السطحية؟ تقريباً لذلك أقترح أن تجري معاينة أكثر دقة لفرضية أن هذه الأزمات «العشائرية» هي نتاج صراعات في داخل الطبقة الحاكمة وبين مكوناتها. ولعل الخاصية المشتركة لهذه الطبقات هي هشاشتها. وقد يتعلّق الأمر هنا بالطبقات الكومبرادورية التي لا تستطيع أن تنشط إلا في الحدود الضيقية التي يسمح بها الرأسمال العالمي، وهي غالباً لا تمتلك مواصفات البرجوازية الكومبرادورية، وإنما على الأرجح مواصفات بروقراطية كومبرادورية (أي جهاز لدولة كومبرادورية). وقد يتعلّق، أيضاً، بفتات وجماعات ذات تطلعات قومية دون أن يتمكن هؤلاء من التبلور في صيغة انتلجنسيّاً لتحالف قوي شعبيّة حقيقة. وفي الحالتين، تجد المكونات المختلفة، لطبقة من هذا النوع، رغبة قوية في إقامة سلطتها على تعبئة الشعب وراء «رموز» تسمح لها بالهيمنة على اللعبة. والرموز الإثنية أو الدينية قادرة وقابلة للتكييف لتصبح أدوات لهذا النوع من التنافس على السلطة. والأمر، هنا، يتعدّى الصراعات العرقية أو مجرد تلاعب القادة «بالشياطين الإثنية»، وإنما الضعف الشامل للمجتمع الظريفي بأسره، وتحديداً طبقاته القائدة، هي نقطة الانطلاق الجندي.

ويفرض الخيار الوطني الشعبي، إذن، استراتيجية ديمقراطية وتوحيدية في الوقت نفسه. توحيدية بمعنى العمل من أجل الحفاظ على مدى واسع (دول كبيرة) يرتفع إلى مستوى التحدّيات التي يفرضها فك الارتباط الوطني الشعبي، وديمقراطية بمعنى احترامها للتعددية في قلب هذا المدى الواسع. وبذلك تتحقق فعلياً حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

لن أعود، هنا، إلى انعكاسات التناقض بين الدول الكبرى على العالم الثالث، لأنها أصبحت من الماضي: ولن توسيع في بحث انعكاس التناقض بين أقطاب العالم الرأسالي على العالم الثالث، لسبب بسيط هو أن هذا التناقض لم يؤدّ إلى أي أزمة سياسية بخصوص أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى من مناطق العالم الثالث. بل على العكس من ذلك فقد تكاملت وسائل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، لأن الآخرين لا يزالون حتى الآن ملتحقين بالسياسة الأميركيّة.

حرب الخليج

الأطروحات الأساسية، التي أدافعت عنها في هذا الكتاب، جرت صياغتها قبل أن تفجر

أزمة آب سنة ١٩٩٠، التي أدت بعد ستة أشهر إلى حرب الخليج. وهذه الحرب أكدت المسألة الجوهرية في التحليل وأظهرت مدى اتساع واحتدام الأزمات الممكنة القادمة بين الشمال والجنوب.

٢ - إن المدف المستراتيجي المقوى الغربية في الشرق الأوسط هو السيطرة على النفط، والوسائل الموضوعة في خدمة هذا المدف هو إبقاء حالة الانقسام العربي وتسلیح إسرائيل حتى الأسنان.

ولهذا السبب فقد كان المدف المُحْقِّق للحرب تدمير الطاقة العراقية. ولدينا الآن إثبات تقريبي بأن هذا القرار قد جرى اتخاذه من قبل واشنطن وتل أبيب في شهر أيار من سنة ١٩٩٠ تقريباً. ولو كانت إسرائيل قادرة على تدمير الطاقة العراقية لكان جرى السماح لها

تحت أي حجة، كما كان الحال في حرب سنة ١٩٦٧ ضد مصر، الحرب التي قررت في واشنطن وتل أبيب سنة ١٩٦٥. إلا أن الحرب العراقية الإيرانية قد دفعت الغرب إلى تسليح صدام حسين بشكل يجعل التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق أمراً مشكوكاً فيه. وبالتالي كان لا بد للجيوش الغربية نفسها أن تضطلع بمهمة تدمير العراق.

وغزو الكويت، الذي سبقته استفزازات عديدة، لم يكن إلا ذريعة. ونعلم الآن أن هذا الغزو كان فخاً نصبه واشنطن ووقع فيه صدام حسين بعد أن شجعه بصورة مبطنة سفيرة الولايات المتحدة في بغداد. وبهذا الغزو دمر صدام حسين التوازن الذي كان يضمنبقاء أنظمة الخليج. وهذه الأنظمة لم تكن تتمتع بأي شعبية في الرأي العام العربي ولكنها كانت مقبولة بسبب ما كانت توزعه من مال وما تسمح به من هجرة كثيفة. وكانت فوق ذلك تترجمه، بلا غيّاً على الأقل، بخطاب قومي فارغ في الوقت الذي ثُمُول فيه النبارات الأصولية الإسلامية، مضعة بالتالي القضية العربية والفلسطينية.

لم يكن يمكن لـ«أية دبلوماسية» جديرة بهذا الاسم أن تقاجأ فعلياً بأحداث آب ١٩٩٠، رغم أن البعض اصططع موقف المتفاجئ. والقوى الغربية لم تقترح، في أي لحظة، «ما»... في مرحلة الاقتراحات الدبلوماسية، نقاشاً جدياً حول مجلة مبادئ النظام العالمي المنوي بناؤه، والذي يفترض بداهة تجسيد حق الفلسطينيين في الوجود في إطار دولة، وحق الشعوب العربية في التصرف بثروتها النفطية وفق مصالحها. وحتى آب كان صدام حسين لا يزال يقترح التفاوض حول جملة هذه المشاكل: الكويت وفلسطين واستخدام الثروة النفطية في، المنطقة. وواجهته الدبلوماسيات الغربية برفض مشترك لا لبس فيه. لأنها كانت قد قررت الحرب.

ف الحرب الخليجية، إذا، هي أزمة «شمال - جنوب» بوضوح. ومن وجهة نظر الأزمة الجوهرية في الرأسمالية العالمية، القائمة بالفعل، شكلت الثمانينات مرحلة تراجع قاتمة للقوى الشعبية على المستوى العالمي. فقد شهدت هذه المرحلة في العالم الثالث تأكل وانهيار المحاولات القومية الجذرية الفقيرية من الناصرية، التي عرفت في الخمسينات والستينات حالة صعود واضحة. وموازاة ذلك كان اليسار الغربي في الثمانينات يلتحق، بدرجات متفاوتة، بالسياسة المسماة الليبرالية الجديدة التي وضعتها قوى اليمين من ريفان إلى تاتشر إلى آخره. وأخيراً، وليس آخرأ، شهدنا انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. في هذه الظروف كنا نشهد، في النصف الثاني من الثمانينات، للرأسمال المدوى بهدف إعادة الكومبرادورية في العالم الثالث، أي تهميشه وإلحاقه وإخضاع نظمه السياسية والاقتصادية

لمنطق توسيع الرأسمال دون أي تنازل من جانب هذا الأخير. ومشاريع البنك الدولي ومصدقون النقد الدولي، المادفة إلى إعادة التكيف، تشكل جزءاً من هذا البرنامج. وإذا كان التدخل الجاري في الخليج يشكل أحد التعبيرات الأكثر عنفاً عن هذا البرنامج فهو ليس التعبير الأول. فحرب الكوانتراس في نيكاراغوا سبقت حرب الخليج، وسبقه التدخل في غرينادا من أجل وضع نظام في خدمة الولايات المتحدة، كما سبقة التدخل في باناما الذي كان يهدف، تحديداً، إلى إبقاء السيطرة الأمريكية على هذه المنطقة «الستراتيجية». حصلت تدخلات عديدة، وتحديداً فرنسية، في أفريقيا من أجل إبقاء نظم وقيادات لا تميّز بديمقراطية خاصة. كما إذا، في مرحلة تراجع بدا معها وكان الكومبرادورية، التي تقبلها الطبقات القائدة في العالم الثالث، ستؤدي وظيفتها بفعالية.

ولكن فجأة ينقلب كل شيء. طبعاً، في ظروف تشار التساؤلات حولها بشدة. إلا أن الجوهر هو أن السلطة النفطية في العالم العربي قد أصبحت في موضع التساؤل. ونستطيع منذ الآن أن نستشف هذا النظام العالمي الذي يجري فرضه نتيجة هذه الحرب، أو على الأقل، النظام الذي ترغب القوى الغربية في إقامته.

بداية، القوى الغربية تريد، بالطبع، الحفاظ على هيمنتها على النفط؛ ولكن ما هو ثمن ضمانت هذه السيطرة؟ برأيي أنهم سيكتشفون أن وجودهم العسكري المتواصل في المنطقة هو أمر لا غنى عنه. لأن بلدان الخليج النفطية باتت تدرك أنها لا تستطيع الاستمرار كدول «مستقلة» إلا عن طريق الحماية المباشرة والدائمة التي توفرها الجيوش الغربية. إلا أن هذا يعني الانهيار الكامل لهذا النظام المتخلّف. فالاحتلال العسكري لا يستطيع أن يستمر بصورة أو بأخرى إلى أبد الدهر. وإذا كان هذا مستحيلاً، أفلا تستطيع القوى الغربية أن تستبدل احتلالها العسكري المباشر بترتيبات أمنية جماعية تقنّع وجودها خلف اتفاقات إقليمية؟ الولايات المتحدة، من جانبها، تسعى لإقامة نظام من هذا النوع. لذلك نلحظ عودة المشروع الأميركي الأوروبي القديم القاضي لإقامة «حلف عسكري إقليمي» يشكل تكملة للحلف الأطلسي. ويضفي مشروعية ظاهرية على تدخلاته. في الخمسينات والستينات كان اسم هذا الحلف هو حلف «الсанكتو». ومن المعروف أن السانتو كان يقدم بوصفه حلفاً معادياً للاتحاد السوفيتي، في حين أن بعده المتعلق بحماية التوازن القائم في صالح الإمبريالية كان يقنّع جزئياً بالخطاب المعادي للشيوعية. ومع ذلك، ومع أن الاتحاد السوفيتي توقف عن أن يكون عدواً، يعود حلف السانتو إلى الصعود

إلى السطح . وينفس الصورة يعود التحالف من أجل التقدم (على طريق تجديده في وب إشاعة الديمقراطية والنضال ضد المخدرات) في أميركا اللاتينية؛ ويظهر الاتفاق بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق الأفريقية المشتركة (المكمل باتفاقات دفاعية) في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك منظمة آسيان في جنوب شرق آسيا، ليشكلوا جميعاً شبكة خاصة للغرب واستكمالاً لتنظيمات الغرب الخاصة (حلف شمال الأطلسي بالدرجة الأولى). هل هذا هو نظام عالمي جديد، أم محاولة لبعث الحياة واستمرارها في النظام الاستعماري القديم، عبر الاستفادة القصوى من ضعف الاتحاد السوفيتي؟

٣ - المشكلة الفلسطينية تعقد، بالطبع، القضايا الشائكة الموجودة في المنطقة، وتجعل من خيار الخل المسلم النهائي والمقبول أقل احتمالاً من ذي قبل. لن أتوسع، هنا، في الطبيعة العميقة لهذه الأزمة، وباستطاعتي أن أحيل القارئ إلى كتابات أخرى في هذا الموضوع^(٥). إلا أنه من الضروري أن يفهم الشكل الفلسطيني، لا بصفته تعبيراً عن صدام بين شعورين قوميين، وانتهاءين قوميين - عربي وإسرائيلي - حيث يتساوى كلاماً في المشروعية بالنسبة لأولئك الذين يعترفون بمشروعية أي انتهاء قومي. فإسرائيل هي أداة في خدمة الرأسمالية المعولمة الشاملة، وهدفها منع أي ثورة وطنية شعبية عربية. والعدوان الخارجي ضد محاولات التجديد العربية - حيث أصبحت إسرائيل الأداة المفضلة والدائمة منذ أربعين عاماً في خدمة هذا العدوان - قد أوصل إلى إجهاز كل محاولة تجاوز للحدود الداخلية من قبل حركة الشعوب العربية، الأمر الذي أدى إلى تراجعات خطيرة، كما نشهد في اللحظة الراهنة. على أن استراتيجية العدوان الخارجي هذه ليست حداثة، فأوروبا كانت تستثري، على الدوام وبصورة منهجية، ضد كل محاولة تحديث في مصر وذلك لأسباب جيوسياسية (تعلق بالموقع الجغرافي لمصر على طريق الهند بالأمس ويمازاة النفط اليوم)؛ ولأسباب تتعلق بالتاريخ (أي بالخوف، الذي كان يستشعره الأوروبيون على الدوام، من إمكانية بناء دولة

(٥) انظر: أمين، سمير:

La faille du Développement P. 228 - 239

انظر أيضاً أمين، سمير:

Eurocentrisme et politique, IFDA, dossier N° 65, Genève 1988.

أيضاً: أمين، سمير: و ياشير، فيصل:

La Méditerranée dans le système mondial, La Découverte 1988.

عربية موحدة وحديثة على جانبيهم الجنوبي، وحيث بإمكان مصر وحدها في العالم العربي أن تبادر إلى مثل ذلك). وأذكر بأنه لم يكن من باب الصدفة بأن الدبلوماسية الإنكليزية اخترعت منذ عام ١٨٣٩ (عندما انتصرت جيوش محمد علي على السلطان العثماني)، مشروع إسرائيل (أي خلق دولة «أوروبية» عبر تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من أجل وضع مصر تحت مراقبة دائمة وقطعها عن المشرق العربي، كما كتبت جريدة الغلوب اللندنية آنذاك). ولا بد من الإشارة إلى أن هذا حصل قبل أربعين عاماً من ظهور أول حركة صهيونية. وببقى أن نذكر بأن هذه الوظيفة الرئيسية للمشروع الصهيوني ظلت دائمة مقنعة ومحفظة تحت الابتزاز باللاسامية وباستهار هذا الابتزاز بصورة منهجية وذكية.

وقد أظهرت الأزمة الفلسطينية حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الاتحاد السوفيتي. إذ ظل هاجس الاتحاد السوفيتي إبقاء دعمه للنضالات المعادية للإمبريالية تحت سقف استراتيجية الشاملة والثابتة المسماة بالتعايش السلمي. على أي حال لقد غير الاتحاد السوفيتي سياساته ولم يعد يلعب ذلك دوراً فعالاً في المنطقة إلى أمد معين على الأقل. هل يمكن أن نستخلص بأن شرط حلّ سلمي قد توفرت الآن؟ لا أعتقد ذلك، أولاً، لأن الناقضات ما بين دول الغرب يجري تعطيلها عندما يتعلق الأمر بالمشكلة الفلسطينية؛ ورغم حدة التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الغرب يقدم نفسه هنا موحداً وملتحقاً بالسياسة الأميركيّة. لقد حاول الجنرال ديغول، في وقت ما، أن يمنع أوروبا، من خلال فرنسا، هاماً من الحرية كان أساسه مشروع سياسة عربية متحررة من الخضوع للشروط الصهيونية. إلا أن هذه المحاولات لم تجد من يتبعها بعد ديغول.

إضافة إلى ذلك تواجه الصهيونية، في هذا الظرف، مسألة الاستمرار في مشروعها التوسيعي الأقصى بكامل المدّوء. ورغم الخطاب الثابت، الذي تقدمه وسائل الإعلام الغربية عن التهديدات التي تواجهها إسرائيل، فإن الشعب الفلسطيني كان، هو ضحية السياسة الغربية في المنطقة منذ خمسين عاماً لا إسرائيل. واستناداً إلىimum الكثيف، وغير المشروط، المالي والعسكري، من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، استطاعت إسرائيل في القرن العشرين نفسه، أن تعيد كتابة تاريخ الغزو الاستعماري، وطردت شعباً بكماله من بلاده. وقد سمحت إسرائيل لنفسها، بكل الواقعية التي يمنحها إياها هذا الدعم، أن تمارس اعتداءات يومية ضد الشعوب العربية، وأن تقصف لبنان وتونس والعراق دون أن تواجه أي عقاب؛ وجيشهما يمارس ذلك التمرين الإجرامي بكسر أيدي الأطفال الفلسطينيين الذين يكتبون على

الجدران. على أن الأعذار لم تكن تتفق الغرب: فلإسرائيل هي، رغم كل شيء، «كيان ديمقراطي»، و«شامير» هو رئيس وزراء منتخب (ولا ننس أن هتلر كان منتخبًا أيضًا). ولكن ما أن تُعبّر ضحايا الفاشية الصهيونية عن مقاومتها للإبادة حق نرى جهرة «من رجال السياسة الشجاعان» يرفعون صوتهم بالإدانة والاستنكار مبررين، سلفاً، التوسيع المعلن من قبل إسرائيل.

هل يكون من نتاج الخيال العربي الاستنتاج بأن الرأي العام السائد في الولايات المتحدة وأوروبا يحاول أن يتخلص بهذه الطريقة المشينة من «مشكلته»؟ وأقصد بذلك العداء للسامية، بما هو نتاج غربي - تتوج بالمجذرة المفترية، لكنه لا يخزل بها - هل تجد هذه المشكلة «حلها الطبيعي» في استخدام الغرب لأطفال ضحاياه من أجل متابعة أهدافه الامبرiale الخاصة ضد شعوب العالم الثالث؟

لتتخيل أنه بعد انتهاء حرب الخليج ستفرض الولايات المتحدة «سلامها» في المنطقة. وبالتناغم المطلق مع المشروع الصهيوني سوف يجري تفتت المشرق إلى فتات من الدول وفق نموذج «اللبنة» المعتمدة. ولنفترض حتى أن الجيش الأميركي سيفرض سيطرته على المناطق النفطية وأن كل أنظمة المنطقة، المتزوعة السلاح فعلياً، ستكون عاجزة عن أي مواجهة، وأن الشعوب التي دُفعت إلى حالة من الخيبة واليأس المؤقتين سوف تقبل عملية هبة من كومبرادورية شاملة، وأن هذا الوضع سيمعن إسرائيل دور الوسيط الإلزامي بين رأس المال الامبريالي المسيطر وبين البرجوازيات المحلية؛ لنفترض كل هذا فهل يمكن تصور أن شعوب المنطقة، العربي والإيراني، ستقبل إلى ما لا نهاية لهذا النظام الامبريلي الجديد؟

٤ - لقد أظهرت أزمة الخليج بشكل بدائي وまさوي، حدود تلك الأمال التي وضعت على خيار أوروبي مختلف عن الالتحاق بحلف شمال الأطلسي. فحالة انعدام الوزن الأوروبي كانت واضحة قبل أزمة الخليج. فإنكلترا، التي وضعت نفسها منذ سنة ١٩٤٥ دون تحفظ في معسكر الولايات المتحدة، التزمت خياراً متناقضاً في الجوهر مع أي خيار أوروبي. وألمانيا لا تمتلك أي رؤيا جيوستراتيجية متميزة ذات صلة بالجنوب في هذه المرحلة. فهي منشغلة بالتوسيع نحو الشرق وراضية، من أجل هذا المدف، بأن تبقى نفسها في ظل الولايات المتحدة. أما فرنسا وإيطاليا واسبانيا وضياع أوروبا فهم يتمهشون أكثر فأكثر لهذه الأسباب. فالمشروع الأوروبي برمته قد أضعف بما فيه الكفاية، وجاءت ضربة الولايات المتحدة في حرب الخليج استكمالاً لإضعاف هذا المشروع بشكل متزايد. وإنه من الواضح، الآن، بأن

الولايات المتحدة ستستخدم هيمنتها العسكرية على نفط الخليج لكي تفرض سياساتها على الجميع بما في ذلك على أوروبا. كان يجب، إذاً، أن تطور استراتيجية سياسة بعيدة المدى تأخذ بالاعتبار المعطيات الجديدة في ألمانيا وفي أوروبا الشرقية، أي أن يجري التوجه نحو بناء أوروبا من الأطلسي حتى الأورال، وهو التعبير المفضل لدى دينغول في وقته، أو «البيت المشترك» إذا ما استعرضنا تعريف غورباتشوف. كان يجب التزام خيارصالح تعزيز هذه الوجهة عبر دعم القوى التقنية والديمقراطية القادرة على تقديم حلول لمشاكل العالم العربي ولمشاكل الجنوب بصورة عامة.

هل تقع مسؤولية هذا الفشل الأوروبي على عاتق سياسة غورباتشوف الملتحق بالغرب؟ ليس هذا مؤكداً. فلو أن الأوروبيين، أي الفرنسيين، اخذوا موقفاً أكثر صلابة وجراة في مواجهة الولايات المتحدة لكان من المحتمل جداً أن يسير الاتحاد السوفيتي والصين في أثريهم. وإذا كان غورباتشوف عاجزاً عن مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا في آن واحد، فربما كان موقفه مختلفاً لو أنه كان يشعر بدعم ما من قبل أوروبا. ولو أن فرنسا لم تسحب اقتراحها من مجلس الأمن، في الرابع عشر من كانون الثاني، كان سيواجه بغيتو، ولكن في هذه الحالة كانت الولايات المتحدة وإنكلترا ستتجدد نفسها معزولة. وفي الواقع فالدبلوماسية الفرنسية قدمت خدمة عزيزة للأميركيين.

وطلاقاً أن الأمور هي كما هي عليه فلا بد من سؤال: هل ستفتح حرب الخليج الطريق لعودة الهيمنة الأمريكية على المنطقة ولو إلى مدى محدود لا أعتقد ذلك. في الواقع تهدّد هذه الحرب أن تنتهي بتعزيز المثلث الولايات المتحدة - اليابان - ألمانيا (وأقول ألمانيا، تحديداً، وليس أوروبا). فالليابان وألمانيا، التي تساهمن بوفرة في تمويل الحرب، تعرف كيف تجعل «الشرطي» الأميركي يدفع ثمن كونه المسؤول عن هذا النظام الضروري لتوحيد العالم عبر السوق. وإلى جانب هذه المجموعة أرى بلداناً قد أضفت، مثل الاتحاد السوفيتي، أو همشت، مثل فرنسا، أو جرت هيمنة كومبرادورية عليها، مثل أكتيرية دول العالم الثالث. وهذا النظام الذي يرسم، في المدى المنظور على الأقل، هو ما أسميه «إمبراطورية اللانظام». والأمر لا يتعلق هنا في الواقع ببناء نظام عالمي جديد، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النبوليبرالي المتواحش. وهناك نظرية كاملة بشأن إدارة الأزمات ذات التوتر المنخفض قد جرى إنتاجها من قبل الاختصاصيين الأميركيين، ولا أعرف ما إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت، أم لا، بأن الأزمات بين الشمال والجنوب،

النابعة من هذا المفهوم للنظام العالمي، قد تجاوزت «السقف الذي يحدد المستوى المنخفض للنور». .

وإني لأنشئ أن يثبت المستقبل القريب بأن الرأسمالية القائمة بالفعل هي البربرية، وأن الثوب النيوليبرالي الجديد لن يكون أكثر من بربورية بلا حدود.

الفهرس

- الفصل الأول:

٥ امبراطورية الفوضى

- الفصل الثاني:

٢٥ العولمة الرأسمالية الجديدة ..

- الفصل الثالث:

٥٣ أزمة الاشتراكية ..

- الفصل الرابع:

٧٣ التحدي الديمقراطي ..

- الفصل الخامس:

٩١ التزععات الإقليمية : تهدئة أم توتر مضاعف؟ ..

